يا كبيكج يا كبيكج يا كبيكج

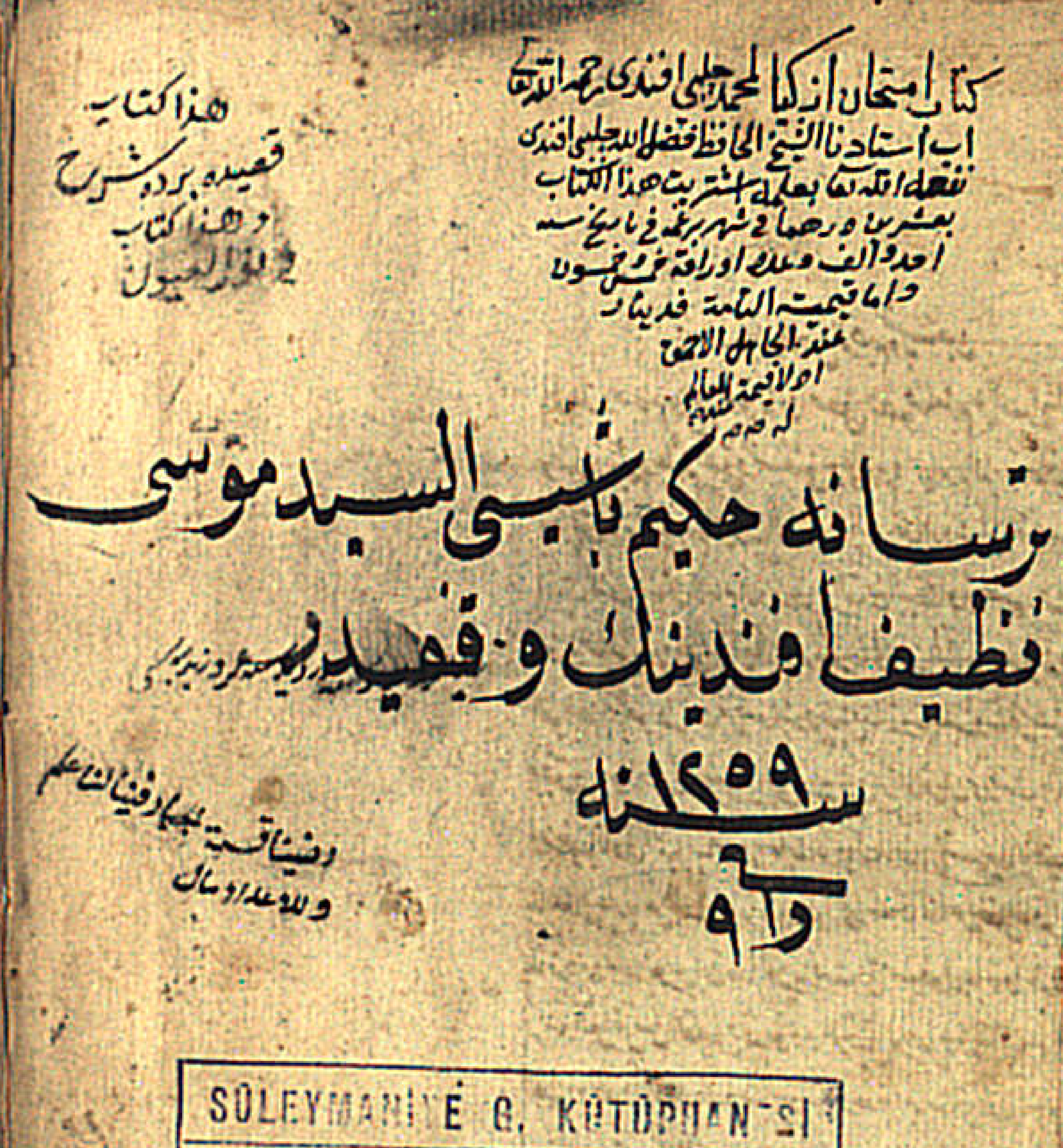
كتبه الفقير
حافظ كامل
افندي

كتبة الفقير حافظ كامل افندي

وقف سيد لطيف

لطيف

غلطي اللطيف



رساله حكيم باشى السيد موسى نظيف افنديك و قيديدر

سنه ١٢٥٩

١

بسم الله الرحمن الرحيم وبه نستعين

الحمد لله وسلام على عباده الذين اصطفى خصوصا منهم على السراج المنير المصطفى
وصلوة عليه وعليهم مغبوقة ومستغفرة وعلى آله واصحابه الذين هم اخوان الصفا
وعلى اتباعهم الذين هم اصحاب الوفا اما بعد فلما اردت ان ادرس كتاب
اللب المنسوب الى الامام الاوحدي [illegible] القاضي البيضاوي عليه رحمة الله العزيز
القوي سألني بعض اصحابي ان اكتب لهم شرحا يحل عقد الفاظه ومبانيه ويوضح
الغوامض والعويصات من معانيه ويبين ما له وما عليه وما فيه مشتملا على تحقيق
[illegible] رموز خفية [illegible] واعتبار الاذهان وتنشيطا للطلاب
وترغيبا لأولي الالباب بوجوه غاية الايجاز بلا اخلال [illegible] سهلا للضبط والحفظ
بلا املال عاريا عن المشهورات والواضحات خاليا من نقل الاقوال على الكمال
بلا ترجيح وتعيين لعمري ان هذا العزيز [illegible] الى شغوله بما نهوا [illegible] على القاصر
[illegible] والعمر اقل من القليل ومع ذلك يؤذي الرحيل وقد غلب على علماء الدهر
العناد والحسد والكبر فلما [illegible] وعدم اجابة [illegible] نادوا في [illegible]
المرشد انهم ايتام سائلون الى العلم والتعليم محتاجون الم يجدك ربك يتيما
فآوى ووجدك ضالا فهدى وعلمك ما لم تكن تعلم وكان فضل الله عليك
عظيما فاما اليتيم فلا تقهر واما السائل فلا تنهر واما بنعمة ربك فحدث فانتجبت
لهم [illegible] وكنت تعرفت الذي هو عليه
[illegible] على كل شيء قدير وتوكلت على الحي الذي
لا يموت [illegible] ومن يتوكل على الله فهو حسبه [illegible] صدقنا

فهو



فهو حسبي حسبنا الله ونعم الوكيل ولا حول ولا قوة الا بالله الجليل الحمد لله الذي
رفع اي برفع علمه درجات الجنان [illegible] وكرم الجازمين المعتقدين بغير
تردد واحتمال بوحدانيته تتعلق بالجازمين وتعلقه برفع بمعنى ان الرفع بسبب
الوحدانية [illegible] ترفع النظام والرفع غرض بعيد لفظا ومعنى اي بالامور المنسوبة
الى حضرته تعالى كعدم الشريك في الالوهية وفي الصفات وسائر الصفات المختصة
فيدخل فيه ارسال الرسل لكونه نوع رفع في السموات والارض اللازم الكثير
والالف والنون للمبالغة من تغيرات النسب ولم تجعل الياء للمصدرية لاحتياجه الى التأويل
[illegible] الوحدة [illegible] الفصيح [illegible] الاختصار وعدم ثبوته [illegible]
الثاني ليعقبه الرسول عليه السلام في الجازمين [illegible] انهم ليسوا [illegible]
كون المراد الوحدانية من طريق العقل وليس كذلك انهم غير مختصين به تعالى [illegible]
[illegible] الحقيقي [illegible] فان في الفعل الاكبر والاكثر تعالى واحد لا من
طريق العدد ولكن من طريق انه لا شريك له ومراده نفي الشراكة لا نفي الوحدة
العددية فانه نعتا متعلق برفع فيكون اشارة تعالى الى ان الرفع باختياره ولطفه
لا بطريق الوجوب عليه [illegible] ولا يمنع منه تعدد الواحد
بغير عطف لاختلافهما معنى لان الاولى للالتصاق والثانية للسببية فيكون اشارة
الى ان افعال العباد وان كانت [illegible] منه تعالى للمنعم والاول اقرب وان كان
ابعد ويمكن ان يكون من باب التنازع بان يحذف احدهما [illegible]
[illegible] في الكلام للمذهبين [illegible]
في دركات النيران [illegible] من جهة [illegible] والاباحة

الشاكرين المنزوين في وحدانيته وتعلم [illegible] التكبير بطريق الأولى ودخوله في
الجحيم جملة الاعتراض بعد [illegible] متعلق بأحد الثلثة أو على التنازع وتأخيره لأجل السجع
ومعنى البيان وهو أبلغ أن أتكلم بخلق الله تعالى لا بخلقهم ولكن ذلك
الخلق عدل [illegible] تصرفا في الملك أو الكل ملكه لا ظلم لكونه تصرفا في ملك الغير
للتنافي الزماني أو الرتبي والصلوة والسلام والتحية والرضوان على خير الأنام
محمد المصطفى وصف لا علم وعلى أبي بكر [illegible] أولا ليكون أبلغ وعائشة
[illegible] بدون العاطف [illegible] الأربع
الشريف [illegible] الأصح [illegible] الكريم
وفي [illegible] واللام [illegible] العدل [illegible] كون الفاتحة
[illegible] للمقصود وقد اعتنى بها المتأخرون وتكلفوا [illegible] التكلف
من المحسنات البديعية [illegible] البلاغة ولما كان بحث النحو عن الكلمة الواقعة
في الكلام من حيث الإعراب والبناء [illegible] تعريفها ثم تعريف الكلام
المركب من أفرادها فقال الكلمة لأنها الجنس والحقيقة من حيث هي هي
لا مانع للعهد [illegible] ويثنى كذلك [illegible] للوحدة
الشخصية الكلية اللازمة لحقيقة الكلمة ولا تنافي بينها وبين الجنس لأن من حيث
هي هو [illegible] من حيث وجودها في ضمن البعض [illegible] التنافي بينها وبين
المركب أو بين الوحدة الشخصية [illegible] الوحدة النوعية [illegible]
[illegible] الثاني [illegible] الأولى [illegible]
صيغة [illegible] الفرق بين الجنس [illegible] الواحد لا [illegible]

الثاني بلا اختلاف ولم بينهما نوع فرق بين كلمة وكلم ونحو ثمرة وثمر بأن الوحدة
مأخوذة في حقيقة الأولى دون الثانية ثم الكلمة والكلام مأخوذ من الكلم
بسكون اللام بمعنى الجرح لتأثيرهما في القلوب [illegible] إلى التخصيص
[illegible] الأربع يخرج [illegible] وإن لم يخرج توضيحا [illegible] كون الكلمة
من أقسام اللفظ ليكون [illegible] على التعبير [illegible]
جاز [illegible] اللفظ [illegible] ذكر ما يتعلق به [illegible] بمعنى الرمي [illegible]
صوت من شأنه أن يخرج من الفم [illegible]
هنا الجواب المشهور في أمثاله وهو كون المراد في [illegible]
والحركات كيفيات للصوت والحرف فلا يصدق عليها اللفظ ولا الصيغة
وكلامنا على مذهب من يجعل الحرف نفس الصوت المكيف بالكيفية [illegible]
القول الأحق بالقبول والضمائر المستترة [illegible] بالقائل [illegible] بحقيقة
[illegible] من حيث [illegible] ويعطفون عليها [illegible]
[illegible] من تعريف اللفظ كما يجب خروج زيد [illegible] عن تعريف [illegible]
ونظيره الجملة الواقعة [illegible] قائم جملة اسمية [illegible] في حكم [illegible]
[illegible] والتحقيق أن الكلمات المستترة [illegible]
بلا فاعل [illegible] أصلا وإنما حكموا [illegible]
كل فعل [illegible] لا بد له من فاعل [illegible] بالفعل وعلى [illegible]
بالعلية [illegible] والأصوات [illegible]
[illegible] ولا [illegible]

المقولات عشر واحد جوهر وتسعة اعراض وتلك العرض اجناس عالية للموجودات الممكنة عند [illegible]

كم وكيف ووضع واين ومتى واضافة وملك وان يفعل وان ينفعل

من مقولة الكيف والصوت اذا عرض وصار ملابسا للاعتبارات محض وانما خصهما
بالذكر اولا لانهما لظهورهما قد يتخذ عندنا بديهيا ولكن قد خفي على بعض فظن انه من مقولة
اخرى فقال لا ادري من اي مقولة هو وعلى بعض حيث قال فهو ليس من مقولة [illegible] بل
تارة يكون واجبا وتارة ممكنا عرضا او جوهرا وتارة يكون من مقولة الصوت
او راجعا الى الصوت فيكون الكيف مقولة الحرف والصوت اصلا عليها ما ينبغي
فليحفظ فانه خفي على غيره حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو فلست
قولي بالعرف [illegible] وانما هو غلط فاحش [illegible]
فاعلا او مفعولا وجعلوها على الحقيقة [illegible] كما ذكر من واجب وممكن انما هو لدلوله
فكيف الا [illegible] للمتكلم [illegible] قد اعترف حيث قال او راجع الضمير
الى الصوت ولم يحمل التي قالها مولانا رحمه الله [illegible] الكلام ولا في تتمة [illegible] هنا
[illegible] وضعا الوضع المطلق تعيين شيء بشيء متى اطلق او احس الاول فهم الثاني
للعالم بالوضع اللفظي نوعان شخصي وهو تعيين اللفظ المعين بشخصه لمعنى [illegible]
بالآخر ونوعي وهو تعيين [illegible] افرادا او تركيبا لمعنى [illegible]
الوضع هو الشخصي والاستعمال ذكر اللفظ الموضوع لمعنى وارادة معناه او مناسبه
فهو فرع الوضع [illegible] بهذا القيد المهملات والمحرفات عن الوضع غلطا [illegible]
الطبيعي [illegible] في الدلالة وفهم معناه [illegible] التعيين
والجمل الذي [illegible] الا الواضع [illegible] فلا وضع فيه
ولا نوعي كذا ذكره الشريف في حاشية المطول نعم قد يقال انه [illegible] موضوع
بالنوع بمعنى ان كل موضوع لمعنى يجوز استعماله في غيره اذا وجد علاقة من العلاقات

المعتبرة

المعتبرة وكيف يتحقق هذا الاستعمال الا وضع وكون قيل شخصية وضعا فلانسلم [illegible] في الاصطلاح
فظهر ان الوضع يختص بالحقيقة وان الاستعمال لا يحتاج الى [illegible] لكنا نقول [illegible] حال
من عموم وضع [illegible] لا يجوز اطلاق اللفظ على جزء معناه [illegible] به المركبات كما نبينه او
غيرها اعلم انه ههنا اي في تأمل التسمية مباحث زلت فيها الاقدام وتحيرت افهام الانام
لا يحسن بيانها الا بهذه اللمحة وارشاد الخلق فنقول وبالله التوفيق ومنه التدقيق
والتحقيق الاول انهم اختلفوا في تعريف الكلمة بزيادة القيود ونقصها فالزمخشري
[illegible] والمطرزي [illegible] اللفظ الدال على معنى مفرد بالوضع وابن الحاجب ومن تبعه
حذفوا الدال [illegible] بالوضع [illegible] اذ لا دلالة الا بالوضع
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] والاصطلاحية [illegible] في اللغة او الاصطلاح
المفهوم مركب [illegible]

وما كان خارجاً عنه كان يعرف شيئاً وتعريفه بما يسمى به مسمى السيميا نحو زيد في حكاية
كذا كذا وبالتعريف في مواضع من كتب نحو ايراد ما تقدم قالوا نقضاً لقبل الاصطلاح
من كلمة حيلكن نقض الاصطلاح المذكور بالدلالات الا النزاعية مجوزة في التعريفات
او لكنها بالبعض لحصول التمييز عن جميع ما عداه في ناقص والتام اولى واتم يقبل
اصطلاح او تجديد الاصطلاح فذلك كما ان كان لا مشاحة في الاصطلاح غير مقبول
بلا كلام وان قيل بحسب المفهوم باء قال المراد تمييز عن جميع ما عداه فذلك يحصل
بما ذكرنا والاختصار نمط فهذا كلام سديد لكن ينبغي ان لا يقتصر على اللفظين نحو
لا لا مفرد اذ هو موضوع اذ الموضوع في المركبات تبعاً للفظ كما سبق ولو سلم
فالمتبادر منه هو الشخصي كما ذكرنا في التعريف والتعريف يجب حمله على المتبادر
والثاني انهم اختلفوا في نحو عبد الله علماً انه كلمة او كلمتان فعلى الاول يلزم كون دلالة
جزء اللفظ على جزء معنى وعلى الآخر يلزم خروجه من اقسام العلم المفرد ومن اقسام الاسم وجعله
معرباً باعرابين وقولهم المركب كل اسم ركب من كلمتين على ما التعريف الاول
هكذا لتحديد الكلمة باللفظ والثاني لتحديدها باللفظة كالزمخشري والمطرزي
والانسب بقواعد العربية ومقاصدها وكذا الحال في المركب من الموصوف والصفة
اذا جعل علماً كالحيوان الناطق اقول وكذا الحال في المتبوع مع تابعه وكل اسم معمول لغيره
ضارب زيداً وحسن وجهه لكن في التابع مع المتبوع يجري اعراب واحد على الاثنين
معاً نحو جاءني زيد وعمرو ورأيت زيداً وعمراً وفي الباقي على الاول فقط و
الثاني مشغول بالحكاية او التعريف والحق عندي هو الاول لانهم اعترفوا بانه لا دلالة
لجزء العلم على معنى اصلاً فصار كزاي زيد فكما لا يجوز ان يجعل كلمة لا يجوز جعل بعضها

ولو

ولو كفى دلالته قبل العلمية لكان بعلبك كلمتين وان المتبادر من ذلك وضع
لمعنى مفرد في الحال اذ لا تعقل الاستصحاب والتعريفات يجب حملها على
المتبادر وكيف وعبارة المفصل اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع واتفقوا
ان المتبادر من صيغة الفاعل هو الحال وانها حقيقة فيه فمن اراد دخالة جزء العلم
فلا بد له من تعريف جديد وايضاً انهم صرحوا في مثل ابي هريرة وشهر رمضان بكون
العلم مجموع المضاف والمضاف اليه صرح به الزمخشري في الكشاف وغيره وهذا
لا يكون الا بعد ذهاب جزء العلم بل لو كانا كلمتين ونوى الاضافة
صار العلم المضاف مع الاضافة وحدها وخرج المضاف اليه كما ذكر في عدم التفريق
على انها كلمة واحدة وانهم لم يعربوا باعرابين فتنوع بل الاعراب جاء في آخر اللفظ
والثاني مشغول بحكاية ما قبله او عامة الاشرى ان مع الاضافة لم يبق اصلا فكيف
يكون بالاعلالية وان الفاعلية انما هي بمجموع المضاف والمضاف اليه المجرد
للمضاف اذ لا معنى له اصلا وانما جرى الاعراب في آخر جزء لكونه وسط الكلمة كالمفتاح
الآخر بالحكاية وكونه كلمة معربة في الاصل اي صار الآن جزء كلمة وذلك اولى
من ابداء الاعراب وجعله تقديرياً او محلياً كما في تأبط شراً علماً وكيف يجعل بعض
اجزاء اعراب كلمة الجملة اخرى مجاورة لها مجرداً كونها في صورة هذا الحرف وان كان
اسماً حقيقة في نحو جاءني الضارب زيداً او رجال الاثر بغير قولهم المركب كل اسم
ركب من كلمتين فيشكل بالاثر الا بعد محمول على المجاز باعتبار الكون
قال ابن مالك مع اطلاق الكلمة على جزء العلم المضاف مجاز مستعمل في عرف النحاة
واما اطلاقها على الكلام كما يقال كلمة الشهادة فمجاز مهمل في عرفهم ومستعمل

في اللغة والعرف العام وانما ناسب ذلك التحديد باللفظ لفظا تعريف ابن الحاجب
له في شرح المفصل حيث قال قولنا اللفظ احترازا عما يطلق عليه اللفظ كغيره
فانه لا ان ادا حرف واحد وان اراد [illegible] خصوصا ينتهي اليه [illegible]
الموضوع للمعنى كان اللفظ اولى للاختصار وزيادة الايضاح [illegible] وان اراد ادخال
المستقل [illegible] فتنتقض بعليك [illegible] يعني العرف
والحاصل [illegible] على التعريف [illegible] هنا [illegible] كون معاني ما
للمعنى عبارة عن اللفظ وان اراد ما لم يجز عليه اعرابا فبعد تسليم ولا [illegible] على هذا
وجوازه في التعريفات وجه [illegible] فيما نحن فيه [illegible] الوحدة فيلزم الدور
فوقع الخلو وبطلان ما كانوا يعلمون [illegible] انهم اختلفوا ان تاء التانيث والعين وحروف
المضارعة وياء النسبة والتنوين ولام التعريف وحروف الاعراب هل كانت كلمات
او ابعاضها [illegible] ولا [illegible] على معان مفردة وجواز [illegible]
ان عدم استقلالها [illegible] الاعراب على بعضها وتغير البنية بعضها [illegible]
ولا [illegible] على معان ويقولون [illegible] دخولها [illegible] الجموع [illegible]
لم يذكر والف اكرم وتضعيف كرّم [illegible] الزيادات لعدم الاطراد واتفقوا ان
الضماير المرفوعة المتصلة كلمات وان تغير البنية بسببها [illegible] الفعل
بالفاعل [illegible] نحو ضربت وضارب ومضروب كلمات [illegible] على معان
فلذا [illegible] تعريف الكلمة [illegible] بعضهم [illegible] المترادفين [illegible]
جزءا من اجزاء المركبة على [illegible] بعضهم [illegible]
جوابا عن هذا الاعتراض فيما سبق [illegible] جعل الحركات كلمات واما ما عدا [illegible]

مما اختلف فيه فالحق فيه التفصيل فتاء التانيث ان كانت مطردة بان جاز انتزاعها
مع بقاء الكلمة كما في الصفات كمسلمة [illegible] فهي كالف التانيث [illegible]
الاسماء كدعوى وحمراء [illegible] الصفات نحو فضلى [illegible] احتمال الاطراد
وعدم جواز انتزاعها مع بقاء الكلمة [illegible] ولكن [illegible] اقوى [illegible]
نحو ضربت [illegible] كلمة [illegible] وحروف المضارعة [illegible]
ينبغي ان يعلم [illegible] على احوال الفاعل الا على نفسه [illegible] تقدم الفاعل على
الفعل [illegible] وياء النسبة ايضا [illegible] كلمة [illegible] هنا [illegible]
[illegible] بغير [illegible] وان لم تعتبر كلمة والتنوين كلمة للاطراد وعدم الانتزاع
[illegible] وكونه بعد الاعراب وكذا لام التعريف للاطراد [illegible] واما حروف الاعراب ففي
التثنية والجمع كلمات للاطراد وعدم الانتزاع [illegible] اجرا [illegible]
عندي والعلم بالحقيقة عند [illegible] وهو راجع الى ما حرف في اللغة بمعنى الطرف
والجانب ثم نقل الى ما [illegible] في طرف الكلام [illegible] والمستقل [illegible]
وجه [illegible] الدلالة [illegible] بسبب ذكر [illegible] فقط بحيث لو لم يذكر لم يفهم معناه بخلاف
الاسماء [illegible] مثل [illegible] فان معناها مفهوم بدون التعلق [illegible]
من [illegible] بالى جعل [illegible] فلا يحصل الا بذكر التعلق [illegible]
ليحصل الدلالة [illegible] الاسماء المذكورة ليحصل الغاية [illegible] بدون
التعلق [illegible] المفهومية ولا [illegible] الملاحظة [illegible] من حيث
هو [illegible] وان [illegible] الملاحظة [illegible]
[illegible] من حيث هو [illegible]



من الزمان بل كل ما مضى في الزمان او في المكان نحو مشى في الارض وكذا المستقبل والحال
احوال لا توجد لكن الحال ههنا اذ هو خارج بالاقتران كما سيأتي ولا يقال ضرب حاله
مثلا بل حالي بخلافهما واعلم ان الشيء يعتبر ما الوصف بالاقتران بالثلاثة نحو نعم
وبئس مما انسلخ عنهما الزمان ويخرج ليس مما انسلخ عن الحدث وكذا ما يبعد في اسماء
الافعال لانها ما وضع فيها لمعنى الفعل ... نحو زيد ... ويمكن ان يقال نقد والوضع
لا يعتبر في الخلق الحقيقة ... واما ... ويا اخي ... الثلثة
اولى ... صار ... بالنقل والوضع الجديد اسما ... اسماء الافعال
فعلا ونعم وبئس اسما تحقق النقلين والوضعين في الحق ويمكن ان يقال
لما لم يبق بين المعنيين نحو زيد مناسبة واشتراك في شيء اخذ المعنى الثاني مستقلا
فصدق عليه حد الاسم بخلاف الاخرين فلم ينقطع ... المعنى الاول فيهما بسبب
المناسبة والشركة فلم يخرج ... ولو قال المص لو ... على زمان لكان اخصر
واظهر واوضح واجمع ... الاولى ... تعاريف انواع الكلمة والتنبيه
عليها الموجودين في الكافية والتنبيه ما فهم من دليل الحصر وكرخواص الفعل والاسم
فيلزم تغير ترتيب الكافية فقال ومن خواصه اي بعض ما اختص بالفعل لا
كله بجميع الاشياء الستة ... حق التنبيه المتقدم مع ما يتعلق به على الجار او
ان الواقع ... كقولهم ... على الجار كقولهم الكلمة اسم
وفعل وحرف ... التبعيض ... على بعض ... الشيء
ما يختص ... لا يكون الا ...
والتبدي ... فلذا قدم وحذف ...

الواقع في الكافية لعدم الاحتياج اليه اذ تحقق تعريف لما مر عليها كما يصدق
عليها الاجناس ... النطقية لا تصدق عليها الاسماء ... فيه قيل وجه
الاختصاص كونها للتحقيق الفعل وتقليلا او توقعا او تقريب الماضي وشيء منها
لا يتحقق الا في الفعل وفيه بحث لانه ان اريد بالفعل الحدث فعدم التحقق ممنوع
وان اريد المصطلح ففاسد الا بتقدير ... نحو حذف الفعل ... فلم يعرف
الا من الاختصاص ... بالواقع فيلزم الدور فالصواب فيه ولمثاله
الاستقراء ... الجوازم حرفا او اسما قيل لاختصاص الجازم ... لا يجوز ان
يحقق عملها الا ... كلام ولا
ولا النهي او لتعليق الشيء بالفعل كادوات الشرط وكلها لا يتصور الا في الفعل
وكذا فيه والصواب ... والسين وسوف قيل ... الاستقبال الى ... لا يوجد
الا في الفعل ... ممنوع ... لا اخر ... عدم
الدلالة بعد ... الى قولك ضربني زيد ... المرفوع البارز
المتصل احترز بالمرفوع عن المنصوب فانه يعم الثلثة نحو ضربته والضاربه على رأي
واحترز عن المجرور فانه لا يوجد في الفعل وبالبارز عن المستكن فانه يعم الفعل والاسم
نحو زيد ضرب وضارب وبالمتصل عن المنفصل فانه ايضا يعمهما ... الاختصاص
فعلا الاختصاص ... كثر ... في الاصح نحو ضربت وضربنا
وجاء ... التانيث ... تعلق الاسم ... لتانيث ما اسند اليه
فعلت ... الى الفعل او تانيث الفاعل اي اوقع الاسناد اليه فلا ضير
في ... لتانيث الفاعل ... كونه ... قال المسند اليه



كان اظهر واخصر يعني انها حرف دال على التانيث لا المسند اليها والا لزم تعدد
الفاعل في نحو ضربت هند لو ارتكب له البعيد وجه الاختصاص انهم قصدوا تمييز
الاسم والفعل في اداة التانيث بالتحريك والتسكين والفعل لثقله وكثرة استعماله
احق بالسكون والا اى وان لم يقترن نوعا باحد الازمنة بعد ان وجد والته
ما بنفسه فلم اى فهو سالم من وجوه العلو لاستعلائه على اخويه في كونه مسندا
اليه فيصدق على نحو رجل وعنان وانس ويعتبر وجاء من مستقبل وماض حق
به اى الاسم تذكر ما قلنا في الفعل اللام اى لام التعريف لتبادر الذهن اليها
لغلبتها وشهرتها وما عداها كلام الابتداء وجواب لو لا يختص بالاسم وفي عبارة المص
اختيار لمذهب سيبويه من كون حرف التعريف هو اللام الساكنة فقط كما ان
حرف التنكير هو النون الساكنة وزيد الهمزة للابتداء كذا وعن مذهب الخليل من
كونه ال والمبرد من كونه الهمزة فقط وزيد اللام لدفع لبس الاستفهام [illegible] وجه
الاختصاص كون الفعل خبرا او حق التنكير مع ان كونه قاصرا يقتضي الاولوية لا
الامتناع لجواز [illegible] وقيل لما تعاقب التنكير والتعريف على اللفظ لزم تعاقب
علامتيهما فلما لم يكن في الفعل علامة التنكير لم يدخل عليه اللام فيرد ان اللزوم [illegible]
كيف ونحو قم [illegible] لا يدخله اللام وكذا فعل لا يدخله التنوين فان قيل
منع [illegible] قلنا كذلك في الفعل مانع سنذكره وقيل انها للتعيين المنزلة
المستقل وهو لا يوجد الا في الاسم ورد بانه قد يكون لتعيين المدلول الافرادي
نحو [illegible] الاسد الراى وقد يكون للتعيين كما في الصفات فانها تدل على الحدث
والنسبة والذات ولاحظ للاولين من التعريف وهذا خروج [illegible] ولا كالهد

على الشيخ كما انما يكون [illegible] ان لو اريد به الموضوع له وقد صرحوا بان الدال
على المعنى المجازي مطابقة وان كان فيه شبهة وقوله لا يخطر لان اراد من حيث
انهما مستقلين فليستا [illegible] ولو لم [illegible] اراد من حيث هما قيد الذات
فعدم [illegible] فان التعريف في [illegible] ليس للذات المجردة بل للذات المنسوب اليه
[illegible] على مثل ما مر من ان اشتراط المطابقة انما عرف من الاختصاص
فكيف يعرف الاختصاص منه [illegible] وهو لا ينافي منع الفعل [illegible]
[illegible] ولانه يدخل على الالا [illegible] والتخفيف فرع للعقوبة و
[illegible] التنكير [illegible] انقص [illegible] الفعل [illegible] للفرع [illegible]
[illegible] والتنوين لانها التمكن [illegible] اى تعرف
واصالته في الاعراب الذي لا يوجد في الف والفعل [illegible] التنكير و
وجه الوجه الاخير من لام التعريف وغيرها فيه قيل [illegible] مختص بالاصوات واسماء
الافعال [illegible] العوض عن المضاف اليه [illegible] الاضافة [illegible] نوح على
راى من جعل نحو عرفات غير منصرف والزمخشري يصرفها لعدم تحقق التانيث
ومنعها العدد [illegible] فصار كالمقابلة فلا يكون الا في جمع المؤنث السالم
بسوى الترنم [illegible] صوته به مطربا [illegible] وهذا التنوين يستعمل
في القوافي المطلقة [illegible] والمستشهد [illegible] ما يلحق القافية المطلقة اى المتحركة [illegible]
من حركتها احدى حروف المد بدلا عنها لان حروف العلة حدة في الحلق فاذا ابدلت
منها التنوين حصل الترنم لان التنوين غنة في الخيشوم وقيل سمى به لان حروف
الاطلاق يحصل الترنم بها فنها من المتزنيد بدل منها التنوين اشعارا بترك الترنم

لخلو التنوين من التقوية اما ما يحتوي القافية المقيدة اي الساكنة نحو قول الغالي
لخروج الشعر بها عن الوزن فكان القصر اولى فيهما الا ان يدخلا بالفعل
ايضا قال اقلي اللوم عاذل والعتابن وقولي ان اصبت لقد اصابن وقال
وقاتم الاعماق خاوي المخترقن فدفع ما قبله تشبيها بالخفيفة ويكتب للساكنين
هذا بزيادة على الكافية لعدم صحة الاطلاق والجواب انه في غاية الندرة فلا يراد
عند الاطلاق والاسناد ما يسند الكلاة العضيرة احتمال الاسم خبره وعليه ان الاختصاص
معلوم عقلا فلا يفيد الا ان معرفته بمعرفة الاسم والغرض معرفة الاسم
بالى ضده واضطرب الشراح في التفصي قال الفاضل الجلبي والمراد بكون الشي
مسندا اليه قيل في حاشيته انما في المسند اليه المسند الى الشي باعتبار خبره
الا بما هو كان لظهوره كالمذكور ولم يفت ولا الاسناد الى الاسم لا الفرق بين كون
الشي مسندا اليه والاسناد الى الشي بكاثرين وان تلازما وجودا ومعنى الثاني
كونه مسندا اليه الفعل والاسم والذي عندي ان هذا دال على ما ذكر العضيري الكلام
باعتبار حسب الاولى التخلص عن الاشكالين وقال الهندي والاسناد اليه الى
الاسم ولكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية وفي العنقفية المنشأ
من ان الحقيقة عقلا فيفيد الخارف انتهى يريد ان الاسناد مطلقا نوع والاسناد
الى الاسم صنف منه معلوم الاختصاص هو الثاني لا الاول ورد بان الاول
ليس بمحقق وحمل العضيري على الاسم لكونه اسنادا معين مسند فعاده وما قضى بالاسم
المسند اليه اي هذا القسم لا يوجد الا في الاسم والخاصية تطلق على المحمول وغيره كما
يقال الضحك خاصة الانسان ويقال الضاحك خاصة الانسان فخاصة المسند

في المسند اليه ليس بمفعول بل فعل في صورة مثل الا معنى له ولا وجه لان يقال ايضا
اريد بالمصدر صورة المفعول التي بمعنى الفعل ولان الفعل قد يكون في صورة
المصدر فالوجه هو الاول ووجه الاختصاص قيل لان الفعل وضع لان يسند الى
شي فلو اسند اليه لزم ان يكون مسندا ومسندا اليه في حالة واحدة وقد يمنع
مساواه مستندا بمثل يعجبني ضرب زيد عمرا والجواب ان كلا من الاسناد والنسبة
التامة وقد مر هذا المراد في مواضع من كتبه بان النسبة التامة مبتوقة متحد بها
بنفسها يحظ فيها الا بتوسط شي اصلا والجملة الواقعة خبرا او حالا او صفة لا يشتمل
عليها وان اشتمل بالمصدر والقصة يشتبه بنا ثانية نظيرها الاستحالة وقيل لان الفعل
وضع لان يكون ابدا مسندا فقط فلو جعل مسندا اليه يلزم خلاف وضعه وان المراد
فقط انه لم يوضع لان يسند اليه فلا يفيد انه لا يراد او وضع لان لا يسند اليه ونحوه
فانما يعرف من الاختصاص وكانه اخذ من كلام الشريف حيث قال بعد المرة
السابق والاولى ان يقال ان الفعل وضع لان يسند به معنى مصدره فلا يجوز
جعله مسندا اليه قاطع عن وضعه او فقط فلانه نزه عليه [illegible]
انه يمنع الاستحالة لو لم يرد به نقص معنى مصدره في تقوم الجواب بحصوله
ان الفعل موضوع للاسناد مفهوم مصدره الى شي فلا مسند اليه بكون لا الاسناد
فلو كان مسندا اليه يلزم الفرق عن الوضع او اللفظ الواحد لا يراد منه الذات والمعنى
معا في حالة واحدة والاضافة اي كون الشي مضافا انما في التنبيه فرع العنوية
المفيدة للتعريف او التخصيص التي يستقلان الا في الملاحظة واما اختصاص
كون الشي مضافا اليه فهو علم من اختصاص الجر لزوم نوع العاد في المحيد

والمصدر يكون بمعنى المفعول لا بمعنى الفعل الذي في صورته

ان المضاف الى الجملة فلا يجعل الاضافة ههنا عليه وايضا حتى انما من المعلوم بصفة
للتعريف او المجهول بصفة المضاف فلا وجه لجعلها صفة للمضاف اليه الا بالقلة و
حذفها ليس بقياس ولذا ذكرت في المسند والاختلاف اللفظي دليل المعنوي ثم
ان المصنف قدم في دليل الحصر والاجمال الحرف ثم الفعل طلبا للايجاز وتدريجا في الكمال
من الادنى الى الاعلى فالاسم اعلى لكونه مسندا ومسندا اليه يمكن تحصيل الكلام من مجرده
ودونه الفعل لكونه مسندا فقط ولا يمكن تحصيل الكلام من مجرده والحرف ادنى منهما
لانه لا يكون مسندا ولا مسندا اليه وقدم في التفصيل بعد هذا الاسم ثم الفعل تقديما
للاشرف فالاشرف ولما فرغ من بيان اقسام الكلمة شرع فيما تركب منها فقال
الكلام لغة كلام الكلمة ما يحكى او الشيء الذي وجد له الاسناد وهو ضم كلمة حقيقة
او حكما او اكثر الى اخرى مثلها او اكثر بحيث يفيد السامع فائدة تامة يصح
السكوت عليها بان لا يبقى المخاطب انتظار الى المسند او المسند اليه فخرج بقيد
المسند فاخرج بقوله من الصيغ حال من الضمير المجرور او فعل معناه اي مع الاسم
وانما انحصر فيهما لان الاسناد يقتضي المسند والمسند اليه والحرف لا يكون واحدا
منهما والفعل لا يكون مسندا اليه والاسم الواحد في حالة واحدة لا يكون الا احدهما و
التركيب الثنائي ستة ولا يوجدان معا الا في هذين القسمين [illegible] ابحاث
غامضة كما في الكلمة لا بد من بيانها وتمييز الحق منها ليصير الطالب على صراط
مستقيم ويرجع اليه من هو في ضلال قديم ولا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم
الاول في الفرق بين الجملة والكلام هل بينهما انتزاع فان ادعى الجملة اعم مطلقا وليس
النزاع لفظيا راجعا الى الاصطلاح الجديد بل [illegible] على غيرهم من استعمال [illegible]

في كتبهم وتعريفاتهم الفرق اولا ابعد عدم تنصيصهم على شيء فالحق انه وان فهم
من ظاهر عبارة بعضهم الترادف يجب صرفه عن ظاهره اذ لم يوجد ولم يسمع ان يقال بهذا
الكلام وقع خبرا او حالا او صفة او شرطا او جزاء مما ليس فيه نسبة تامة في الحال
وان كانت في الاصل كما يقال في هذه الجملة وقعت كذا وكذا فقد ظهر انهم اكتفوا في الجملة
بوجود الاسناد في الاصل وان ذهب في الحال بما ذكر وبما لم يوجد فيه اصلا كالمصادر
والصفات مع مرفوعاتها فلا تسمى جملة ايضا واشترطوا في الكلام ان يوجد فيه الاسناد
في الحال فيلزم ان لا يكون له اعراب اصلا اذ النسبة التامة تمنع الربط بالغير كما سبق
ولهذا تراهم يقولون الجمل التي لها محل من الاعراب كذا ولا يقولون الكلام الذي له محل من
الاعراب والثاني في اقسام الجملة بعضهم جعلوها اربعا اسمية وفعلية وظرفية
وشرطية وبعضهم ادرجوا الشرطية في الفعلية وبعضهم ادرجوا الظرفية ايضا فيها
وجزءهم اوسطهم انه لو تحقق لجوزوا اعتراض الشرط [illegible] والانواع [illegible] باعتراض
الشرط [illegible] بما انه يكون العقد زوجا او فردا [illegible] او الحالية ونحوها فكثيرا ما [illegible]
جعلها [illegible] الظرفية وان قدرت بفعل لكن جعل الظرف مقامه وانتقل الضمير منه اليه
وجعل العمل للظرف ولذا اشترط البصريون فيه الاعتماد وجعل الفعل لا يحتاج الى الاعتماد
للملفوظ والمقدر فالظاهر [illegible] بعض الاشياء فالحق ان يجعل قسما برأسه
والثالث في زيادة القيد في حد الكلام بعضهم زاده واعتبر [illegible] ومن لم
[illegible] وجعلوا [illegible] فوق [illegible] كلام [illegible] الكلام يطلق على الجملة

وذكره سيبويه بها والله اعلم اختمارا على النسبة التامة التي يصح السكوت عليها كما بينا و
يلزمهم ان يخرج جميع القضايا بعد الموضوعية الكلامية حتى كلام الله وفنا ولا يخفى
كذا قيل ولكن الظاهر ان مرادهم الافادة في الجملة اعني في بعض الاوقات ولبعض الاشخاص
ولذا اشترطوا بعدم الافادة بالاوليات والمحسوس نحو النار حارة وبعضهم زادوا
مقصودا احترازا عن نحو حديث النائم والمجنون والاخرس لاخراجه قال ابو حيان لا يشترط
قصد المتكلم بل يشترط ان يكون على هيئة التركيب الموضوع في لسان العرب وبعضهم
زادوا لذاته احترازا عن الجمل التي في حكم المفرد كالواقعة جزءا فانها لا تقصد لذاتها
بل لغيرها فلا تسمى كلاما في اصطلاحهم وقد عرفت ان تلك الجمل لا اسناد فيها في الحال
بل في الاصل والمتبادر منه في الحال فوجب حمل التعريف على المتبادر فلا حاجة الى الذاته
الرابع في تقسيم الاسناد وهو اما انشائي او اخباري والانشاء كلام لا يكون
لنسبته الذهنية خارج تطابقه او لا تطابقه بل يكون نفسه محدثا للنسبة
وهذا معنى ما يقال الانشاء اثبات ما لم يكن كالامر والنهي فان معناهما اعني
طلب الفعل والترك من الفاعل يحصلان بنفس الصيغة بخلاف الخبر فانه الذي يكون
لنسبته خارج تطابقه فيكون صدقا او لا تطابقه فيكون كذبا فلا يتصور ايضا في
الانشاء والاسناد الخبري ثلثة لانه اما ان يفيد ثبوت شيء لشيء نحو زيد قائم
او سلبه عنه نحو ليس زيد قائما فيسمى حمليا او ثبوته او سلبه عنه نحو ان خرجت فانت
طالق ولست ان تعددت بطالق فيسمى اتصاليا او ثبوت انفصاله او سلبه عنه

نحو اما ان يكون العدد زوجا او فردا او ليس اما ان يكون العدد زوجا او زوج زوج
فيسمى انفصاليا ويسمى طرفا الاخيرين مقدما وتاليا في الجزء فيه الحكم باتصال
الجزء الثاني للاول ولزومه له او سلبه وفي الثالث بانفصال احدهما عن الآخر ومنافاته له
او سلبه والجزء الاول منهما بجميع اجزائه مسند اليه ويسمى مقدما والجزء الثاني كذلك مسند
ويسمى تاليا فصدق موجبتهما انما هو بتحقق اللزوم والمنافاة وكذبهما بعدم التحقق
وسالبتهما على العكس ولا اعتبار لصدق الطرفين وكذبهما لو اعتبر فيها الحكم الحملي مثلا
ولو كان للرحمن ولد فانا اول العابدين كلام صادق مع ان الطرفين لو
اعتبر فيهما الاسناد الحملي كانا كاذبين فاذا عرفت هذا عرفت ان الكلام قد يتركب اكثر
من كلمتين وان الحرف قد يكون جزءا منه مثلا الآية السابقة يشتمل على اكثر من عشر كلمات
بعضها حروف وكلها ركن حتى لو حذف بعضها لم يوجد الاسناد والمقصود وما ذكره المصنف في
ما يمكن ان يتركب منه ماله الاسناد ولا يتوهم هذا مجازية بل يقتضي ان يوجد دائما
في القسمين المذكورين لكونه مناسبين حالا كما بينا بخلاف عبارة الكافية فانها عارية
عن هذا الاقتضاء فالاوجه ان يقول الكلام ماله الاسناد واقله اسمان او فعل معه
الخامس ان ما عدا المسند والمسند اليه من جهة الاعراب الفضلات هل هي داخلة
في حقيقة الكلام ام لا وظاهر كلام المفصل والزمخشري حيث قال الكلام هو المركب
من كلمتين اسندت احديهما الى الاخرى يقتضي الخروج وكذا هو عبارة الكافية يشعر الدخول
والحق فيه التفصيل فان كان معتبرا في الانشاء يكون ركنا في الكلام يتوقف عليه الكلام و

اذ لو تحقق الانتاء قبل التغير لزم التناقض في الاستثناء المتصل نحو وقوع الطلاق
على جميع النساء والعتق على جميع العبيد في قولك جميع نسائي طالق الا زينب
وجميع عبيدي معتق الا زيدا واللازم باطل فالملزوم مثله فاعلم ذلك لينفعك
في مواضع شتى ومن هذين البحثين عرفت ان مجيء زيادة حقيقة او حكما في حد
الانتاء لا يكفي للجمع لان طرف المتصلة والمنفصلة لا يمكن التعبير عنهما بالمفرد
كما تبين في المنطق فلا يكونان في حكم الكلمة وكذا نحو ما جاء في القوم الا زيدا بلى
فائدته حصول نحو حتى فيهما وقد يرى مغلوب زيد فقط وقد فرغ من الكلمة
والكلام واقسامهما شرع في بيان الاسم وقسمه اولا فقال وهو اي الاسم معرب
لو اختلف آخره اي آخر الاسم لا المعرب وهو هنا عبارة عن ابتداء او صحة والظرفية
فالنحو يجعل اظهار المعنى لانه يحل المظهر اعني الاعراب وبحل الشيء يحل الوصف والمراد
بآخر الاسم هنا هو الحرف الملفوظ آخرا عند الاضافة ولو فرضا فيشمل الحقيقي
كدال زيد والمجازي كتاء قائمة وياء بصري وواو مسلمون على المختار بخلاف التنوين
ونون التثنية والجمع بالعامل نحو خرج نحو ابي هؤلاء وهذا في الاعراب بالحركة
لانتقال الاسم من السكون اليها واما في الاعراب بالحروف فيشكل لوجوده قبل العامل
مثلا نحو مسلمون ومسلمين صيغ موضوعة قبل التركيب اذا اريد تعداد الجموع
السالمة المذكرة انما تقول مسلمون مؤمنون مصلحون او تقول مسلمين مؤمنين مصلحين
وكذا التثنية وملحقاتها والاسماء الستة المضافة نحو مسلمون ومسلمين مثلا موضوعان في اصل الوضع

لان الواضع شرط استعمال الاول عند وجود الرافع والثاني عند الناصب
والجار فالعامل لا يحدث شيئا من الاختلاف بل الاختلاف من الوضع كما في نحو
واياه وانت واياك فكان الواضع شرط ان يستعمل هو وانت عند وجود
الرافع واياه واياك عند الناصب فكذلك التثنية والجمع فمن هذا ظهر ما في قوله
من حاله في تغيير اختلاف الآخر في اثنا او صيغة ومن قال ان هذان وهذين و
اللذان واللذين صيغ موضوعة ليس اختلافها من العامل بل من الوضع فيكون مبنية
بخلاف التثنية والجمع فيكونان معربين والذي عندي في حل الاشكال ان حروف
الاعراب قبل العامل اما غير دالة على شيء او دالة على مجرد معنى الجمع والتثنية
وبعد العامل كلها دالة على المعاني الموجبة للاعراب فيتغير من الدلالة في بعضها
فيحدث في الآخر بسبب العامل صفة هي الدلالة كما يحدث بسبب الاعراب بالحركة
صفة هي الحركة الدالة على المعاني المقتضية فالاعراب يحصل من العامل اما ذاتا وصفة
او صفة فقط فحروف الاعراب قبل العامل ليست باعراب وان كانت موجودة ذاتا
فالاعراب حيث هو اعراب لا يكون الا بعد العامل وان نحو هذان وهذين مغايران
وان كان مفرداهما وجمعاهما جنسيين لان التثنية لما كان لفظها قياسيا مطردا
عاما اراد واضعه ان يجعلها على وتيرة واحدة من الاعراب بيد ان على هذا اعراب الجزء
الاول من اثني عشر مع بنائه بغيره واما نحو هو واياه فالاختلاف فيهما في الآخر فقط
بل في الاخرة والصيغة ولا مجال لجعلها اعرابا وان دل على المعاني الموجبة لان الاعراب

وضعف في الآخر وجاء أصلاه وهذا هو سبب بناء المضمر وعندي الخ انهم اتفقوا
بدلالة نفس اللفظ في دلالة الاعراب فظهر أن المراد باختلاف الآخر اختلاف صفته
فقط لكن تلك الصفة قد تكون حركة وقد تكون حالة والله اعلم بالصواب
ولو كان فكان الاختلاف تقديرا مقدرا والاختلاف المقدر في الآخر لما بعد
في الحال ووجوده في الاصل وهو في الاعراب التقديري أو بوجوده في المحل الا
في الآخر فيتقدر فيه كالاعلام المضافة فان الاختلاف فيها موجود في الوسط وهو
آخر المضاف فيقدر في آخر المضاف اليه وقد عرفت انها كلمة واحدة على المختار ويجيء الآخر
آخر الكلمة لكونها دالة على المسمى والاعراب على صفته الموجودة عنه ولا يلزم نحو جاءني
الضارب زيدا او بعلبك الا ان زيدا لان التقدير فيهما في نفس الكلمة لا في الآخر
فبذلك فرق التقديري والمحلي كما لا يخفى فلزم كون اعرابهما لفظيا وقد حكموا
بان اعراب جميع المبنيات محلي وكذا في اللفظ ما وقع في لفظها لم الاعراب فيها
ليس لكون الآخر به ما وقع في لفظها فيجيء المحلي والا اي وان لم يختلف
آخره بالعامل فالمبني اي فهو مبني وما اختلف به اي الاعراب الدال عليه موجب
لا الاختلاف وان كان اقرب اظهر لان المختار ان الاعراب نفس الحركات
والحروف لا الاختلاف لانه علامة من حقها الظهور سواء الادراك بالحس
رفع ونصب وجر ولم يذكر الجزم لانه من اعراب الفعل والكلام في الاسم
سمي بالرفع لان الاصل فيه الضمة والواو وعندهما يرفع الشفتان ويرفعان

والاصل في النصب

والاصل في النصب الفتحة والالف وعندهما ينفتح الفم فكان الفم شيء ساقط نصبته
لتلقي اياه والاصل في الجر الكسرة والياء وعندهما يجر الفك الاسفل فكانه يكسر
او المكسور يسقط ويهوي الى الاسفل فظهر منه هذا وجه تسمية القاب البناء ايضا
اعني الضم والفتح والكسر مجردة عن الاعراب وتخصيص الجر دونهم وأما وجه
الاختصاص فتقدم القاب البناء لانها من حيث الذات ولذا يطلق على كلم وكن
غير الاعرابية بلا قرينة وعليها مع القرينة والقاب الاعراب من حيث الوصف في
الدلالة ولذا لا يطلق على غير الاعرابية وضم الشفتين وفتح الفم وكسر الفك مقدم
على رفعهما ونصبه وجره هذه التفرقة عند البصرية والكوفية يستعملون احدهما
مقام الاخرى بلا فرق تنبيه مراد المص اختصار الكافية بقدر ما امكن مع اتمام
ما فيها مع زيادة ليسهل حفظه ويكثر نفعه فما نقص اذا ظهر الاستغناء عنه مع حصول
اصل المراد كما في قوله وهو حرف لو كان الخ فانه قد نقص فيه اكثر عبارة الكافية بلا
اخلال للمقصود فلا حاجة الى التنبيه عليه وان لم يظهر فلا بد من التنبيه وكذا ما
زاد ان ظهر نفعه والا فالتنبيه وههنا قد زاد فائدتين وليل للمص وتوضيح
المبني ونقص تعريف المعرب والاعراب مع بيان مدلولات انواعهما والعامل و
لفظ اختلاف واوضح العامل وجه نقص للعبارة المقصود الاصلي منه تعريف ان
يعرف افراده فيجري عليها الاعراب هذا لا يحصل الا بمعرفة جميع المبنيات حتى يعلم ان
ما عداها معرب فذلك يقتضي تقديم المبني كما فعل صاحب اللباب وأما تعريف ابن الحاجب

فلا يفيد هذا الغرض مع اختلاله في نفسه لانه اطلق المركب والمراد جزء المركب او المركب
مع الغير تركيبا يتحقق معه عامله واراد بالمشابهة المنفية المناسبة التي توجب البناء
وهي مجهولة تحتاج الى تفصيل يطلع على جميع انواع المبني واراد بمبني الاصل الحرف
والماضي والامر وكلها خفي لا قرينة عليه فالتعريف في غاية الاختلال فيجب تركه
والاكتفاء بما يفهم من دليل الحصر من ان المعرب ما لا قسم له بما في اقسام الاسم يطلق
وكذا المبني وهو التمام المعرفة على بحث المبني ووجه الثاني ان حصوله من مجموع
قوله وانواعه في قوله فالمرفوع وقوله المرفوعات الفاعل الخ ووجه الثالث
ان معرفة العامل لا تحصل الا بمعرفة جميع اقسامه وكيفية اعمالها وشرائطها وفي
تعريف ابن الحاجب معرف على المقوم والمقسم الاول انما يعرف بمعرفة جميع اقسام
الفعل والاسم والحرف العاملة والثاني بمعرفة جميع اقسام المرفوع والمنصوب والمجرور
فان قلت المفهوم غير الافراد فالموقوف هو الثاني دون الاول والمعرف بالكسر
كما ان تعريف الانسان بالحيوان الناطق لا يتوقف على معرفة جميع اقسام الحيوان
والناطق بل يحصل بمفهومها قلت نعم فيما امكن معرفة الافراد بدون العرض به
كالمثال المذكور ولكن الافراد المحكي كما فيما نحن فيه فلا فتدبر ووجه الاخير
ان اختلاف الآخر بعامل خاصة شاملة وباختلاف العوامل مفارقة لعدم وجوده
في نحو معوال المسلمة اولى مع انها اخصر ولما بين انواع الاعراب اراد ان يبين
انواع المعرب بالنسبة اليه ليعلم اصناف الانواع ونشر على ترتيب اللف فاول الاصناف

لاول الانواع فقط والثاني للثاني ان وجد الثالث للثالث والا فليهما وجهه
وبهذا المنع عن رفعا ونصبا وجرا فالمعرب اما بالحركة او بحرف اللين وكل
اما بتمامها او بعضها فالاقسام اربعة واشار الى الاول بقوله
فالمفرد وكلما كان هذا تفصيلا لما سبق عطفه بالفاء لكونه مرتبة بعد الاجمال
ويسمى هذا ترتيبا ذكريا نحو قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا فيعلمون الآية وقوله تعالى
رب ان ابني من اهلي الآية والمراد بالمفرد ههنا ما ليس بمثنى ولا مجموع بقرينة
ذكرهما بعده والجمع المكسر لانه لا يطلق في الاصطلاح الا على الجمع وهو ما
تغير بناء واحده المنصرفان قال في ايضاح المنصرف فسر المنصرف بانه الذي
يدخله الحركات الثلث والتنوين لعدم شبه الفعل وهذا لا يصدق المعرب بالحروف
فلا يرد الاسماء الستة واما الجواب انها ملحقة بها وفي حكمها فيما سيأتي الالحاق
انما يكون فيما كان في حكم الملحق به في كل وجه كلا واثنين وعشرين واولو ولو
اريد بالمفرد ما يطلق مع زيادة فيما ليس في حكمها ولو بوجه فهذا مع كونه خارجا عن
المقام الاربعة لمقابلة المضاف والمركب والجملة والمثنى والمجموع وعدم القرينة غير
معقول ان في اخراج ما تشاركه في الحقيقة وفي بعض الاحكام مثل كون الاعراب بها
واوضح انها تخالفه فيما يجمع المشاركة في كون الاعراب بالحروف مع مخالفته في خصوصية
وكذا الجواب بان القضية مهملة او ان الاستغراق يوجب اشتمال الافراد لا اشتمال احوالها
فاسد اذ الغرض ضبط اعراب انواع المعرب واصناف الاعراب في الكل الا بانواع

الافراد ايضا لا يستقيم والاحوال والا يبقى مهملات لا يعرف كيفية اعرابها
على ان اهمال الافراد ايضا لا يستقيم في نفسه ثم اعلم ان الاصل في الاعراب الحركة
لخفتها وعدم الشركة لئلا يختل الغرض فان الواحد اذا جعل علامة لشيئين على
سبيل البدل اوجب اللبس فيحتاج الى علامة اخرى فما كان على هذين الاصلين
اعني المفرد والمكسر المنصرفين لا يحتاج الى علة وبيان وما خرج منهما او من احدهما
فيحتاج اليهما بالضمة اي ملابس بالضمة مرفوعا والفتحة منصوبا والكسرة مجرورا
نحو جاءني زيد ورجال ورايت زيدا ورجالا ومررت بزيد ورجال والقسم الثاني
اعني ما يكون ببعض الحركات نوعان الاول ما يكون المتروك فيه الفتحة وقد اشار اليه بقوله
والجمع المؤنث السالم الملحق في المكسر وهو ما زيد في آخره الف وتاء لجمع مؤنثا
واحده او مذكرا نحو قوله اشهر معلومات والتسمية بالمؤنث باعتبار الاغلب والعلامة
ملابس بالضمة مرفوعا والكسرة منصوبا ومجرورا نحو جاءني مسلمات الخ جعل نصبه الجر
ليكون على وتيرة اصله اعني المذكر السالم على ما يجي والنوع الثاني ما يكون المتروك
فيه الكسرة وقد اشار اليه بقوله وغير المنصرف يجي ملابسا بالضمة مرفوعا والفتحة
منصوبا ومجرورا حمل جره على نصبه لانه لما شابه الفعل على ما يجي منع منه ما لم
يكن في الفعل اعني التنوين والكسر وكان تابعا النصب دون الرفع في كونهما علامة
الفضلة والرفع علامة العمدة والقسم الثالث ما كان بتمام حروف المد واشار اليه
بقوله والاسماء الستة الآتية لو كانت مكبرة زيادة على الخلافية احترازا عن المصغرة

فانها
بالحركة

فانها بالحركة اقول هي داخلة في المفرد المنصرف فلا حاجة الى الاحتراز كما
لا حاجة الى الاحتراز عن نحو آباء لدخوله في المكسر المنصرف ونحو ابوين وابين
لدخولها في المثنى والمجموع ويمكن ان يقال دخول هذه الاشياء ظاهر بخلاف
المصغرة فان المبتدي يتوهم اشتراكها مع المكبرة فلا بد من الاحتراز والا فلا
حاجة الى ذكر مضافة الى لان المفردة داخلة ايضا في المفرد المنصرف مضافة
حرفا او صفة الى غير الياء ياء المتكلم بقرينة الاضافة ملابسة بالواو مرفوعة
والالف منصوبة والياء مجرورة وانما جعل اعرابها بالحروف لانها اسماء اواخرها
ثابتة في حال الاضافة سماعا بخلاف في حيث يحذف نسيا في حال الافراد بخلاف
نحو العصا كالثابت الزائدة فامكن جعلها علامة كما في التثنية والجمع والساكن
اخف من المتحرك فانقلب الحال ههنا بسبب العارض فصار الحرف اصلا لخفته دون
الحركة بخلاف نحو دم اذ يحتاج الى زيادة حرف بجعله الاعراب وقد صار المعنى آخرا
محلا للاعراب بحذف اللام نسيا وبخلاف نحو العصا لان اللام لم يحذف نسيا
اصلا فلم يشبه الزائد فكان جزءا محضا من الكلمة والاعراب بعد ضعف فنافيا و
لما لزم التحرك في التصغير بسبب ياء عاد الى الاصل الحركة والا بان لم
يكن مكبرة مضافة الى غير الياء بان كانت مصغرة نحو اخي او مفردة نحو اخ او
مضافة الى الياء نحو اخي فملابسة بالحركات لفظا في الاولين وتقديرا في الثالث
لمانع في الآخر وهو الكسر لاجل الياء وهذا مذهب البعض وعند البعض فان الياء مبني

وبهذا استغنى عنه لظهور دخول هذه الابيات بعد الاحتراز في المفرد المنصرف
ثم ذكر كيفية اضافتها استطرادا للايجاز وفي الكافية ذكرها في آخر المجرورات فقال
ومعها اي مع ياء المتكلم تكون الاسماء الستة ابي واخي وحمي الحم قريب زوج المرأة
فلا يضاف الا اليها وهني الهن الشيء الذي يستهجن ذكره كالعورة والصفات
الذميمة والافعال القبيحة وهذه الاربعة مفتوحتان واوية لام لام اصلها
عند الياء وفي اصله فوه بدليل افواه حذفت الهاء نسيا ثم قلبت الواو ميما
وجوبا في حال الافراد وقليلا مع الياء والاكثر بقاؤها وادغامها في
الياء ولذا قال وفي بالادغام اكثر استعمالا منه اي من وفتح فاء الفم مفردا
او مضافا احتراز عن فتح فاء الفم متعين اكثر منهما اي الضم والكسر لمن بين
من الفتح وذو لغيف مقرون بالواو اوين حذف اللام بقيا فى الجهاء فيه
لازمة لانه وضع وصلة الى الوصف باسم الجنس ثم ذكر اللغات الغير المشهورة فقال
وجاء الحركات الثلث بدل الحروف الثلث للاعراب لفظا بلا تشديد ولا قلب لام
وللزيادة من لان الاصل في العطف التباين ويعلم حال الابيات بظهور
دخولها في المفرد المنصرف فيها اي في الاسماء الستة المكبرة المضافة الى غير الياء
لدخول المقابلات الثلث في قوله والافا لحركات سوى في كلي لا قرينة للاستثناء
الا ان يجعل امتناع الحذفين وبقاء المعرب على حرف واحد فتقول هذا ابك
واخك وحمك وهنك وفمك الخ وجاء القصر اي جعلها مقصورة كعصاي هذا اباد

وابكي

وابآك ووابآى واخاك واخاي وفماك وفماي الخ والتشديد اي
اي تشديد الآخر نحو هذا أبٌّ وابك وأبّي وفم وفمك الخ وجاء ملح كذلك
نحو هذا اخو واخوك واخوي الخ وجاء حم كذلك وحب بعني بالذي مكان الواو
مطلقا قيد للقصر والتاليات يعني مفردة او مضافة الى الياء او غيرها وكل هذه
اللغات مذكورة في الرضي وغيره مع زيادة الا التشديد في حم فلم اجده والقسم
الرابع اعني ما يكون ببعض حروف اللين نوعان ما يكون المتروك فيه الواو
واشار اليه بقوله والمثنى يجيء صاحبه واثنان وكذا اثنتان وثنتان وكلا مع
الضمير لابسة بالالف مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة وكلا مع غيره اي مع غير الضمير
ولو قال ومع الظاهر لكان اظهر كالعصا بالحركات التقديرية والنوع الثاني
ما يكون المتروك فيه الالف واشار اليه بقوله والجمع المذكر السالم وهو ما لم يتغير
بناء واحده لاجل الجمعية والتغير في نحو سنين وارضين وثبين وقلين
من الشواذ بعد تحقق الجمعية واولو جمع ذي من غير لفظه وباب عشرين يعني
نوع عشرين مما المحق على الجمع في العدد وهو ثمانية الفاظ ملابسة
بالواو مرفوعة والياء منصوبة ومجرورة ووجه عدولها عن الاصل الاول
قد سبق والمراد الثلثة الاسماء الستة واما عن الثاني فالاحتراز عن الالتباس في
الاحوال الثلثة فلزم التوزيع فالرفع لكونه علامة العمدة احق بالالتباس
الذكية والتثنية لكونها اكثر اولى بالالف الاخفة لكونه ضم التثنية

والواو لكونها اخت الضمة اولى لرفع الجمع من الياء فلزم اشتراك الاربع في الياء
ففتحوا ما قبلها فيها وكسروا فيه ولما كان هذه الحروف دالة على معنى التثنية
والجمع لم يتمحض للاعراب بمحض الحركة فلزم الجبر وايضا لم يكن الحاق التنوين
التنوين الدال على التمكن حذرا عن التقاء الساكنين فزادوا نونا عوضا عنهما
فبالنظر الى الاول لم يسقط مع اللام والوقف ولكن الى سقطت بالاضافة
عملا بالشبهين وكسروها في التثنية وفتحوها في الجمع تعادلا او فرقا بينهما او
قد تنزولها العلامة الاولى بالاعلال نحو مصطفين ووجه الحاق اثنين
واخينيذ لانها كالمثنى لفظا ومعنى واما كلا فمثنى اللفظ ومفرد المعنى فراعوا في
الاضافة الى المظهر الاصل الاحق بالاصلية الاخف جانب اللفظ والى المضمر
الفرع جانب المعنى مع ان الكناية ايضا اصلية في الاعراب والحاق باب عشرين
ايضا لكونها كالجمع لفظا ومعنى وكذا اولو وعدم النون للزوم الاضافة ولما ذكر
في تقسيم الاسم الاختلاف التقديري اراد ان يبين مواضعه ليعلم ان ما عداه
لفظي واما المحلي فمخصوص بالمبنيات على زعمهم وقد بينا ما هو الحق فقال
وعصا اي واعراب نحو عصا اي الاسم المعرب الذي في آخره الف مقصورة وان
حذفت للتنوين ونحو غلامي اي معرب بالحركة اضيف الى ياء المتكلم ولو حذفت
نحو يا قوم او قلبت نحو يا ابت ويا غلاما ونحو قاض اي ما في آخره ياء مكسور ما
قبلها ولو حذفت للتنوين في كل حال سوى حال نصبه وقد يكتفى بالياء فيه

الحقيقه

اي نصبه تسكينا كالجر كما في شعر بكر جرا اي يجوز للضرورة الشعرية متعلق باحد
الفعلين وتقييد الآخر يعلم من التشبيه فيجوز ان يكون من التنازع كقوله ما ان رايت
ولا ارى في مدتي كجواري يلعبن في الصحراء وقد تثبت الحركة في الرفع ايضا
كقوله وعرق الفرزدق شر العروق خبيث الثرى كابي الازند
ونحو مسلمي اي كل جمع مذكر سالم اضيف الى ياء المتكلم رفعا اي مرفوعا والمحلي
بناؤه نحو خمسة عشر علما على الاشهر او اعرابه جمعا كان نحو منه زيد الخير فالضرب
زيدا وحوه عنى بن تمر بن ادم كبا نحو ان زيدا وهل زيد علين ولو كان فكلو
المحكي جملة نحو تابط شرا علما فان الصحيح انه مع شبا اعرابه تقديري وكذا المبني
كما قبل العلمية والمثنى كاثنا عشر ما اي لفظه اوله شاني بعض بحبي بعد متصلا به
رفعا مرفوعا نحو جاء مسلمو القوم وفي نصبه وجره تحرك الياء بالكسر للفتحة ما
قبلها فالاسماء الستة المعربة بالحروف والجمع المذكر السالم معرا اي معا اوله سالم
لا بد من استثناء المنقوص منها لتحرك فيه الواو بالفتحة والياء بالكسر للفتحة قبلها
الاعراب فاعرابه لفظي في الاحوال كلها نحو جاء مصطفو القوم الح مطلقا قيد للكل
سواها فهو لفظي حال كونه غير مقيد بحال او زمانا او اعرابا مطلقا تقديريا كا لجر
وعصا اعلم ان الاصل في الاعراب هو اللفظي لان من شان العلامة الظهور
فان منع فان في الآخر فقط فتقديري والا فمحلي ومجموع ما ذكر للعلم ثمانية نعشي
قال في شرح الكافية ولم يحصر وجوه البناء وجهنا اربعة تحتاج الى البيان

اما الاولى فلانه في المقصور تعذر الحركة على الالف وعند الحذف للساكنين
متعذر كالملفوظ الاشي كعبد في حالة وجوب الكسر او السكون او الفتح قبل
الياء او بعده في تعذر اجتماع الحركة والسكون والحركتين مثلين او ضدين
ولم يمكن جعل الكسرة والفتحة اعرابا بعد ذهابه العامل وان قال البعض
كما امكن جعل الحروف الثابتة قبل العامل اعرابا بعده في التثنية والجمع لعدم
التبدل باختلاف العامل بخلافها ولا وجه للبناء وان ذهب اليه الجمهور اذ
الاضافة الى الضمير لا توجبه نحو غلامكم وغلامه وفي حالتي المنقوص لزوم التسكين
لاستثقال الحركتين على الياء المتحرك ما قبلها بخلاف الفتح وفي رفع نحو مسلمي
لزوم القلب للادغام واما النصب والجر فلفظي بياء مدغم وفي المحكي لزوم
اشتغال الآخر بالحكاية فصار كالمقدر وفي رفع المثنى لزوم حذف الالف للساكنين
لتعذر تحريكه وفي الاخير من لزوم الحذف ايضا لتعذر التحريك وفي البعض لاشتغال
المحل بلزوم الحركتين الثقيلتين واما الثاني فلفظ فيما تعذر او استثقل واللفظ
فيما عداه وجه الاولى التداخل لانه ان اراد قبل الاعلال فحلو وغلاى
مستثقل وان اراد بعد الاعلال ونحوه فالحل متعذر فانه لو حرك الياء في
الفتح وعاد الواو في مسلمي والياء في قاض مع الحركة لزال الاعلال كما اذا عاد
الواو مع الحركة في عصا وفرق بعضهم بان موجب التقدير في المنقوص وفي مسلمي
الاستثقال الموجب لحذف نفس الاعراب او قلبه وفي المقصور لا يوجب الاستثقال

حذف الحركة التي هي الاعراب بل يوجب قلبه محل الفا فبعده يحتاج الى التقدير
للتعذر فالموجب التعذر ليس الا واو او قد فرق بان المقلوب يسكن اولا لثقل
حركته وفيه انه الانقلاب ثم يقلب كون التسكين بالعوض لا يفيد ويمكن ان
يقال مراد ابن الحاجب بحاله مع قطع النظر عن الاصل والاعلال فتحريك الالف
ملفوظا او مقدرا متعذر والحركة بحركة اخرى متعذر وتحريك الساكن وقلب الياء واوا والحركة
مستثقل والحركة اللفظي للياء للمقدر في قاض وان كان متعذرا لكنها كانت
كثيرة الوقوع فكانت في حكم الملفوظ فالحقت بها وجعلها من المستثقل فالالف
تحريك الساكن مع سكونه متعذر فكان كالمتحرك فاي فرق بين القاضي وغلامي وقلب
الياء واوا وقلب الالف واوا فاي فرق بين العصا ومسلمي وقلب السكون
عدم حركة الحرف فلا يمتنع قبولها اياها والاقلاب اصلا بخلاف الفتح والمثل
وقلب الياء واوا احداث نفس الاعراب وقلب الالف واوا احداث لمحله ثم يحتاج
الى احداث حركة فالمراد تعذر الاعراب بالذات بلا واسطة شيء وضم ما قبل الواو
ليس من شرط الاعراب بل لمناسبتها وهذا ينتقض بمسلمي ووجه الثالث ان اعراب
المثنى يختص فيها على زعمهم وقد يشار اليه فيما سبق بقوله ولو تقديرا او لو وجد فيه
المحل فهو داخل في حيز التقدير لفائدة لو محلا فان الحصر التقديري في ثمانية
كان ما عداها لفظيا فلا حاجة الى الذكر واما الثاني ففي الاربعة الاخيرة و
التسكين والتحريك الضرورة تارة ويمكن ان يدفع الاول بان المحكي داخل فيما تعذر

ولم يجز في الاثنين والثلثة الاخيرة في الاشتغال وبلم يجوز ايضا في الاثنين
واما الرابع فالمعرب بالحركة الموقوف بالسكون نحو احمد وسلامة وضاربة
مطلقا ونحو زيد رفعا وجرا والمدغم كبير الكاف في قراءة ابي عمرو وغيره نحو الرحيم ملك
يوم الدين ونحو بارئكم بتسكين الهمزة في قراءة ابي عمرو ايضا وما يتبع حركة آخره
حركة غير اعرابية نحو للملائكة اسجدوا بضم التاء على قراءة ابي جعفر والحمد لله بكسر الدال
على قراءة الحسن البصري ومنه تابع المبني على لفظه نحو يا زيد الظريف ومنه الجر
بالجوار ايضا وقد صرح الدماميني في شرح مغني اللبيب بان ليس حركة اعرابية ولا
بنائية بل للمناسبة والاعراب مقدر انتهى فكون التسمية بالجر للمناسبة كلفة واما عبارة
الكافية فشاملة اكثرها بلا تكلف وجميعها ولما سبق غير المنصرف احتاج الى بيانه
مع ان احكامه امر لا بد من معرفتها اذ يتوقف المنصرف وكم يعكس الاعلام
يعرف بالمطلقات نعم لو فرض انه لا يدخل الكسر والتنوين لا ينعكس الامر لكنه متوقف
اذ الفرض من التوقف معرفة المبني وتمييزه حتى يجري الاحكام ولا كانوا متعقد
به في بحث معرفة الاصطلاح بعد معرفة الاحكام بالاستعمال وقد بين الشريف
هذا نصرة لابن الحاجب في معرفة المعرب وقيل لانه اي غير المنصرف اقل واضبط
اذ به ينضبط المنصرف ايضا على ان كلا من الاعراب التقديري واللفظي ادركه بانه
القلة في الافراد والتوقف للمفهوم والجواب ان المقصد الاصلي معرفة الافراد
اذ الاحكام تجري عليها لا على المفهوم وضبطها بالانواع والاصناف اسهل في الافراد

غير المنصرف

الجمع

والتنوين وسيلة ومقصود غير المنصرف سمي به لانه اقبل على الفعل بالشبه فاخذ
بعض احكامه ولم ينصرف ولم يرجع الى القبائل بخلاف المنصرف او لانه لم يكن صرفا
في الاسمية بل شابه شبه الفعل بخلاف المنصرف فانه اسم صرف لذا سمي امكن ما
اي شيء او الشيء الذي وجد فيه ... فكل اثنين الجمع ترك التنوين مستقلا وعدد الا...
والامثلة استغنى بالتفصيل الآتي عن ذكر العلة التقريبية في التوقيف بجز له
وقدم ما قام مقام العلتين لقوته واخر الحكم اذ التفصيل من تمام تعريفه وحكم الى
يعقبه بخلاف عبارة الكافية فلذا قدم فيها الحكم على التفصيل لكن اخر بعض الاحكام
عنه والمنتهى الجمع والمراد بالجمع المعنى المصدري لا الاسم اللفظ ولو كان المراد الجمع
موجود في الاصل لا في الحال كخضاجر علم لجنس الضبع منقول عن جمع خضجر بمعنى
عظيم البطن سميت بالضبع لعظم بطنها او في التقدير بان لم يكن جمعا لا في الحال
ولا في الاصل لكن قدر فرض حفظا للقاعدة نحو كسراويل فانه غير منصرف
في الاكثر مع انه مفرد حقيقة فقدر انه جمع سروال او سروالة محافظة للقاعدتين احتفاظ
هذا الوزن بالجمع وعدم منع بدون جزء وهذا التقدير بالعدل في عمر ولم يلتفت
الى الحمل على النظير لعدم النظير وصدق انه زيادة العلة وان اجيب بجعله
جمعا حكميا وجعل الجمع اربعا حاليا واصليا وتقديريا وحكميا على انه رجع
بلزوم اتحاد الشرط والمشروط وان كان مغروضا بان الشرط لغير الجلالة هو
مستغن عنه بنفسه مع انه لا يلزم ان يكون مما يجوز الشيء وشرطا لما هو في حكمه كحركة



وبأن المشروط هو الموزون فالشرط الوزن او الكون عليه وشرط اي الجمع
في منع الصرف نوع وزن كمصابيح وبراويل او وزن نوعها او الشخصي
مختص بهما وما اخترناه انسب كلامه حيث اورد المثالين للشرط والمراد
الوزن التصغيري لا التحريري للاجزاء نحو مساجد ومصابيح وينبغي ان يقول
والوزن الاصلي ليدخل نحو دواب وجوار على الصحيح ووجه الاشتراط اختصاصهما
بالجمع امتناع التكسير مرة اخرى وتكرر الجمعية في البعض ولذا سمي منتهى الجموع
الجمعية بغير ها حالت الوزن لان المعنى ويمنع وزن صفاجر اي صيغة له
او لا تعيين شخصيتها لما مر وجعله خبرا بعد خبر يحتاج الى التقدير كون وقع الموزون
كاشق وغيرهما لا كقوله حيث بغير مال وان لا يلزم اشتراط اتصال شيء بغير الياء
للوزن ولا يلزم اشتراط عدم الياء بطريق الموافقة او الانفصال شيء ينافيها
لا ينافي الانفصال به والمراد بالياء الحرف الدال على النسبة غير الالف بطريق
المجاز والقرينة شهرة استعمال الياء بهذا المعنى عندهم عن الوفاق فلان
القرينة لا تصح قد يحاز بخلاف العرف العام لا تأخذه على المجاز الاولى
ولا حقيقة مراد بها الموقوفة لعدم ... فيخرج نحو غواش ويدخل
نحو فرازنة وملائكة ووجه الاشتراط كونهما يلحق الهاء على زنة المفردات ككراهية
فيضعف ولما كان مذهب البعض كون تاء التأنيث كلمة برأسها مطلقا على ما بنا
لم يغير الوزن المشروط عنده فاحتيج الى نفيها ولكن قد ... انتفى مع وجه الشرط

فاضطرب الشراح في التفصي فقيل هو منع محض لشيء من جمع الاشكال في لا في
الاصل وانما الجمع مدائني وهو لفظ آخر غير لائق نحو فرازنة وقيل بامتزاج
الياء بحرفه عن الصيغة المعتبرة ومبناهما على جعل الياء جزءا والصحيح خلافه
لما بينا وايضا يلزم انصراف كل بغير تاء لانه كالياء بلا فرق فنحو فرازنة
خارج عن الوزن المعتبر وقيل المراد بالياء الحرف الفارق بين الواحد والجنس
نحو تمر وتمرة وروم ورومي حاصله يرجع الى عموم المجاز بعلاقة الفرق
وهذا انكر لعدم القرينة وعدم كون تاء نحو فرازنة وياء مدائني للفرق
فيلزم ان يراد بالياء الحرف الذي يجيء في بعض المواضع للفرق وهذا لا ينفع الا هملا
ولا فيه علاقة معتبرة وقيل ان الكلام فيما يحقق جمعيته باقية على حالها ومثل
هذا لا يدخل بياء النسبة واورد اعتراضا على زوال الجمعية بكضفاجر ومدائني وجاز دخوله
بياء النسبة في لا يعتبر جمعيته الاصلية اذ صار كالمفرد وخرج بياء النسبة وجاء حمله
ان غير شرطه للجمع الحالي وقيل لا يلزم اهمال الشرط الجمع الاصلي وهو عدم دخول
الياء وقيل المراد الجمع بجميع حروفه وحينئذ الاعتراض بمدائني فمدائني ... وهو
جمع في الاصل بجميع حروفه الا انه يجعل الياء جزءا وقد عليه حاله فنظيره لم يذكر
الياء مع الهاء وعلى ما اخترنا من كون التاء في امثالها جزءا وياء النسبة كلمة برأسها
مطلقا يحتاج الى ذكر الياء دون التاء واما اذا انخلع عن الياء معنى النسبة نحو
كرسي وبختي فلا نزاع في جزئيتها فلا امتنع جمعا بها الوجود الوزن وقيل صرفه

أي سراويل إرجاعا للقريب قيل وجهه عدم الجمعية فيبطل اختصاص الوزن
والتخلص أي بجعله أعجميا أو جعل التاء به كالمعدوم وشمل جواب كل حال
بسوى لنصب كقاض اختلفوا في مثل جوار في الرفع والجر فقيل منصرف لأن
الإعلال أخرجه عن الوزن فصار كسلام وقيل لا لأن الياء مقدرة للإعراب
ومنع الصرف مثله لكونه مخلا لفظيا وهذا مذهب سيبويه وهو الصحيح والتنوين
عوض عن الياء والممنوع هو التنوين وحذف الياء لتقدم الإعلال الذي لتصحيح
الصيغة على منع الصرف الذي لتصحيح أحوالها والغالب الأصلي في الأسماء
هو الصرف ولا نظر بعد الإعلال إلا حال الصيغة وجدت صحة بمنع الصرف
فحذف تنوين الصرف ولي آخر للعوض عن الياء أو جعل هذا التنوين الذي للصرف في
الأصل عوضا عنه بعد الحذف قيل كلام المص محمول على هذا فالعوض من التنوين
اتباع في الياء ليتبع عدم صرف الأسماء إعرابا لأنه تقدم بزيادة في التشبيه وكون
الياء معتورا لا الصرف ولا كونه الإعراب معتورا والأظهر أن هذا قول بعضهم بحسب الصورة
يعني حذف الياء وثبوت التنوين هذا والكتاب ومن الإنشاد المذهب الأول
وقلما لفظ جوار كأي جعله كنصب بتقدم منع الصرف على الإعلال كقول الفرزدق
ولكن عبد الله مولى مواليا وهذه لغة شهد بحجة وأما استعمال الفرزدق مع فصاحته
فلا لأنه مثلها للنحو أو الفا الثانية معطوف على الجمع بتقدير مضاف أي أحد الخ
التانيث معطوف على جمع وعدد ونحو عمر وكذا قيل أنها قامت مقام العلتين للإيهام الكلمة

وصفا

وصفا مثلا لا يقال لحبلى ولا حمر بخلاف التاء فإنها تزول بعارض
كالعلمية أقول أنه إن أرادوا عموم السلب في التاء فمنقوض بنحو طلحة أو الاتيان فطلم
بعضا ما فإن أرادوا سلب العموم فكذا الألفان نحو ذكرى وحمراء وإن أرادوا
مجيء التاء للفرق مطردا في بعض الصفات كذا المقصور في أفعل التفضيل والمد في
أفعل الصفة إلا أن يدعوا مع عدم تغيير الصيغة والكثرة ولكن لا يخفى أن الا
ان ينضم الى طلب التاء في الوقف هاء وهي حرف خفي كانه معدوم فغلب مفارقة
التاء وندر مفارقة الألفين فالحكم للغالب فالتاء كالمعدوم ولما فرغ من
الأسباب اللازمة لمنع الصرف شرع في الناقصة فقال أو اثنان من العلمية
قدمها لشرطيتها في الأكثر وعدم اشتراطها بشيء ولما كان مما عدا العلمية من
المعارف غير معتبر جعل العلمية نفسه سببا لا شرطا للمعرفة التي هي السبب فعلى ابن الحاجب
إيجازا وغفر الله له فيه ونظر ابن الحاجب ظهور الفرعية للتنكير في المعرفة أكثر من
في العلمية والعدل من عدل عن الطريق أي ظل شمالا أو العدول من الحرف في
الإيصال وهو في اصطلاح النحاة خروجه أي المعدول عن المعدول بالعدل
باعتبار مادته الأصلية ولم يرجع الى حالها لأنه مع بعد لفظا الاسم نحو
وآخر وجمع وأمس معرفتين إلا أنه يراد بالخبر الى الذات فقوله الوصف
عن صيغته تركه الأصلية لدلالة الاتحاد فإنما أصلها للتعدد والأصلية المعروفة
المشهورة والمراد بالصيغة أعم من الإفرادية والتركيبية ليشمل ما يلحق لكن الأولى تم اعتبار

علمية

عدل

لئلا تكون صيغتين او صيغا فلا تتناول اصولها فقدر فيه الكلي فان عمل الاد
في الا يمنع اعتبار الوحدة بخلاف المكرر والمعرف باللام وخرج عن هذا التعريف
ما حذف منه اصل او قلب لانه تغير بهدم لا خروج وصيغ المشتقات والمصغرات
ونحوهما اصلية لانها ماخوذة من صيغ اصلية للمشتق منه والمكبر ونحوهما فلا تغفل
والمراد بالاصل ان يقتضيها القاعدة من غير معارضة كما هي في الاصالة فلا يشكل المعدول
المغيرات الفعلية ولما الفرق بين اخر عند جعله معدولا عن الآخر حيث منع
وبين امس في اللغة الفصيحة اعني البناء على الكسر حيث لم يمنع عن الصرف مع تحقق العدل
فيهما لحذف معنى اللام كلفظها في الاول ولذا صار نكرة واعتبارها وجعلها جزءا من
المعنى في الثاني ولذا صار معرفة ولما توهم نحو سحر مع كونه غير منصرف عند الجمهور فللعلمية
التقديرية اذ تعريف اللام غير معتبر في منع الصرف بالاتفاق وعند البعض مبني على الفتح
لتضمن معنى اللام واما ضحى وعشية ومساء وبكرة معينات فمنصرفة لعدم سبب غير العدل
ولم يصح الا تقدير العلمية واما عدم بنائها فلكون اللام مقدرة لا متضمنة معناها لجواز
اظهارها والمتضمنة لا تظهر واما نحو متى وكيف واين فليس لها صيغ اصلية
بوجوه تضمن معنى حرف الاستفهام فلذا بنيت واما المقدر كالملفوظ فمعناه مستفاد
من لفظ المقدر ولم يجعل جزءا من معنى فلم يبن وبه علم غير القياسية بمجموع الثلاثة وغيرها
مما لم يذكر خروجه فانظره في العدد ولا حاجة لنا الى اخراجها الا ان يوجد فيها علة اخرى
مع كونها منصرفة ولم يثبت الاثر لان الاصح جعل الغايات وضحى وعشية ومساء وبكرة معينات

معدولا لانه كلما يوجد الاحد الموجب فالصرف البتة لعدم انضمام سبب اخر وهذا لان
التعريف مطابق العدل فكان كالوصف والتانيث فانهما يوجدان في ضاربة
مع انصرافها واما ما بينوا العدل في المبنيات والمنصرفات لعدم اثره ومن
هذا سقط تخليط بعضهم بان العدل كله تقديري والمتحقق انما هو الاصل فما
وجوده محقق بلا شك فعدله تحقيقي والا فتقديري وهذا احسن لكونه وفقا للاجماع
النحاة وجعل بعضهم الباب باعتبار تابعا منقوض بنحو اخر وجمع فان اصلهما
مقدر لم يستعمل قط ونحو عمر فان اصله معنى عامر محقق بلا شك فالحاصل [illegible] يقوله
ما وجد فيه دليل على ان الاصل فيه شيء آخر فعدله تحقيقي والا فتقديري ويجعل المحقق
هو الدليل لا الاصل اللهم الا ان يريد بتحقق الاصل تحقق دليل اصالته وبتقديره
تقدير اصالته تسامحا وسبب وقوعهم في هذه الورطة عدم فكرهم العدل في المغيرات
الثلاثة وقد عرفت وجمع بجمع جمعا اذ مونث اجمع وقيل لتكسير فعلاء صفة
فعلى وانثى فعالى فهو معدول عن احدهما واجمع شاذ وان كان الجمع في الاصل
افعل تفضيل فجمعاء شاذ والسبب الآخر الوصف الاصلي على الاصح وان كان لكل
للزوم تقدير المعرف العرفان خروجه عنه اما بدليل عليه لكن قد حفظنا القاعدة من
من عدم المنع الا بعلتين او ما في حكمهما ولا يقتضي ولا يجمع الاعتبار بالتوكيد كالحاصل
او كلهم والوصف وهو كون الاسم والاعلام ذات مبهمة باعتبار معنى هو المقصود
الاصلي اي الثابت في الوضع احترازا عن العارض بحسب الاستعمال كان بمعنى ...

وعن المتوهم كما في المحيرة اذ الاصالة لا تثبت بالشك والتوهم وخلاف الاخر
ما ذاك بغلبة الاسمية كما سبق فلا يحتاج الى التصريح بعدم ضربه ولا يعتبر
الوصف الاصلي مع العلمية فلا يلزم منع نحو حاتم اذا سمي به وهذا تخصيص للوصف
الاصلي ولو لم يذكره لتم الاعتبار وجه عدم الاعتبار ان الوصف يقتضي الابهام
والعلمية التعيين بحسب وضعهما فيمتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد اعني
منع الصرف والتانيث اي بالتاء بقرينة بعطف قوله لفظيا او معنويا و
شرطه اي شرط التانيث بالتاء بلا قسميه في منع الصرف العلمية ليصير لازما
لان الاعلام محفوظة عن التغير بقدر الامكان ولان العلمية وضع ثان فيكون
التاء حرف مبنى بلا خلاف بعد ان كان حرف معنى فيلزم وهذا الشرط كاف في
تاثير اللفظي لقوته بظهور العلامة وفي جواز المعنوي لا في وجوبه ولذا قال وشرط
اي التانيث المعنوي لان هذا الاشارة الى بيوتر في منع الصرف وجوبا اي
تاثيره وجوب او تاثيرا او اثرا واجبا او وجوب منع صرف لو كان ذكر المعنوي
متحرك الوسط او العجمة اي عجمة او واجبا او ذكرا حروفه على الثلاثة الا انه
وجه الاشتراط ضعف التاء المقدرة فلا تعوض عن الملفوظة الا بقيام شيء في اللفظ
مقامها وكون الوسط والحرف الرابع قائم مقامها بدليل عدم ظهورها في عقيرب مع
وجوبها في قديرة وتحرك الوسط قائم مقام الرابع بدليل وجوب الحذف في جمزي
مع جواز حلوي والعجمة وان لم تكن مؤثرة في الثلاثي الساكن الوسط على الاصح

فلا اقل

فلا اقل من تقوية التانيث والضعف بهذين لا يؤثران الا في ما في مسماه تانيث
بخلاف الرابع والتاء حديث متفاوت الخفة فلاطايل له اما اولا فلان تاثير
العلل ليس للثقل بل للفرعية واما ثانيا فعدم لزوم الثقل لها كتبغ والعلمية
والوصف العدل لا يتصور بغيرها الثقل بل حصول الخفة في الاخير ظ واما
ثالثا فلان انصراف نحو قدم وماه وجوب اعلاما للذكور يدل على ان
مدار الاشتراط وعدمه ضعف التانيث وقوته لا الخفة والمتفاوتة بينا ين
في الحالين والمسمى به اي الذكر الذي يسمى بالمعنوي لو كان تانيثه اي المعنوي
اصلية بان لم يحتج الى تاويل بغير لازم والاحتراز عن نحو حاجة الحاج نحو كتب بغير تاويل
فان تانيثه بتاويل الجماعة ولا يلزم لجواز تاويله بالجمع وهذا القيد زائد على
الكافية ولا بد منه لئلا يلزم منع نحو كلاب اذا سمي به مذكر شرط اي شرط تاثير
اسمه في منع الصرف اي الطول الحرام ولا يجوز ان يراد بالموصول المعنوي لخلوه
عن اشعار كونه المسمى الان يجعل نائب الفاعل ضمير المذكر ولم يسبق له ذكر
بوجه الزيادة على ثلاثة احرف لغاية ضعف التانيث ح فلا يتقوى الا بالقائم
مقامه بالذات ولا يتبين حال تسمية المذكر بالمؤنث المعنوي كما فطنه خلج
الى ط معرفة حال العكس فلهذا زاد على الكافية ولو سميت امراة معا بالمعنوي وسمي
والفظا بغير مناسب له دحتاج الى التقدير دكوفان مهنا والمسما قاضيا ويجوز لو سمي
الحاق اخرى بمذكر اي باللفظ مذكر مثل جعفر وحش بن يزيد منع كالمذكر في الصرف

العجمة

حال كونه مطلقا عن قيد الزيادة او منعاً مطلقاً ومنع ما عدا الثلاثي
الساكن الاوسط اتفاقا وتحتمه مذهب المحققين كسيبويه والخليل
ووجهه دفع اللبس فتقوى اعتبار التانيث بهذه الضميمة فوجب المنع بخلاف
نحو هند فهي باقية على الضعف اذ لا متقوى لفظيا ولا معنويا والعجمة
وهي كون الكلمة غير عربية في الاصل وشرطها في منع الصرف العلمية اي كون محلها
علما اول استعمالها اي لدى استعمالها محلها او على الاستخدام سواء كان في العجم
ايضا كابراهيم او لم يكن كقالون فانه في العجم بمعنى الجيد ثم نقل علما لاحد
رواة نافع فظهر الحال في عبارة الكافية [illegible] وجه التعميم والحكم في الجمع بين الحقيقة
والمجاز [illegible] لعموم المجاز والاقرب ان يقال ان العلة في هذا الاشتراط
بقاء العجمة بحالها وظهورها بعدم تصرف العرب بادخال لام التعريف والاضافة
والتعريب والتغيير فيكون كالكلمة العربية فيضعف العجمة فلا يؤثر في منع العلة
بعينها موجودة في نحو قالون فيلحق بنحو ابراهيم دلالة هذا ولكن الشرط فيها
ظهور العلة للكل وفي وجوده ههنا خفاء ولا يخفى والزيادة اي زيادة حروف
محلها على ثلثة احرف او تحرك الاوسط نحو سقر وشتر فنوح منصرف
اعلم ان ههنا ثلثة مذاهب جعل العجمة كالتانيث المعنوي بدليل اعتبارها
في ماه وجور فيجوز في نوح الوجهان كهند وهذا للزمخشري وقد تعقبوه بان
التانيث امر حقيقي وله علامة تظهر في بعض التصرفات والعجمة امر اضافي لا علامة لها

ظاهرة

ظاهرة فلا يلزم من اعتبار التانيث في نحو هند اعتبار العجمة في نوح واعتبارها
في نحو ماه وجور للتقوية لا الاستقلال التشبيه وانه لم يسمع قط منع صرف نوح
بخلاف هند والثاني عدم اعتبار تحرك الاوسط في العجمة اصلا بخلاف التانيث لان
اعتباره في التانيث لقيامه مقام الرابع القائم مقام التاء فتقوى به جهة التانيث
في الجملة وهذا لا يعقل في العجمة اذ لا علامة لها حتى يسد مسدها شيء فلا وجه
للتقوية بخلاف الزيادة فان اكثر كلام العجم على الطول والامتداد والعرب يؤثرون
الاوزان الخفيفة ويكثرونها في كلامهم فتقوية الزيادة للعجمة معقولة ومجرد
زيادة حركة لا يوجب طولا ولا مخرجا بالثقالة في لغة العرب الا ترى لا يكثر نحو جمزى
بخلاف الرباعي وهذا مذهب سيبويه واكثر النحاة وارتضاه الرضي والثالث
اعتبارها بدليل منع نحو سقر وشتر وهذا مذهب ابن الحاجب ومن تبعه ورد بانهما
اسما بقعة وقلعة وانما يظهر الثمرة في نحو لمك اسم رجل ولم يسمع منعه ووزن
الفعل وهو هيئة توجد في الفعل قدم على التركيب لبساطته ومناسبته للعجمة
من حيث انه دخيل في الاسم لا اصيل ولا يجمع وزن الفعل بالعدل بالاتفاق
بتعين هذا الحكم ههنا للايجاز وليقبل الذهن ما يجيء من قوله ولو نكر ما فيه العجمة غير متفق
واختلاج شبهة ولانه من احكام وزن الفعل وعدم جمع العدل به وان كان
من احكام العدل ايضا يعرف من هذا ولم يعكس لان الحوالة الى المعلوم اولى وشرطه في
منع الصرف ان يختص بكل الوزن بباني الفعل بالوضع الاول فلا يوجد في الاسم

وزن الفعل

الا مستقلا عن الفعل والجمع نحو ضرب مجهولا او مشترك العين وبقم او يكون
في اوله اي في اول وزنه زيادة كزيادة اي وصف هو زيادة كزيادة الفعل او في محل
اوله زائدا ككون اوله الفعل او في اوله وزن الفعل زيادة الفعل على الوجهين مجازا
بالحلول والمراد بزيادة الفعل الزيادة التي اختصاصها بالفعل يعني خرج ما ليس
غير خال عن الزيادة قابلا للتاء في آخره واعلم انه يعتبر عدم القبول للزيادة
لكونها سببا لمنع التغير الآن ترى ان زيادة الهمزة للتفضيل او الصفة سبب
لالتباسا فيه بصيغة المؤنث بخلاف نحو قائم وحكي وجه اشتراط تاكد المشابهة
والاختصاص بالفعل باعتبار متعلق بقابل او عدم اي يمتنع قبول التاء باعتبار
السبب الآخر فمنع الصرف نحو قبل باعتبار غير السبب المتقدم لانهما اسم للحية
السوداء فكان السبب الآخر فيه هو الوصف الاصلي وباعتباره لا يقال للمؤنث
اسودة بل سوداء او باعتبار الاسمية العارضة يقال للانثى من الحية اسودة و
الاسمية ليس من التسبيبة في شيء بخلاف يعملة وأربعة فانهما يقبلان التاء باعتبار
الوصفية يقال ناقة يعملة وامرأة أربعة لو كانت الوصفية فيها وان لم تكن مؤنثة لم تخرج
عن التسبيبة وهذه زيادة على الكافية لا بد منها كما رأيت

التركيب

والتركيب قيل هو
جعل كلمتين او اكثر كلمة واحدة فيلزم اندراج العلمية فالوجه ان يقال هو وضع
كلمتين او اكثر ولا بد في تأثيره في منع الصرف من اشتمال اسمين
في الاصل لا نحو النجم وبصرى علمين منصرفان ونحو يزيد فان زيدا ويزيد في العلم

اعلاما بحكاية

اعلاما بحكاية فلا يظهر منع الصرف وقد اصاب في زيادة هذه على الكافية والعلمية
في الحال ليتحقق الاغراض لان منع الصرف حال العلمية وهذا التعليل اولى من قولهم
ليأمن من الزوال فيحصل له قوة ودخول بعضهم او ليتحقق السبب لذلك فلا يسد للاشتراك
وعدم التعين وعدم الاضافة في الاصل لان الضدين لا يكونان اثرين
لغير مختار وان التاء لا تؤثر في الاعراب فلا الابرصة والكوفة في منع نحو
شهر رمضان وابي هريرة لبس التركيب لتحقق السببين بدونه وعدم الاسناد
نحو تأبط شرا وزيد قائم علمين لان الجملة محكية على حالها فلا يظهر فيها منع الصرف
قيل لا بد من ان يقول وعدم كون الآخر صوتا نحو سيبويه فانه مبني والاستغناء عن
العطف نحو خمسة عشر علما فان الاصح بقاء البناء فدون منع الصرف والايعرب قبل
العلمية نحو ضارب زيدا وحيوان ناطق علمين واجيب عن الاولين اما بانهما
مبنيان وبابه غير المنصرف من المعرب وفيه نظر لانهما محكيان على البناء والآخر
ان الجملة وان عد من مبني الاصل اذا صارت علما كونها معربة محكية على الحكاية
بالعارض اعني خمسة عشر وقد عد المص فيما سبق المحكي مطلقا من المعرب واما بانه لا شيء
مما ذكره فيما ذكره بعده وفيه نظر لان المذكور حالهما قبل العلمية ولو قال للعلم
والتركيب شرط العلمية وعدم الشبه لكان اخصر واشمل وامنع وابدا منها
بالاسناد بعد كونها خلاف اصطلاحهم يقتضي استدراك القيدين

الالف والنون

والالف والنون
اي المزيدتين في المعرفة وهو توحيد الضمير باعتبار كونهما سببا واحدا لو كان في صفة

وقد مر تفسيره بان شرطه في منع الصرف عدم فعلانة في مؤنثه ليتحقق مشابهته
لالفي التانيث وقيل وجود فعلى والاول اولى لان المشابهة بعدم قبول التاء
لا بوجود فعلى بعينها واشتراطها لا يستلزمه واللازم ههنا اعم والا اي
لم يكن في صفة فشرطه العلمية لتمتنع بها عن الوزن التاء ولو احتملت
النون الاصالة جاز المنع ولا يجب كحسان ان كان من الحسن فمنصرف
لانه فعال وان كان من الحس فممتنع لانه فعلان وهذه فائدة زيادة
على الكافية والالف الالحاق المفردة ينبغي ان يراد بالالحاق المعنى اللغوي
ليتناول الف قبعثرى فانه غير منصرف حال العلمية مع ان الفه ليس
للالحاق الاصطلاحي اذ لا سداسي في الاصول حتى يلحق به وشرطه
في منع الصرف العلمية ليمتنع عن التاء فيتحقق مشابهته لالف التانيث
المقصورة كارطى فان الفه ليست للتانيث لمجيء ارطاة واحترز بالمفردة
عن الممدودة فانها لا تلحق بالف التانيث الممدودة ولو مع العلمية لان
همزة الف التانيث الممدودة الف في الاصل بخلاف الملحق فلا تتاكد المشابهة
بخلاف المقصورة وهذه زيادة على الكافية لا بد منها ولو نكرة اي غير المنصرف
فيه علمية مؤثرة في منع الصرف احترازا عن الجمع والفي التانيث فان العلمية
غير مؤثرة فيها لاستقلالها بالتاثير في احوال الثلث ممتنعة صرف
لما تبين انها شرط فيما عدا العدل ووزن الفعل وهما لا يجتمعان فبالتنكير

يبقى

يبقى بلا سبب او على سبب واحد الا نحو احمر بر ما كان الوصفية الاصلية
فيه ظاهرا قبل العلمية كسكران واحمر فان سيبويه يعتبر الوصفية الاصلية بعد
زوال المانع عن الاعتبار اعني العلمية كما مر ومعنى الاعتبار جعلها كالثابت
لا انها تعود والاخفش لا يعتبرها لانها زالت بالعلمية ولم تعد بالتنكير والاصل
في الزائل ان لا يعتبر وجه سيبويه اعتبارهم الوصفية الزائلة في اسود و
ارقم وادهم بالاتفاق ورد بالفرق بان الاصلية لم تزل بالكلية فيها لاعتبار
مفهومها بل زال الابهام فقط وفيما نحن فيه زالت بالكلية فالقياس فاسد
واما نحو جمع وافعل التفضيل بغير من اذا سمي بها ثم نكر فمنصرفان بالاتفاق لعدم
ظهور الوصفية الاصلية فيهما وسمع من غير منصرف بالاتفاق لغاية ظهور الوصف
وينصرف باب حاتم يعني ما فيه العدل التحقيقي فيتناول جمع واخر ونحوهما
اذا نكر اذ لو جعل علما لا ينصرف اتفاقا وما ذكره المصنف مذهب اكثر النحاة لان
العدل في هذا الباب تابع للوصف فيزول بزواله وذهب جماعة الى
منع الصرف باعتبار العدل الاصلي مع العلمية ولو نكر باب اخاد ومنع
على تقدير التسمية مطلقا وعلى تقدير قياس سيبويه ايضا لاعتبار الوصفية
الاصلية بعدم زوال المانع تابع لها في الاعتبار وقياس مذهب الاخفش
الصرف كما في اخر واما العدل التقديري فقد علم حاله من قوله ولو نكر فيه
اي بخلاف التحقيقي وتنكيره اي ما فيه علمية شخصية يحصل بان يراد به واحد

كما سمي بها البارزاء للاسم والمشكل في شرح التسهيل اعني الحجة في عماباته وقوع
الاشتراك اللفظي بتعدد الوضع كقولك رب عمرو لقيته او الصفة المشهورة
عطف على واحد كقولك لكل فرعون موسى اي لكل مبطل محق وتنكير العلم
الجنس كانت منه بها اي بالصفة المشهورة فقط اذ لا يتصور فيه وقوع الاشتراك
وفيه تأمل في حال المنع من الصرف بالعلمية وصرفها للضرورة الشعرية كما هو مذهب الكوفيين
وبعض البصريين ولا يجوزونه الا نثره لان الضرورة ترد الاشياء الى اصولها
ولا تخرج عنها والانصراف هو الاصل والتصغير يخل بوزن تخفف كما ثبت الفاعل
فلا يعتبر في تحقق الفعل البارز للوزن اي يعتبر بوزن ن وقع الاختصاص فينصرف
نحو ضريب تصغير ضرب علما على صيغة المجهول ولا يعتبر نحو احيمد ويشيكر لان افعال
الوزنية فيهما الفصل بالزيادة الموجودة في مكابين وفي الاول بالاختصاص
المفهوم بالتخصيص والعدل او الجمع اذ التصغير وزن شائف مخالف للتكبير للعدل
ولا جمع فيه بخلاف ما اذا جعل الجمع على حسب بعيز الجمع الاصلي ابقا بالصورة
على حالها والنسبة تخل الضم بمنع الصرف مطلقا اي بجميع العلل الا اذا كانت
كانت النسبة في مفرده نحو كراسي جمع كرسي فان النسبة لا تخل وحكمه
اي حكم غير المنصرف ان لا ينون تنوين التمكن ولا يكسر لانه لما شابه
الفعل في تحقق الفرعيتين اذ الفعل فرع الاسم في الاشتقاق
والافادة وكل علة فرع فيه منع منه ما منع من الفعل اعني التنوين

والكسر

والكسر الا للتناسب كقوله تعالى سلاسلا واغلالا على قراءة من قرأ
والكسر او الزحاف وهو التغيير في اجزاء البحور لا يخل بالوزن لكنه يخرجه
عن السلاسة جوازا قيد للقسمين اي يجوز انهما جوازا او الضرورة بان
يخل بالوزن كقوله اعد ذكر نعمان لنا قيل دخول الكسر ههنا مع الاستغناء
عنه منع في دفع الضرورة بدل على ان منع الكسر لشفاعة التنوين لا بالاصالة
وجوبا اي يوجبهما وجوبا وكذا يكسر غير المنصرف في حال الجر مع لام باللام
المعرفة او الاضافة اي كونه مضافا لانهما من اظهر خواص الاسم
فيضعف مشابهة الفعل فيرجع الى الاصل ولما فرغ من بيان ذوات انواع
الاعراب وما يتعلق بها اراد ان يبين محالها وبذلك يعرفانها
لما ذا علامة ثم فقال **المرفوعات** اي الاسماء المرفوعات
على انه جمع المرفوع لان المذكر الذي لا يعقل في حكم المؤنث كالجمادات
والصافنات والايام الخاليات ومرفوعة بتاويل الكلمات
ولم تقدرها لشمولها المضارع ولم تذكر واللام للاستغراق ولانه
في قسم الاسم لكن يرد انه في قسم المعرب فالمناسب تقديم المعربات
فيلزم كون القسم اعم من المقسم وتخصيص الاسماء فقط او مع المحدود
وكلاهما بعيد وايضا تخصيص انواع الاعراب بالمعرب يستدعي ان لا يكون
المبني مرفوعا ولا منصوبا ولا مجرورا ولا فاعلا ولا نحوه وهذا خلاف

الاجماع فالوجه ان يجعل للاعراب معنيان عام وهو ما اقتضاه ع وخص
معنى يتعلق العامل ليكون دليل عليه فان لم يمنع من ظهوره شئ فلفظي
وان منع حال في آخره فتقديري او في نفسه فمحلي وهذا تابع لمقتضيه فيوجد
في غير الحرف والماضي والامر بغير اللام وخاص بالاولين والانواع للعام
وكذا في الرباواف مباو المعرب في الاصطلاح ما اشتمل على الخاص فظهر
ان المناسب تقديم البناء على المرفوعات وبيان المحلي ايضا ثم المرفوع
اما موقوفه لعدم العامل او خبر لمحذوف ومبتدأ خبره محذوف او مجموع
قوله الفاعل مفعول ما لم يسم فاعله مثل هذا حلو حامض فيكون ما اي
مرفوع خبر لمحذوف والجملة معترضة اسند اليه الموصوف اي الاصطلاحي
فيخص الفعل وان عمم ما في حكمه مع كونه خلاف المتبادر والمحل للمجاز لم جمع بين
الحقيقة والمجاز ولا قرينة لعمومه وايضا ان اريد بالاسناد الاصطلاحي
كما في جز الكلام فلا جمع ولو عمم الموصوف وان اريد معنى النسبة مع عدم
تبادره فلا منع وكونها عبارة عن المرفوع لا يفيده لان الغرض
عن الحد معرفة المحدود لا اجابة اعراب مخصوص لا مجرد معرفة الاصطلاح
فالحد الصحيح ما اسند اليه الموصوف او شبهه نسبة وصفية ولا حاجة الى ذكر
التقديم لان المسند في نحو زيد ضرب الجملة لا الفعل وما قيل من ان الا [illegible]
الى ضرب نسبة الاسناد اليه في الحقيقة في المعنى على الغير في الحقيقة لا في

لا في اللفظ الذي الكلام فيه الا ترى ان رجلا في قولك رأيت رجلا ضرب
اسند اليه الضرب في المعنى مع كونه منصوبا واما المبتداء المقدم خبره فالمسند اما
جامد او مركب لا فعل او شبهه فاعتبار وجوب التقديم في النوع لا وجه
ضائع والمتبادر من الاسناد والنسبة ما بالاصالة فيخرج التوابع
وانهما يعمان الاخباري والانشائي والايجابي والسلبي وحقه اي
اصل الفاعل والاولى له ان يليه اي يأتي بعد الفعل بلا فصل لكونه عاملا
فيه مع شدة احتياجه اليه حتى جعل كالجزء الاخير منه بشهادة اسكان اللام
في نحو ضربت وضربا دون ضربك وضربه وهذا لا ينافي وجوب [illegible]
وانشاءه يعارض الاصل في هذا اظهر وحتى ليستعمل في الواجب غالبا
فالعدول عدول فصيح الاضمار اي اضمار الفاعل قبل الفعل للتعقيب و
التوزيع قبله قبل ذكر الفاعل نحو ضرب غلامه زيدا لانه وان كان متأخرا
لفظا فمقدم رتبة فكان كعكسه كقوله تعالى واذا ابتلى ابراهيم ربه والممتنع
ما اجتمعا ولا يتقدم الفاعل على الفعل قيل لئلا يلتبس بالمبتداء وعند الاخفش
الوجوب لجواز اقائم زيد ولتخلفه في المثنى والمجموع وعدم تقدمها دليل
على ان المفرد المقدم ليس بفاعل ولا يتعدد لفظا بلا خلاف قيل لئلا يلزم
قيام حدث بمحلين وفيه نظر لان مدلول الفعل الجنس لا المرة ولذا لا يثنى
ولا يجمع كيف ولو تم لامتنع قام الزيدان والزيدون ولا يحذف في الصحيح

لعدم افادة الفعل بدونه والحذف عند عدم التلفظ حقيقة او حكما
فلا يشمل الاستتار وينبغي ان يزيد بلا نائب ولو حركة والمنفيات
اما مرفوعة معطوفة على الاسمية لكونها احكاما مثلها او على الفعلية
اذ الاولى بمقتضى التاخير على ما فسرنا والوحدة اللفظية اذ التداخل
ممتنع والمؤخر مفصل والوجود ولكن هذا لا يفيد اللزوم الظاهر بتقييد
عدمه اذا الموضع على الاصل فلا يجوز او منصوبة على بابه فيه ما في الثانية
لكن يمكن دفع الاضطراب ههنا اما العموم او جواز الجمع كما هو مذهب المصنف
او الاشتراك المعنوي بين الخاصين وعدم القرينة لفظية كالاعراب
والتابع نحو ضرب موسى سلمى او معنوية نحو اكل الكمثرى عيسى
واتصاله اي كون الفاعل ضميرا متصلا بارزا او مستكنا احترازا عن
المنفصل مظهرا او مضمرا او وقوع مفعوله اي الفاعل او الفعل بعد
الا او بعد معناها وهو انما فاذا دخلت الفعل مع الفاعل فقط
نحو انما ضرب زيد فمعنى الا قبل الفاعل ومع شيء آخر فقبله نحو انما ضرب
زيد عمرا اليوم لم يجز يوجب كل واحد من هذه الاربعة تقديمه اي
الفاعل على المفعول لدفع اللبس وامتناع فصل الجزء وانقلاب المعنى
هذا ولا بد في الثاني من اشتراط اتصال المفعول من الفعل وفي الثالث
من توسط الا بينهما اذ تقدم المفعول مع الا جائز غير مستحسن نحو ما ضرب

الا زيدا عمرو ولعموم انقلاب المعنى ولزوم قصر الصفة قبل تمامها واذا اتصل
المفعول اي كونه ضميرا متصلا به دونه اي بدون اتصال الفاعل احترازا
عن نحو ضربتك وضربته او اتصال ضمير المفعول به اي بالفاعل نحو ضرب زيدا
غلامه او وقوعه اي الفاعل بالرفع بعد الا او بعد معناها يوجب تاخيره اي الفاعل
عن المفعول الثاني الفعل بالمظهر للاتصال امتناع الاضمار قبل الذكر لفظا
ورتبة وانقلاب المعنى ولا بد في الثالث ههنا ايضا ما سبق وجاز حذف عامله
اي الفاعل وحذف كلاهما الفاعل مع الفعل لو وجدت قرينة قيد لهما نحو زيد
لمن قال من قام ونعم لمن قال اقام زيد ووجب حذف عامل الفاعل لو فسر
ذلك الفاعل كان زيد جاء فزيد فاعل جاء محذوفا لا مبتدأ لان حرف الشرط
لا يدخل الا على الفعل لفظا او تقديرا والمراد بالتفسير ههنا ازالة الابهام الحاصل
من الحذف ولو ذكر المفسر مع المفسر كالمثال المذكور بخلاف ازالة
الابهام بدون الحذف فانه يجوز جمعهما نحو قوله تعالى فوسوس لهما الشيطان
قال يا آدم ونحو جاء رجل اي زيد واذا تجاذب التنازع عن مفعول تام
فالاولى مخالفة لابن الحاجب كراهة الفصل بين الثاني ونائبه بالاجنبي والتوجيه
الفاعل اخصر واظهر لعدم تناوله نحو درهما في نحو اعطي زيد درهما اصلا
بخلاف بخلاف المعنى الا فنائي اللغوي مفعول في الاصل نسبة اليه نسبة وقوعية
اصطلاحية اوليه مجهول اصطلاحي او شبهه كاسم المفعول ولا يقع نائب الفاعل

المفعول الثاني من باب علمت يعني اذا كان الثاني منه عين الاول
واما الثاني والثالث لو وجد الالتباس من باب اعلمت يعني ما يتعدى
الى ثلثة مفاعيل فهذا عند المتأخرين واما المتقدمون منعوا اطلاقا امتناع
كون الشيء مسندا اليه ومسندا معا اسنادا واما ما لخلافه نحو اعجبني ضرب زيد
وهذا هو كونه قاصرا غير متوجه اذ لا اسناد تاما بين المفعولين حال
المفعولية فالحق ما قاله المتأخرون من ان المانع هو الالتباس كما اذا انتفى
الاولوية نحو علم اخوك زيدا واعلم عمرو زيدا كريما بخلافه نحو علم منطلق
عمرو واعلم الكتاب زيدا مستعارا اذ التنكير يرشد انه الخبر في الاصل والعقل
ان المستعار هو الكتاب وفي العبارة ركاكة والقياس لو قال لا الثاني
لو التباس الثاني والثالث من النواسخ لكان اخصر واظهر والسلم
ولا يقع الزمان والمكان والمصدر نائبا الا بتأنيه لئلا يكون ذكره عبثا
اذ لا بد لكل حدث مدلول مشتق من مطلقه فلا يقال ذهب زمان او حين
او مكان او موضع او ذهاب بل يقال ذهب يوم الجمعة او فرسخ او ذهاب
شديد وقعود نسبوا الى مصدره المعهود جواب عن سؤال مقدر وهو ان
سيبويه جوز الاسناد الى المصدر المدلول للفعل في نحو قعد وفيه وهو
مجرد عن الزائد وتقريره ان ما الحانه المصدر المعهود منزلة بجال المتنوع
القعود او القيام اولا فائدة في الاسناد الى المذكور وهو ملفوظ

فليف

فليف اذا نوى ولم يلفظ كذا ذكر ابن حروف ولا يقع المفعول له والمفعول
معه اما الاول فللزوم زوال معنى العلية وهذا يحتاج الى الجواب عن الظرف
واما الثاني مع اللام فيقع مع لا يقال له مفعول له عند الاكثرين بل مفعول به
غير صريح كذا ذكره الرضي واما الثاني فلان واوه شابه العاطف
المقدم فيلزم شبهه وجود المعطوف مع المعطوف عليه نسبا ولو حذفت
لم يعرف انه مفعول معه وقيل ان الواو دليل الانفصال عن الفاعل كالمجرد
منه فكما لا يكون مع الواو ولا يكون نائبه معها منقوض بالجار والمجرور
والمفعول الاول من باب اعطيت يعني ما يكون الثاني منه غير الاول اذا ما لو
بان يقع نائب الفاعل من الثاني عند عدم الالتباس لان في الاول معنى الفاعل
وهو الآخذية مثل فناسب لنيابة الفاعل وفي الثاني معنى المفعولية وهو
المأخوذية مثل فلم يناسب نحو اعطي زيد درهما ويجوز اعطي درهم
زيدا او يجب وقوع الاول للنيابة بالتلبس فعاله نحو اعطي خالد بشرا اذا كان البشر
عبدا واجيرا او ظهيرا ولا يجوز اعطي بشر خالدا ولو وجد المفعول به الصريح
مع غيره من المفاعيل تعين للنيابة لشدة شبهه بالفاعل فان تعقل التعقل
يتوقف عليهما بخلاف سائر المفاعيل وان اعترض بالمفعول المطلق
فلمه فيه بذكر ما سبق والاولى وان لم يوجد المفعول به فجميع المفاعيل كالنائب
عن موانع النيابة سواء في جواز الاقامة مقام الفاعل ولو اقتضى

اى العامل الاول المستحق بالضمير او الفعل والتخصيص للاصالة فى العمل ويعلم حال
غيرهما بالمقايسة كحال الاكثر واستثناء المصدرين لعدم صحة قطع التنازع
على المذهبين لامتناع الاضمار فيه اذ تعين الاضمار فى الفاعل اللازم و
المصدر لا يلزمه بالاتفاق فيكون كالمفعول فى القطع بالحذف ما بعدهما واحدا
او اكثر السامع كما او غيره مظهرا او مضمرا منفصلا معنى الافضاء بالتنازع
توجههما الى المعنى المطالبة مع صحة وقوعه فى ذلك الموقع معمولا لكل منهما على البدل
فلا يتصور فى المتصل الا المجرور ولا فى المتقدم او المتوسط قيل لا مجال للتنازع اذ الاول
يستحقه قبل الثانى ولو اوضح بان الثانى قبل وجوده لا ينازع وبعده لا يمكن
فيما اخذه الاول ولا يلزم تعيين اعمال الاول مطلقا لان المانع تقدم استحقاق
الاول على وجود الثانى لا على استحقاقه والكلام فيما يصدق حد التنازع ودعوى
تقدم استحقاقه على استحقاقه دون وجوده تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على المتقدم
قطعا ولو على المتوسط على الوجود يحل ان التنازع انما هو فى النية والعقل كما صرحوا
به واللفظ انما يعد بعد القطع فالصواب ما ذكرناه ان اعمال كل واحد منهما انفع
جائز لكن اختار عند العرفيين اعمال الاول بخلاف المتوخر ولعل وجه اتفاقه
اولوية العامل ومرجحية تاخر ومنع منفصل فلو كان ما بعدهما جواب لو
ضمير منفصلا او ظاهرا بعد الا قيد لهما نحو ما ضرب وما اكرم الا انا والا
زيدا فيحذف ما بعدهما من العامل الاول ومن الثانى ان اخذ جهة

الفضاء

افضائهما بالاتفاق فما لكوكب فى الكتب ههنا صرح به شراح اللباب
ولب اللباب فلا وجه لقول من قال انما على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه لان
طريق القطع عندهم الاضمار وهو ممتنع ههنا اذ لو اضمر بدون الا فسد المعنى و
الحرف لا يصح اضماره وهذا فى المرفوعات واما فى المنصوبات نحو ما ضربت
وما اكرمت الا اباك وزيدا فانحذف لفظ الا لو اختلف المقترن رفعا ونصبا
حالا او تمييزا او مصدرا او على حذف المضاف [illegible] نحو [illegible] يجب
ذكر المعمولين كما ضرب الا اباك وما شتم [illegible] المرفوع
والمنصوب فى الحصر فلا بد ان احد [illegible] الا [illegible] نحو ما ضربت وما
شتمنى الا زيد ولو قال فلو تعذر يحذف من الاول الذى فى الحصر الخلاف [illegible]
لكان اخصر واشمل نحو ما قمت ولا قعدت الا انت ولو كان ما بعدهما
ظاهرا غير واى غير مقدر ذكر من الواقع نحو الا انت المنفصل بلا الا مهمل [illegible]
ما عدا انت اذا احتمل فاعلا واجرى تعقيب على الاضمار وعدم اشتراطه [illegible]
فى حد المتنازع فبعلى عدم الفتح الالتزام بما عدا انت او زيدا او الزيادة يجرى فيه الحذف
على مذهب الكسائى والاضمار على غيره ولم اجد فيه نقلا سوى دخول لا ضرب
فى الالات ظاهرا او لو اريد به المستقبل بالتلفظ يشمل المنفصل اذ لا يعرف فرقا
بينه وبين الظاهر فى الامثلة المذكورة لكان له وجه اعمل العامل الثانى عند
البصريين واشار الى ترجيحه بتحريك لو لم يكن [illegible] وعدم تجويز اعمال الاول

وحوجا ولو اضمر الفاعل فيه اي في الفعل الاول لان اقتضاءه متنحل فيه اي في الفعل
على طرزه اي وفق الاول الذي لم يذكر الثاني نهج الافراد والتثنية والجمع فيجوز
الاضمار قبل الذكر قطعا في التنازع وهو بابين حذف الفاعل بلا نائب اذ لا نظير له
في غيره بخلاف الاضمار قبل الذكر والنقض نحو ما اكرم الا انا واسمع بهم وابصر واضربن
واضربوا القوم واضربن واضرب القوم وغيرها واراد لوجوده في الاولين بارزا
ومستترا ووجود بدله في البواقي فظهر ضعف مذهب الكسائي اعني حذفه وهو باب من الاضمار
والمفعول ان كان مبتدأ اي لو اقتضى العامل الاول مفعولا او كان ذكره ضرورة بان يظهر خبره
قبل ريد مفعول باب علمت فيه لان المعمول والزمخشري جوز حذفه في قوله تعالى ولا تحسبن
الذين يبخلون الاية وقال ابن الحاجب في شرح المفصل ان ذلك لخبر المبتدأ فاذا جاز
حذف خبر المبتدأ للقرينة جاز حذفه وكذا ايضا وقال ابن مالك في ابن ... ثم
انما الممتنع هو الاقتصار بان يكون الاول نسبا او قبل ريد بالضرورة فاني حذفه ليس
ونقل نحو استعفت واستعان على زيد به ورغبت ورغبت الزيدان عنهما وملت
ومال عني زيد اليه وبالاظهار رفع الحذف بقرينة المقابلة وهذا جيد الا انهم جوزوا
التنازع باقتضاء واحد على اقتضاء زيد والاخر مفعول له وهو بهم ما بالواسطة وما بعد
لكن في ... فيما سيجيء من قوله ولو منع منهما لظهر الاشكال والا اي وان لم يكن ضرورة
فيحذف هو بامن الاضمار في الفضلة ولو اعمل العامل الاول كما هو مختار الكوفيين
لكونه اول الطالبين اضمر الفاعل فيه اي الثاني على طرزه بلا خلاف والمفعول يحذف

على

على التشكي فاضمر على قبل لوجود الفصل مشتملا على الوجه الاول لئلا يتوهم ان المفعول
مغاير للمذكور ولا الاضمار قبل الذكر ويجوز حذفه لكونه فضلة ولو منع منهما مانع
الفاعل اي الاضمار والحذف فيظهر ذلك المفعول قبل ريد باب علمت نحو حسبني و
حسبتهما منطلقين الزيدان منطلقا فلو اضمر ثاني اي الثاني مفردا اي الف الاول
ولو ثني يخالف المرجع والاخفاء ممتنع ورده بجواز المخالفة والاخفاء ولو
صور مثال فيه ليس حال الاضمار والحذف وحمل المنع على اللبس كالضرورة فيما سبق
لزال الاشكال او ترك الجواب عن قول امرء القيس لكونه خارجا عن المقسم وهو ضبط
المسائل المتقدمة ما كان مشتركا بين حقيقتين مختلفين بحسب اللفظ كالعين لم يكن جمعهما
في حد واحد فاذ قيل او لبدل على النوعية والاستقلال بخلاف ما لو اوادا اصطلاحا الا
الشيخ الان لا يمكن فالنوع الا ترى ان من قال على الفلان وفلان امانة ورد هم عار
معنوا الكل لحسن بخلاف جاء زيد وعمرو وقد اصاب الموجب بين احكام المبتدأ
من الجزء ولم يخلط كابن الحاجب اي الاسم ولفظ هو ما ولي من مرفوع المسند اليه نائب
وضربا ومنفكا حال منه من العامل اللفظي المراد بالعامل ما يعمل بالاصالة فيه فيوجد
الانفكاك لاقتضاء الاول بسبق الوجود دون الثاني ففيه خفاء او صفة اي لفظ
والمتعلق بين ... باعتبار معنى ... فيشمل الفاعل والمفعول والصفة المشبهة
المنسوبة نحو افرع اخواله المستعار نحو الاسد الزيدان بعد حرف النفي
لفظ بحرف جر مثل او النفي اعم مما يستفاد من الحرف وهو ما ولا وان ولا

نحو غير قائم الزيدان والفعل نحو ليس قائم الزيدان وكذا الاستفهام من الحرف
وهو الهمزة وهل والاسم نحو ما صانع البكران ومن خاطب لكن لدان وكذا
متى واين وكيف وكم وايان ويرد على المص وعلى ابن الحاجب ان يذكر غير مصغر
ولا موصوف لانه لا يقال اضويرب الزيدان ولا ضارب عاقل الزيدان وان اقو
لكلام متجوز نحو اقائم ان الزيدان او الزيدون لان الصفة ههنا متعينة للخبرية
اذ لو فردة الصفة عند رفع الظاهر شبه الفعل الذي يلزم من عدم افراده نحو الافعال
او اشاو بل البعيد وعليها نحو اقائم ابوه زيد والجواب ان المراد بالصفة المختصة التي
لا تشوبها الموصوفية والمصغرية منهما والمتبادر من البعدية الاتصال لفظا
ومعنى والاستفهام والنفي في المعنى واقعان على المبتدا وفي نحو اقائم زيد اي فيما خالف
مفرد والمراد بكون الصفة خبرا مقدما ومبتدا ما بعدها فاعلا ساد مسد الخبر بخلاف نحو
اقائم الزيدان او الزيدون فان الصفة فيهما متعينة للابتداء وما بعدها للفاعلية ان لم تطابق
لازمة بين المبتدا والخبر وتقدم المبتدا الاصل تقدمه اصلا او اصليا على حذف النسبة
والمراد بالاولوية بخلاف الاضمار رأى ان يثبت ضمير يرجع الى المبتدا قبله اي قبل ان ذكر المبتدا
لتقدمه معنى نحو في داره زيد وامتنع صاحبها في الدار ويجب تقديم المبتدا ان تضمن
عدل عن الاشتمال للاختصار ما له صدر الكلام كالاستفهام والشرط والتعجب
والقسم كمن ابوك على مذهب سيبويه فانه من مبتدا معنى وان كان نكرة
وخبره معرفة وعند غيره ابوك مبتدا ومن خبره ولو قال كمن قام لكان اولى

واخبر

او خبرا او كان خبره فعلا اي والا فعل المبتدا اي على حالة فيشمل نحو زيد قام لئلا يلتبس
بالفاعل نحو انا عرفت لئلا يلتبس بالتاكيد نحو الزيدان قاما والزيدون
قاموا لئلا يلتبس بالبدل وتفاعل على لغة من يجعل لحق الفعل حرفا او وجد
الا معطوف على خلفه نحو ما قائم الا زيد او معناها نحو انما زيد قائم لئلا ينعكس
يقلب المعنى وهذه زيادة على الكافية وكانه اكتفى بما ذكر في الفاعل او ما انه
معطوف بعض على فعلا اي في اصل التعريف نحو المنطلق زيد او اصل التخصيص نحو
افضل مني وغلام رجل صالح خير منك لئلا يلتبس بالخبر الا بقرينة معينة للابتداء
والاشتراء مفرع اي يجب تقديم المبتدا اذا كان خبره مماثلا له با
في كل الاعراب بقرينة وهذه زيادة لازمة كبنو بنوا ابنائنا وبناتنا وبنوهن
ابناء الرجال الاباعد فان غرض الشاعر الحكم بان ابناء الابناء للابناء
دون ابناء البنات نحو ابنائنا متعين للابتداء فقدم خبره لعدم الالتباس
والكاف من عبارة المص ومقدر في البيت ويحذف المبتدا جوازا عند القرينة اكتفى
بذكرها في الفاعل ووجب حذف المبتدا في نحو الحمد لله الحميد بالرفع ورب كل نعت
في الاصل قطع عن منعوته بمخالفة الاعراب لزيادة مدح او ذم او ترحم لزيادة
فيه وبيان المرفوع على المدح او الذم او الترحم ولو ذكر المبتدا لم يظهر قصد
هذه الثلثة وكذا المنصوب على احد هذه الثلثة يجب حذف عامله كالذي انعت
الحميد فالرفع بتقدير هو والنصب بتقدير اعني بالرفع على الحكاية عطف على قوله

وسمع

الحمد لله بريد كل مصدر بدل من الفعل فلا يجوز اظهاره ثم رفع على الخبر محل النصب
ذو جوب الحذف فان امري الاسمع وزيد كسمع في الاعراب الخبر بالنصب اكله
بالرفع تقديره زيد اكل الخبز هو اكله يريد كل الخبز عليه بصفة ذكره بعنوان منصوب على
الاشتغال قيل انما وجب الحذف حتى اذا لا بد من تقدير ناصب خبر لزيد فالمذكور
لا يجوز ان يكون مؤكدا للمحذوف لان المؤكد لا يحذف للتضاد بين الحذف
والتاكيد ولا خبرا ثانيا لانه لا يتكرر بل يتعدد فتعين الخبرية للمحذوف وهكذا
كما ترى لا يفيد وجوب الحذف ويكون المبتدأ نكرة لو تفيد وهذا مذهب
المحققين من النحاة اختاره المصنف والجمهور يشترطوا التخصيص ثم اختلفوا وعدد
المحققين وايجاب التخصيص للافادة وهي قد توجد بدونه كالكوكب انقض الساعة
فلا وجه لاشتراطه عرفا كما احد غيرك وقع في اللغة التميمية هو عبد الله من غير نحو الناس
والمعتزلي فيها اي في النار المدلول عليها بالكلام رافضي وشر اهرها راجع الى المعتزلي
والرافضي فيه ملكة وتجليه وترشيح وسلام على اهل السنة والجزاء الذي لا يقبل
الانقسام اصل وجود في الخارج وفي المثالين الاولين رد المعتزلة ومن ذلك
الخبر والمسند اسنادا تاما الى المبتدأ فخرج نحو مؤمن في ولعبد مؤمن خير من
وما قيل فوجه الخروج لان المراد هو المسند الى المبتدأ بلا تبعية كما سبق في تعريف
الفاعل سهو وهذا التعريف احسن واخصر من تعريف ابن الحاجب لكن
يلزم ان لا يكون الخبر في قولك زيد قائم اخوه مجرى قائم مع كونه مرفوعا به فلا كافي

كما في زيد قائم ابوه او ابوه قائم فيلزم كون الاعراب في وسط المعلوم وفرغت
انه لا نقص فيه مع كونه كلمة هو لمن قال اذ دعت اليه ضرورة وكان اقوى اي الجملة في حكمه
في الاكثر وعدم كونه مجردا قائم في المثال المذكور خبرا ظهر من اللفظ والمعنى ويطابقه
اي يطابق الخبر المبتدأ في التذكير والتانيث والافراد وضديه لو كان الخبر مشتقا
لا بد ان يرد اوفي حكمه كالمنسوب ولم يكن افعل من ولا مستويا ولا فعيلا بمعنى
مفعول ونحوه ويكون الخبر جملة ملابسة بعائد يربطها الى المبتدأ لانها من حيث
هي هي مستقلة وذلك هو الضمير في الغالب وقد يكون الاشارة نحو قوله تعالى والذين
كفروا وكذبوا بآياتنا اولئك اصحاب النار والعموم المشتمل على المبتدأ نحو قوله تعالى
من يتق ويصبر فان الله لا يضيع اجر المحسنين ولام الجنس نحو نعم الرجل زيد
على وجه واللفظ نحو زيد قام ابو طاهر اذا الكنى بابي طاهر ونحو الحاقة ما الحاقة
وليستغني عنه خبر ضمير الشان واما نحو قوله عليه الصلوة والسلام افضل ما قلت
والنبيون من قبلي لا اله الا الله ومقولي زيد منطلق فالخبر فيه ليس بجملة على
الحقيقة اذ المراد اللفظ وقد يحذف العائد قياسا اذا كان مجرورا بمن والجملة
اسمية ومبتدأها جزء من الاول نحو البر الكر بستين وسماعا في غيره
والظرف يعني في الاصطلاح اعم من الزمان والمكان والجار والمجرور يتعلق بفعل
محذوف لا باسم فاعل على الاولى لكونه الاصل في العمل الا طلاب بقرينة مع
معينة للفعل نحو الذي في الدار زيد وكل رجل في الدار فله درهم او معنية له

لاسم الفاعل نحو اما عندكم فزيد وخرجت فاذا بالباب زيد ويتقدم الخبر
اي يجوز تقديمه على المبتدا وان كان على خلاف الاصل ويجب التقدم لو تضمن
الخبر ماله صدر مفردا حال من فاعل تضمن اي غير جملة صورة كاين زيد فان
اين مفرد صورة وجملة حقيقة ان قدر المتعلق فعلا والمضاف الى ما تضمنه في حكمه
في وجوب التقديم نحو صبيحة اي يوم سفرك او خصصه اي عين تقديم الخبر ونبه
يجب لو لم يتقدم التبس بالصفة نحو في الدار رجل لا المصطلح اعني تقابل الاشتراك
فلا ينافي تجويز الابتداء بنكرة غير مخصصة ولذا لم يقل او صححه كابن الحاجب ولا بد من
استثناء الدعاء نحو سلام عليكم او كان الخبر خبرا عن ان المفتوحة الواقعة مبتدا مع
مع مدخولها نحو عندي انك قائم لئلا يلتبس بالمكسورة ولا بد من استثناء ما بعد اما
ولولا لعدم اللبس فيهما نحو اما انك قائم ففي ولولا ان زيدا قائم لقمت ولو قال
او لزم لبس من تأخره بدل قوله او خصصه او كان خبرا عن ان لكان اخصر وافيد
او ضميره معطوف على ضمير كان المنفصل اي او كان ضمير الخبر اي الضمير العائد اليه موجودا
فيه اي في المبتدا نحو على التمرة مثلها زبدا فان ضمير مثلها عائد الى التمرة وهي جزء
الخبر في الحقيقة فالاضافة لادنى ملابسة او كان المبتدا بعد الا او معناها
يعني انما لئلا ينقلب المعنى يتعدد الخبر جوازا نحو زيد قائم ضاحك ويجب تعدد
الخبر لفظا كهو حلو حامض والخبر في الحقيقة مجموعهما فكل واحد جزء الخبر فلا يجوز
الاقتصار على احدهما لكن لا تعدد لفظا ومعنى اي الاعراب عليهما معا نظيره قوله

اذا العمل

اعراب الموصول الواحد باعرابين تعدد لفظة كما جاز اعراب الموصولين بواحد
اذا اتحد لفظا نحو تضارب القوم اعلم ان دخول الفاء واجب في خبر المبتدا
مع اما ولا يحذف الا الضرورة وجائز فيما ذكر الحمو ممتنع فيما عداهما وصح
دخول الفاء في خبر كل مضاف صفة كل الى نكرة موصوفا وغير موصوف
نحو كل نعمة بكم فمن الله والموصوف معطوف على كل بفعل او ظرف نحو الذي ياتيني
او في الدار فله درهم وكذا الموصوف بالموصول المذكور والمضاف
اليه نحو قوله تعالى ان الموت الذي الاية ونحو غلام الذي ياتيني فله
درهم ويمنعه اي يمنع جواز دخول الفاء في الخبر ليت ولعل قبل ان
الدخول لمشابهة الشرط وبجزائه الذي تعين قبل الاخبار في الدلالة على السببية
ومما يجب ان الكلام الا ان واو فيه نظر وفي اخواتهما الا ربع اختلاف والصحيح
الجواز ويمنع سائر النواسخ مثل كان وظننت بالاتفاق فلو قال ويمنعه
النواسخ الا النونيات من الحروف لكان اخصر وابعد من الشبهة ويحذف
الخبر جوازا لقرينة ويجب حذفه لو التزم في محله اي الخبر غيره فيستغنى عنه كخبر
لولا الامتناعية فان جوابها التزم في محل خبره فاما حال من الخبر المبدل لولا عليه
واما الخاص فيجب ذكره ان لم يكن قرينة نحو قوله عليه السلام لولا قومك حديث
عهدهم بكفر لنقضت الكعبة وجعلت لها بابين وان كانت فالامران
نحو قوله تعالى لولا انتم لكنا مؤمنين اي لولا اغويتمونا وما عطف على خبر لولا

وكذا النكرة الموصوفة بالظرف او بالجار والمجرور
نحو غلام رجل يا تيني فله درهم

يريد بكل مصدر لفظا او معنى اضيف اى نسب الى فاعل او مفعول
وبعده اى بعد ما اضيف حال من احدهما او منهما نحو ضربي زيدا او زيد
قائما او قائمين وان تضرب زيدا قائما والتقدير حاصل اذا كان اى وجد
قائما والقائم مقام الخبر الحال وافعل عطف على خبر لولا مضافا حال من
افعل الى معنى المضاف المذكور نحو اخطب ما يكون الامير قائما اى اخطب
كون الامير حاصل اذا كان قائما جعل وجوده خطيبا مبالغة وهو ما عطف الى
على خبر لولا عطف عليه باب الفاعل بواو بمعنى مع نحو كل رجل وضيعته اى مع
ضيعته مقرونان وخبرها اقسم به حال كون ذلك المقسم به صريحا في اى
في القسم نحو لعمرك لافعلن كذا السد بجواب عد الخبر بحذف نحو على عهد الله تعالى
لافعلن كذا العدم صراحة في القسم فلا يجب حذف خبره خبر باب ان
ما المسند تاما الى اسمه فخرجه نحو حسنا فى ان رجلا حسنا قائم وهو كالخبر
اى خبر المبتدا اى في كونه مفردا او جملة ومتحدا او متعددا ومثبتا ومحذوفا
وغير ذلك نحو ان ثبت كونه خبر الباب ان وجود الشرائط وانتفا الموانع
فلا يرد جواز ابن زيد والممتنع ان ابن زيد وتقدم خبر باب ان على اسم
لو كان ظرفا جوازا اذا كان الاسم معرفة نحو قوله تعالى ان الينا ايابهم
ووجوبا ان كان نكرة نحو قوله عليه الصلوة والسلام ان من البيان
لسحرا ولا يجوز في غير الظرف بخلاف خبر المبتدا فانه يجوز تقديمه

ظرفا

ظرفا او غيره وهذا كالاستثناء وخبر لا التى لنفي الجنس اى النفي الحكم عن الجنس
ما المسند تاما الى اسمها ولا يتقدم خبرها على اسمها ولا يتقدم ولو كان
ظرفا لضعف عمله ويكثر حذفه اى الخبر ويجب حذف خبرها في لغة بنى تميم ان دل عليه
قرينة نحو لا رجل لمن قال هل في الدار رجل لا يجب كره كما نقل الرضى من
الاندلس وقيل ان بنى تميم لا يثبتونه لا لفظا ولا تقديرا ويقولون ان معنى لا
لا اهل ولا مال انتفى الاهل والمال فلا حاجة الى تقدير خبر اصلا اسم ما ولا
المشبهتين بليس في النفي والدخول على المبتدا والخبر هو المسند اليه ثانى الفاعل
يشبهها حال من المجرور من تمام التعريف مشعر ببطلان العمل عند تقدم الخبر ونقض
لم تدخل المعرفة عاملة ولم يدخل الباء في خبرها وليست لنفي الجنس لا النفي الحال
بل لمطلق النفي بخلاف ما ويشبه بعض الثلثة فعمل ليس قليلا اى في لا لقلة ا
المشابهة وكثيرا في ما لكثرة المشابهة المنصوبات تذكر ما ذكر في المرفوعات
المفعول المطلق سمي به لصحة اطلاق صيغة المفعول على كل فرد منه من غير تقييد
بحرف بخلاف المفاعيل الباقية فانه عدل عن حد ابن الحاجب لاحتياجه
الى تكلفات مع عدم تمام شموله اما الاول فلانه يراد بالفعل في فعله القيام
وبالفاعل ما يعم نائبه لئلا يرد نحو ضرب ضربا وبالفعل المضاف اليه فيه
ما يعم المشتق والمشتق منه وبالمذكور ما يعم الحكمى ومعناه اشتمال الكل
الجزء مع عدم تمييزه في النوع والعدد ومقول المصدر للقرينة منها و

واما الثالث فلتصدقه على نحو ضربت وضربت ضربة والتاكيد اي المجرد كونه تاكيدا
وتقوية لمعنى عامله يعني جعل النصب علامة له فخرج نحو ضربت زيدا زيدا
فان النصب الثاني لكونه تاكيدا للمنصوب لا لمجرد التاكيد والا لكان كل تاكيد منصوبا
وهذا الحد جامع ومانع لكن لا يفيد المبتدي لاستلزام الدور بل يفيد لمن عرف
المنصوب بعلامته او غيرها واحتاج الى معرفة الاصطلاح ولا يتقدم معموله
العامل فيه فان النصب للتاكيد بمعنى عامله لان حق المؤكد التاخر ولا يثنى ولا يجمع
لكونه تاكيدا للماهية من حيث هي هي لا الكثرة فيها وهذه الثلثة يجوز في الاخيرين
فلذا اخصص النوع بالاول والنوعية او العدد بخلاف النصب في نحو ذاقت ضربا
حسنا ورجال ثلثة وهو اي المفعول المطلق وهذا السبع تمام بحثه لعدم الاحتياج
بل الحكم من احكامه ما يلابس بمعنى الفاعل دائما بحذف الملابسة بلفظه فانه قد لا يكون
نحو قعدت جلوسا ومعنى الملابسة الشرع الكلي في معنى مدلول الجمال اما مطابقة فيهما نحو
ضربت ضربا او تضمنا كذلك نحو ضربت ضربة او مختلفا نحو ضربت ضربا ولو كانت
تلك الملابسة حكمية اي حكما او مجملا وصفا ليتناول نحو ضربته سوطا وثلثة
ضربات واما نحو قوله تعالى والله انبتكم من الارض نباتا وتبتل اليه تبتيلا فالملابسة
فيه وصف للحكم كما قيل وقد يحذف اي يكون حذف عامل المفعول المطلق نحو خير مقدم
ووجب بحذف المذكور لقيا اي يحذف عامل قيامنا ففضل الشيء كذا اذا
بقيت منه بقية وابقيه من افضل الها ودوعد الله ولبيك من لب بالمكان

بمعنى

بمعنى الب اي اقام والتثنية فيه للتكرير اي اقيم لامتثال امرك ولا ابرح
عن مكاني كالمقيم في موضعه علم ان ابن الحاجب قسم وجوب الحذف الى
السماعي والقياسي وهذا حمدا بدون اللام من الاول ولبيك مثال الثاني وهكذا
وحصر الرضي في القياسي وزاد فيه موضعا وقع مثنيا للفاعل او المفعول
بالاضافة او اللام من غير ارادة النوع نحو كتاب الله وصبغة الله ووعد
الله وسنة الله وضرب الرقاب وسبحان الله ولبيك وبؤسا
لك وسقيا وغفرانك وحمدا لك بخلاف نحو سقيا لك الله سقيا
ورعاك الله رعيا وشكرت شكرا وفي نهج البلاغة نحو حمدا وشكرا
لكرمه وسقيا لها سقيا وفعلت فعلك في نفسها وقع مثنى ولو بدون التكرير
لا لمقاصد نحو قوله فكانت رجع البصر كرتين واما نحو لبيك وسعديك
فداخل في الزائدة واري هذا هو الصحيح وكلام المصنف يميل اليه هذا حيث قيد
حمدا بدون اللام ولبيك ولم يصرح السماعي غير انه لم يذكر اللام في الاولين
وفصل هذا القسم عن البواقي بان لم يذكر قاعدة فيه بل اقتصر على الامثلة
الجزئية فاوهم انه اراد السماعي ويمكن ان يجعله متعلقا بالثلثة على
التنازع مشعرا لبيان باللام ولبيك بالاضافة فهو وفق الرضي لو قال
ويجب فيما بين فاعله ومفعوله بالاضافة او اللام بغير نوع لكان اولى
ومنها ما وقع مثبتا اي مفعولا مطلقا معمولا بعد نفي او معناه ودخل كل

منصوبا على ما اى فعل ناسخ او اسم وهو اولى من عبارة الكافية لا لا يكون المفعول
المطلق خبره لوهم صحة الحمل الا زيد ازكاة ما انت الا ضربا وما كان زيد الا سيرا
وما وجدتك الا سير البريد او مكرر عطف على مثبت بعده راجع الى ما لا يكون
خبره نحو زيد يسير سيرا وان زيدا او كان يسير سيرا ووجه وجوب الحذف
ان المقصود من هذا الحصر والتكرير وصف الشى بدوام حصول الفعل منه ووضع الفعل
للتجدد دون الاسم العامل كالمفعول مع ان هذا المصدر بعد المخبر عنه المذكور يدل
على تعيين العامل ولم يرد زيادة المبالغة رفع المصدر على الخبرية مجازا نحو
ما زيد الا سير او ما مفعول مطلق الخ مضمون جملة وهذه العبارة اظهر وافيد
من عبارة الكافية والمراد بالجملة غير العاملة فى المفعول المطلق فلا يرد نحو
زيد بيا ومسافرة كله على كذا اعترافا فان داعترافك الخ مضمونها على الذى لا يحتمل
غير الاعتراف فسمى تاكيدا لنفسه او انت قائم حقا فحقا تاكيد لمضمون انت
قائم الذى يحتمل غير الحق فسمى تاكيدا لغيره او البتة اى بت هذا القول قطعة
واحدة ليس فيه تردد بحيث اجزم مرة وارجع اخرى ثم اجزم فيكون قطعتين او اكثر
بل لا يثنى فيه النظر والمسموع قطع همزة البتة على غير القياس وقيل تعريفه
اى حقا وتنكيرها اى البتة قال فى لب الالباب والاكثر فى الاخير قطعا
يحتمل غيره التعريف باللام وفيما قبله التنكير ووجه ان ما احتمل غيره يحتاج
الى زيادة تاكيد فناسبه اللام العهد او الجنس بخلاف الاخر ولا يعقل وجه
ماذكره

ما ذكره المص وقيل فى شرحه لسيد عبد الله وقد يجى اللام لازما فى بعضه كالبتة فان
سيبويه يحكم فى كتابه بان اللام فيها لازمة وانما وجب حذف العامل فى هذين لان
الجملتين كالنائبين عن الناصب بحيث الدلالة عليه ولهذا قد يسميان عاملين فى المصدرين
لا انهما بمعنى الفعل وانما قدم المص هذا الضابط على ما فى الكافية لمناسبة السابق فى
المفعولية والتاكيد او نصب عطف على ما اثره مد راجع الى مضمون الجملة والمراد بالاثر
الوصف اللازم منه نحو قوله تعالى فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء فالمضمون شد الوثاق
والاثر المن والفداء وانما وجب الحذف لدلالة الجملة عليه ولم يذكر تقدم الجملة
مع اشتراطه فى الضابطين اكتفاء باشعار التاكيد وتفسير الاثر او تشبيه
المفعول المطلق فيه بفاعل على حال من المجرور اى صادرا عن الاعضاء
الظاهرة كالضرب والموت ويلزمه لحدوث وغير العلاج ما ليس كذلك كالعلم
والزيد ويلزمه الاستمرار بعده ما اى جملة تضمن صاحبه اى للمفعول المطلق والمراد
بصاحبه نوعه الشخصية وما اى اسما ملابسا بمعناه راجع الى المفعول المطلق
له صوت صوتك اى يصوت صوتك اى بصوتك فاقامة الاسم مقام المعهود
المصدر كما فى كلمت كلاما ووجه الوجوب ما سبق ونحو غير العلاج له علم
علم الفقهاء رفع الوصف او البدل ولا يصح تقدير الفعل لدلالة على الحدوث
والمراد بالاستمرار المفعول به فى اللغة الذى يتعلق به الفعل به نائب الفاعل
وضمير عائد الى اللام وفى الاصطلاح ما تعلق الفعل به اى بحث اى نحو

نعقله عليه علا لمعن تعريف الكافية لو هم نيا ولم نحو عرفت زيدا وجعل
الوقوع بمعنى التعلق حسا او عقلا مجاز لا قرينة له ويرد على المعنى الفاعل
واللوازم البينة السابقة للاحداث ويكلى يجعل ما عبارة عن الاسم
المنصوب بوثنة المقسم يخرج الكل لكن فيه ما مر غير مرة ويتقدم المفعول
على عامله جوازا نحو زيدا ضربت ويجب التقديم المذكور لو تضمن المفعول به الصدر اي صدر
الكلام كالاستفهام والشرط وكم الخبرية وكالمضاف الى احدها نحو من رجلا ضربت
وغلام كم رجلا او رجل ضربت ويمتنع التقديم لو كان العامل اسم فعل لان اسم الفعل
زيدا رويد لضعفه او مشبها صفة فانه نائب الفاعل وضميره عائد الى موصوف
محذوف لا يقال انا زيدا غلام ضارب اذ المعمول لا يتقدم على ما لا يتقدم عليه
العامل لكن يبنى استثنا غير فانه يجوز ان يقال انا زيدا غير ضارب لكونه بمعنى
لا ضارب ويحذف المفعول به جوازا لو كان منويا بقرينة ولو كان نسيا
اي نسيا فيجعل كاللازم فلا يحتاج الى القرينة كيعطي اي يفعل الاعطاء ولا الغير
المعطي لعدم تعلق الغرض به وعامله عطف على ضمير يحذف لوجود التفعيل
جوازا نحو مكة لمن استعد للحج اي تقصد مكة وتحصيص يجب حذف العامل
في سبعة ابواب الاول سماعي وذلك في الامثال وامثالها فلا يجوز ذكرها
للاتباع نحو هذا كاهلا اي ابتت تكانا سهولا ارجعوا ولا احانت و
البواقي سنة والثاني باب الاشتغال ويقال له باب الاشتغال ومما اضمر عامله

عامله على شريطة التفسير فيه على النحو محل الفاعل الكافية حذرا عن تباعد
الاقسام فيجي هذا الباب تقديم التحذير على الاغراء والاختصاص مع ان ما يعطف
به عطف على الاسم بعده عامل فعل او شبهه لا حرف لانه لا ينصب المفعول به
عمل زائدة في غيره وضميره كزيدا ضربته او متعلقه كزيدا ضربت غلامه او رجلا يحبه
او الذي رجلا او عمرا او لحاه فوجود الضمير ومحل النصب لفظا او معنى فيما في متعلقه
شرط فانه لو كان بقول ناصب ضميره او متعلقه فخرج نحو زيدا ضربت
ومفهوم غيره خرج نحو زيدا ضربت بسوطه واسكن اعمالا اي العامل
المذكور في المفعول به السابق او اعمال مناسبه بحذف المضاف فخرج
او بقي على حالة على الاول او عطف على المجرور على المذهب الكوفية و
احترز بالامكان عما امتنع لمانع لفظي كان واخواته ولام الابتداء و
لا للتمني وما واو بحذف بواقي حروف النفي والا ونون التاكيد و
حروف العطف وفاء السببية الواقعة موقعها غير زائدة ومنه قوله تعالى
الزانية والزاني الآية عند المبرد وكم والاستفهام والعرض والتحضيض
والشرط والتفضيل والتعجب واسم الفعل والمضاف اليه والصلة والصفة
وجوب النصب وكون العامل من جملة اخرى ومنه قوله تعالى الزانية و
والزاني الآية عند سيبويه اذ تقديره فيما يتلى عليكم حكم الزانية والزاني فيما
يتلى عليكم فاجلدوا جملة اخرى بيانية فلا يعمل في التي قبله والفاء د

زائدة او تفسيره او معنوي كنصب والبين او خفض المفضي كما في قوله تعالى وكل شيء
فعلوه في الزبر فانه لو نصب كل فان تعلق في الزبر بفعلوه فسد وان كان
لكل شيء لزم الثاني اذ المقصود ان كل مفعول لهم ثابت في الزبر لا ان كل ثابت
في الزبر فعلوه وعمل معنى الابتداء في نحو زيد ضربته مانع ايضا وينبغي ان يزيد
لولاه اي لولا العمل في غيره ليعلم ان الامكان فرضي اذ المانع منحصر في العمل ويحصل
الاحتراز منطوقا من نحو زيدا ضربته بسوطه وعبارته قاصرة عنه ولو سلط او
ينبا ورمنه عدم الاعتدا او بالمانع اللفظي نصبا مفعول له اي له فهذا مستغنى عنه
لان العامل لا يرفع ما قبله وان جعل مفعولا لمحل يحصل الاحتراز عن نحو زيد
ذهب به فلا يناسب قرينه والالف ساقطة او لفظا صفة اي لفظيا نحو زيدا
ضربته او معنى اي معنويا محليا نحو زيدا مررت به وعلى الثاني في اللفظي نحو زيدا
ضربت غلامه وللمعنوي نحو زيدا مررت به نحو زيدا حبست عليه اي لابسته او
مررت به اي جاوزته مثالا للمناسب ليعلم تعميم اللازم والمرادف
ولما اقتضى الملابسة المغايرة قدم الكامل فيهما وترك المثال الاول لوضوحه
ثم هذا الباب اربعة اقسام ما يجب فيه النصب ويختاره وما يجب والرفع
وما يختار وليس ما يجب فيه الرفع من هذا الباب وفي ترتيب الاقسام نظر
ان الترقي في التدريج وجهها ذكرنا اختاره ابن الحاجب غير انه قدم اختيار
النصب على المساواة وقدم الاحق بالباب فالاحق وهو ترتيب ما ذكرنا

وهو الاولى اختار المص غير انه قدم اختيار النصب ومساواته مقتصرا على المص
اتى بتفسيره ونصه اي باب الاشتغال الاول من رفعه لو عطف اي لو وقع العطف
في باب الاشتغال على جملة فعلية كقام زيد وعمرا اكرمته لتناسب ولو كانت
الجملة المعطوفة عليها او المعطوفة ذات وجهين الفعلية والاسمية او احتمال
العطفين نحو زيد قام وعمرا اكرمته في داره فالنصب ساو للرفع او ليس
عطف على عطف المغير بالصفة لو رفع لقوله تعالى انا كل شيء خلقناه بقدر
كان المقصود ان كل شيء مخلوق فانه بقدر والنصب نحكم فيه واما الرفع فيحتمل
كون خلقناه خبرا للمقدم وصفة فيفيد ان كل مخلوق بقدر وهذا بمعزل عن
المقصود او كان بعده اي المفعول به المذكور امرا او نهيا نحو زيدا اضربه ولا تضربه
لان الطلب لا يقع خبرا الا بتاويل القول والنصب مستغنى عنه او هو اي المفعول
المذكور وقع بعد النفي نحو ما زيدا ضربته وكذا اللواتي نحو لم ولما ولن وفي
يجب بلفظ مع لهما فلا يقدر بالاستقرار او الاستفهام نحو ازيدا او هل
زيدا ضربته والرفع في هل ضعيف وعند البعض لا يجوز بل يجب النصب وينبغي ان
ان يقول حرف النفي والاستفهام لانه لا يجوز النصب في ليس زيد ضربته ويجب
الرفع في نحو من زيدا ضربه او متى زيد اضربته على ما في التوضيح وفي الرضي ان
الاسماء المتضمنة للاستفهام يدخل على فعلية فعلها ملفوظ به كما في هل
ويقبح متى زيد ضربته ومتى زيد خرج فالرفع في متى زيدا ضربته اقبح القبيحين كما في

فعل

واذا كان المتقدم للاستفهام هو المفعول به المذكور فرفعه اولى نحو ابهم ضربته
وجب واذا كانت للشرط نحو حيث زيدا تجده فاكرمه واذا زيدا اكرمته اكرمك
وانما لم يجب النصب بعدهما لعدم تخصيصهما الشرط بخلاف ان ولو واما سائر
الاسماء الجازمة فلا تنفصل عن الفعل الا للضرورة فلا يكون من هذا الباب
ويجب النصب بعد حروف التحضيض هلا والا مشددة ولولا ولوما و
حرفي الشرط ان ولو دون اما لانهما لا يدخلان الا على الفعل لاستقرارها والامر
والرفع اولى في غيرها اي المذكورات مما اخبر فيه النصب وجاز وجه ساوى
او وجد فيه قرينة مرجحة للرفع حال من محذوف اي او غيرها موجود والاقوى منها اي المذكور
المرجحة للنصب او المساوية كاذا المفاجاة نحو قام زيد واذا عمرو يضربه بكر لان
غلبة وقوع الاسمية بعد اذا المفاجاة اقوى من تناسب العطف وهذا عند
مذهب المحققين وبعضهم يوجبون الرفع بعده واما لو ابطلت معنى الامر والنهي
والدعاء نحو قام زيد واما عمرو فاكرمه فغلبة دخولها على المبتدا اقوى من رعاية
التناسب واما مع الطلب فالنصب مختار لان وقوعه خبرا نادر وبعيد فغلبت على
الفعلية نحو اما زيدا فاضربه او فلا تضربه او غفره الله تعالى وترك الجواب عن
الآيتين الكريمتين لانه وظيفة المفسرين والثالث باب التحذير واشار اليه
بقوله وما اي مفعول به حذف تحذيرا له من مدلول ما ذكر بعده وحاله بعده
ملابس بالواو نحو اياك والاسد اي اياك بعد والاسد بعد عن الاسد والاسد

يوشك ويجمع بين ضميري الفاعل والمفعول لشيء واحد جائزا اذا كان احدهما منفصل
ذكره الرضي ومن نحو اياك من الاسد ويحذف من جوازا الا باياك ان تحذف نحو
اياك الاسد فانه لا يجوز لان حذف الجار في غير المواضع المعهودة شاذ وحذف العاطف
اشذ وما جاء عطف على ضمير يحذف فيه غير واحيانا سماعي يجوز حذف سائر حروف
الجر مع ان وان حذفا قياسا اي قياسا وهذه فائدة استطرادية وما اي مفعول اه
عطف على ما قدر مثل اي من مدلوله لو كرر نحو الطريق الطريق وانما وجب حذف
العامل في التحذير لضيق الوقت وعدم الفرصة لذكره حقيقة او اعتبارا
وما مثلها اي عامل في التحذير بعد لا انوع لاحتياجه الى تكلفه قال الجامي
نعم ما قال بتقدير بعد في نحو الطريق الطريق غير مناسب لان المعنى على الاتقاء من
الطريق لا على تبعيده فالصواب ان يقال بتقدير خل او اتق او نحوهما انتهى
والرابع باب الاغراء وهو المذكور بقوله وما اغري به مكررا كاخاك اخاك
اي الزم وهذا لاحق في قسمية قبله لان بزيدا او معطوفا عليه بالواو كنا نكث ويجمع لبيد خل
العلم الاول وانما نحو العهد اي الزم اي احفظه فلا يجب حذف عامله وان سمي اغراء
وعلة وجوب الحذف ما تقدم في التحذير والخامس باب الاختصاص كما قال وتنصب
على الاختصاص نحن العرب نفعل كذا اي نحن اعني العرب ومنه اي مما نصب
على الاختصاص ما نصب على المدح نحو الحمد لله الحميد والذم نحو قوله تعالى وامراته حمالة
الحطب والترحم نحو باوى الى النسوة عطلا وشعثا مراضيع مثل السعالى الا بد

فيه من اختلاف اعرابه كما قيل وكذا يعني وصفا مقطوعا ايضا وقد يذكر اي الغالب
في باب الاختصاص التعريف وقد يذكر كما في البيت السابق واعلم ان
المعنى عم الاختصاص المدح والذم والترحم والمشهور بناتها ان الاختصاص
لفظ ايها موصوفا بذي اللام بعد ضمير المتكلم للافتخار نحو انا اكرم الضيف ايها الرجل
اي انا اكرم مختصا من بين الرجال او للتصاغر نحو انا المسكين ايها الرجل
اي مختصا بالمسكنة من بين الرجال او المجرد وهو المنصوب بعد الضمير نحو انا ادخل
ايها الرجل اي مختصا بالدخول وهذا منقول من النداء حال في محل ولذا
لم يذكر معا المعرفة او اسم منصوب دال على مفهوم ضمير المتكلم لا بني وانما معرف
باللام نحو نحن العرب نفعل كذا او مضافا نحو قوله عليه السلام نحن معاشر الانبياء
عليهم السلام لا نورث واختلف في هذا القسم قيل انه منقول من النداء
ايضا والمختار انه منصوب باعني او اخص لان النقل لا دليل عليه هنا
بخلاف القسم الاول مع انه خلاف الاصل وذو اللام لا ينادى والمعرف
لا يعرف واما اذا لم يتقدم ضمير المتكلم نحو مررت بالعاشق او المسكين و بمحمد
الحميد فلا يعد من باب الاختصاص بل يسمى باب المدح والذم والترحم
ويجوز نصبها بالعامل في الجميع اعني او اخص او امدح او اذم او ارحم بحسب المقام
والمرجع جعلها بابا واحدا الاكثر كما في بعض جواز اخص تقليلا للاقسام وتسهيلا
للضبط وان ... باب النداء ولم يعرف المنادى بما عرفه ابن الحاجب

على

بل المعنى بقوله وما نودي بحرف النداء لفظا نحو يا زيدا وتقديرا نحو قوله تعالى يوسف
اعرض لاحتياجه الى تعسفات مفردة مجرد وجود الاقبال ضد الادبار نحو يا
الله ويا لا تفعل اذا ادبر او باسمائه او بالله وانما وجب حذف عامله اعني
ادعو او انادي رفعا للتحير ثم انيب عنه حرف النداء ليدل عليه فتاكد الوجوب
لامتناع الجمع بين النائب والمنوب ويحذف حرفها اي المنادى جوازا اعتمد القرينة
مثل قوله الا يا اسجدوا بقراءة التخفيف اي الا يا قوم اسجدوا واو زيد
للطلح العطف بعد والحرف اي يجوز حذف حرف النداء الا مع اسم الجنس قيل يعني
النكرة قبل النداء فيشمل ما يجوز حذفه مساواة او وصف بذي اللام والاشارة
لانه اذا انهما لم يحذف فلا قرينة والمستغاث والمندوب لان المطلوب فيهما مد
الصوت والتطويل ... ينبغي ان يزيد التعجب منه نحو يا للماء ويا للدواهي المهد
نحو يا لزيد لا فتك او خالهما في المستغاث كان المتعجب يستغيث بالمتعجب
منه فيقتضي منه التعجب ويخلصه كان المهد يستغيث بالمهد و ...
ولبنت ... من الخصومة ... بان ... ان التعجب موجود قبل النداء و
بسبب الضحك والسرور ... يقتضي منه التعجب و ... التخلص ... التهديد
يقتضي الاستيلاء او الاستغاثة الله ان يزيد لفظة الجلالة
لعدم جواز حذف عنها ايم فيبقى العلم غير الجلالة والمضاف و المعرف
باللام نحو ايها الرجل وايتها المرأة ... لانه عدم الاثبات

المقدم على ذكر المتفرع عليه سائر الاحكام والتوابع بالحذف لا بهام شدة
الاحتياج اليها ويجب حذف النداء في اللهم لوقوع الميم المشددة عوضا عنه
وامتناع الجمع بين اداة العوض والمعوض عنه واخر الميم تبركا باسمه تعالى
عند سيبويه واتباعه وعند الفراء اصله يا الله امنا بخير وجوز دخول يا عليه لانه
جعل الميم عوضا عن بقية الجملة ورد بجواز اللهم امنا بخير واللهم العن فلانا
والدعاء على نفسه وامتناع اللهم ارحمنا ولا يوصف لفظ اللهم عند سيبويه
لجعل الميم بانيا وجعل مالك الملك في قوله تعالى اللهم مالك الملك منادى
لا وصفا واما غير سيبويه فجوزوا وبني على رفعه مجازا باعتبار الكون الاول
شاملا للواو والجمع والالف التثنية والفتحة لفظا او تقديرا او محلا لو كان مفردا
غير مضاف ولا شابه به معرفة قبل النداء نحو يا هذا او بعده نحو يا رجل
ويا رجلان مثلا بشبهة النكرة لكونه فيه لا ارادة واحد منها المفرد وبعلم
عموم الرفع والمعرفة وانما بني لوقوعه موقع الكاف الاسمية وشبهه
اياها افرادا وتعريفا في مفرد لو ولا لاشتبه بالكاف الخطاب الحرفية لفظا ومعنى
ولما كان النحاة في العلم المفرد الموصوف بابن او ابنة مضافين الى علم نحو يا زيد بن
عمرو ويا هند ابنة عمرو بخلاف يا رجل بن عمرو ويا زيدان ابنا عمرو ويا هند ابنا
عمرو الفتح مع جواز الضم كان بيانا في المنادى الشبه في بابه قال يا زيد بن
عمرو او لو بعد الجاز بحمل لو لكان قال فتح زيد بن عمرو لكان اقرب وجرى الشارح

المنادى بلام الاستغاثة لاتحاد لام الجر للتخصيص ودلالة على انه مخصوص من بين
امثاله بالدعاء ولو زاد والتعجب والتهديد لكان اقيد واللام مفتوحة في بعض اللغة
حملا على لك ولو عطف بغيره فكذلك ولذا كسر في المعطوف لا المستقل فيها
الا بالياء وانما اعرب مع اللام لضعف مشابهته الحرف بدخول خاصة الاسم
وفتح اي بني المنادى على الفتح بالفتحا اي بدخول الالف للاستغاثة لاقتضائها
ما قبلها ولا لام عطف على فتح بتقدير فيه ح قبل نسائي اثر بهما فيه لانه اداة
مطلقا فهم لجوازه والا لام زيادة للفتحا وان لفظين فلا تعرب في نوقض ابنه
نحو بالاحدان مع عدم جوازه واجب بحمل على الاطراد ويحمل الثاني على
الصفة اعني البنائية والاعرابية دون الذات اعني الفتحة والكسرة وفيه ان
الاطراد على النوعين المختلفين ضعيف والالف لا يوجب البناء وانما
الموجب المشابهة القوية التي تزول باللام وقيل للتحرز عن التكرار وهذا
لا يوجب منع الجمع خصوصا اذا لم يتحد لفظا وخصوصا فيما يطلب فيه المد و
التطويل وقيل للتحرز عن الجمع بين العوضين وهذا يتوقف على كون احدهما
عوضا عن الاخر وهذا اشد اذ مناسبة اللام للاستغاثة ظاهرة كما بينا خلاف
الالف حيث يريد مد الصوت مع الاستغاثة بعوض الالف عن اللام
وينصب المنادى المضاف كيا عبد الله وشبهه لا ربه مما اتصل به شيء من تمام
معموله نحو يا حسنا وجهه ويا خيرا من زيد او نعت له جملة نحو يا حليما لا تعجل وظرف

نحو الا يا نخلة من ذات عرق نخلا يا زيد الظريف او معطوف عليه على
ان يكون اسما لشيء واحد نحو يا الحكم ثلثة وثلثين عددا او على تخلف يا زيد
وعمرو والنكرة المفردة كقول الاعمى يا رجلا خذ بيدي وتابع المنادى المبني
مبتدا او خبره برفع احترز به عن المعرب فان تابعه لا يجوز رفعه والمراد غير
ما فيه الف الاستغاثة اذ تابعه لا يرفع سوى التاكيد اللفظي فانه كالمؤكد اعرابا
وبناء على الاصح ومعطوف عطف على التاكيد يدخل عليه يا زيد فيرد في اللام غير
البدل والبدل عطف عليه بعض الاستقلالهما علة للاستثناء الاخيرين فيكونان
كالمنادى المستقل وان كان ذلك التابع مفردا او حقيقة بان لم يكن مضافا او تابعا
ولو كان الافراد حكميا بان كان مضافا لفظيا او شبه مضاف المضاف المعنوي
وجوابا على الاستثناء ولو كان بحكم شبههما وجب النصب عند مباشرة العامل بالذات
وجاز الوجهان عند الواسطة برفع ذلك التابع حملا على لفظ المنادى لمشابهته للمعرب
في العروض والاطراد وبحذف للازم البناء والاشبان بهذا الرفع مثل الجر بجوار
ورفع حملا لكلمة السحر واعلى قراءة ابي جعفر بعث كلمة والاتباع ليس باعراب
ولا بناء والشبه بالرفع والجر مجاز فنصب حملا على محل وتركه اختيار الخليل
وابي عمرو وابي العباس اي التعارض بسبب الاختيار في التساوي القوة
من الاطلاق ويجب زيادة لفظ ابتداء او لفظ ابتداء او لفظ هذا مع ذا او مع اللام
لئلا يلزم اجتماع الة التعريف وزيادة ها التنبيه بما تابع انه مناسب للنداء

عوض

عوض عما يقتضيه اي المضاف اليه من ولما كان ابهام الاشارة اقل من اي ولذا جاز
يا هذا بدون الوصف دون يا اي عممت تدريجا في التنزل من الابهام الى
التفسير فلم يلزم الاستدراك بل ارتفعت درجة من اختيار فلذا افرد بهما
سوى الله استثناء من ذي اللام فيقال فيه يا الله بلا توسل مع قطع
الهمزة لكون اللام عوضا عن محذوف ولزومها بخلاف النجم والناس
وقطع الهمزة اي اي لخروجها عن دلالة التعريف وقيل لنية الوقف تفخيما
للجلالة ويرفع ذو اللام المذكور وجوبا هذا تخصيص العقوبة وتابع المبني ابدا يجب
رفع هذا التابع ولا يجوز نصبه مع تابعه اشعارا بانه المقصود بالنداء فكانه باشره
حرف النداء وتابع المعرب على لفظه كما قيل ع الاخير منقوص نحو جاء اي ضارب
زيد وعمرا ولو صيغ المعرب بالذي لا محل له من الاعراب سوى الرفع كرفعه
فاسد ههنا وضم مبنيا ونصب معربا يا تيم تيم عدي المنادى المكرر اذا
اذا اضيف الثاني لفظا وجه الاول نحو والثاني جعله مضافا الى المحذوف بشرط
المذكور اليه والثاني تاكيدا فاصلا وجاز يا غلامي بسكون اليا او يا غلامي
بفتحها والنوبة التكلم ونقل الضم والكسر واصلية السكون واخفية ويا غلام
بحذفها اي الياء والكسر ويا غلاما بقلبها الفا يريد ان المنادى المضاف الى اليا يجوز
فيه اربعة اوجه والاول لا يجوز ان في غير النداء ايضا وبالهاء اي جاز بهذه الاربعة
بلا او بالهاء وقفا موقوفا وكذا اي مثل المنادى المضاف لما با المتكلم في جواز

الاوجه الاربعة يا ابن ام ويا ابن عم وجاز فيهما حذف الضمة وابقاء فتح
الميم لكثرة الاستعمال وكذا ابنة مقام ابن بخلاف يا ابن اخي ويا ابت و
يا امت عطف على يا غلامي اي جاز فيهما زيادة على الوجوه الاربعة قلب الياء
تاء مفتوحة او مكسورة بلا الف وبالالف بجواز تعويض الحرفين من واحد
ولا يجوز يا ابتي لانه جمع بين العوض والمعوض عنه واتى شاذا يا غلام بفتح الميم
بقرينة نسبتي الكسر والعطف وبالضم تشبيها بالمفرد وقيل اي منادى متعلق بالجار
يا غلامي غلب اضافته البها اي الياء الا في كل منادى مضاف اليها ولا يجوز في عدوي
الحذف في الغالب فانما يجوز فيها الاسكان والفتح فقط كما في غير المنادى ومنه زيادة
لازمة وترخيم المنادى جائز وهو اي الترخيم او ترخيمه حذف آخره الا في الغرض
الاسم او المنادى ولا بد من زيادة لازمة بمجرد التخفيف جواز التجزيع نحو فاطم
ويروى وغيره عطف على يرخم ضرورة وقوف ضرورة لانه سوغ الكلام للغو لحاظ ومنه
ان افعاوي فاطما بوا حمدى، وقد تغير المرخم بريدان الاكثر الباقي على ما كان
فيقال يا حار بكسر الراء والاقل يغيره وجعله اسما براسه كما كرا اصله كروان
فلا رخم قيل يا كرو على الاقل لكونه بعد الحذف مثل عصا وشرطه اي شرط ترخيم المنادى
العلمية اي كون المنادى علما لعدم الحسن لشهرة زائدة على الثلثة الاحرف لئلا يلزم
الاخلال بالبنية في انقلاب زائدا اشكال ولعدم الاخطاء المعنى على ما فسر او التاء
التانيث عطف على العلمية فلا يشترط العلمية ولا الزيادة نحو يا ثبي في ثبة

لان

لان الانفصال عن الوضع وهذا اولى على ان تاء التانيث كلمة براسها
وان لا يكون المنادى مضافا فانه ينبغي ان يزيد ولا شبهه قيل لانه لا يمكن من
آخر الاول لانه ليس آخر المنادى معنى ولا من آخر الثاني اذ ليس آخره لفظا
وحذا التنوين بكونهما كلمتين والذي تعليقه بعينه يشترك في جملة ولا مستغاثا
لفساد الوضع ولا مندوبا لذلك ايضا ولا جملة لانها محكية بحالها فلا
تغير ولو كان المنادى مركبا غير اضافي ولا جملة حذف الاخير كما يعل في
بعلبك لتنزوله منزلة تاء التانيث نظرا الى الاصل وان كان في آخره حرف
صحيح اصلي كانت بعد مدة زائدة ولا بد من هذين القيدين اذ لا يحذف
من نحو سعلاة ومختار الا حرف واحد او زائدتان في حكم زائد واحد يعني
انهما زيدتا معا زالتا معا من غير آخره على اربعة احرف كاسماء اذا كان
اصله اسماء على ما ذهب اليه سيبويه كان مثال الالفان زيدتا ان افعالا جمع اسم
من السمو كما هو مذهب غيره كان مثالا للاول منصور عنه فاو الا اي وان
لم يكن المنادى مركبا ولا واحدا من الاخيرين فحرف اي فالمحذوف حرف واحد
نحو يا مال في مالك والسابع باب المندوب واشار اليه بقوله والمندوب
اي جعل مندوبا وهو في اللغة ميت يبكى عليه وفي الاصطلاح المتفجع عليه
اي على فقده والتفجع التوجع والتحزن سواء كان بعد زال النادب في ندبته
عليا او غيره ولو عليا غير مشهور لا يندب ولو نكرة مشهورة تندب انه

عطف عليه ليدخل نحو يا جعفراه ويا منتهاه بوا او با من تمام المنعوت
والباء الاولى السببية والثانية للآلة ولا يندب بغيرهما ويا دى تختص
لا بوا وهذا كالتصريح يشعر بمباينة المندوب بالمنادى وقد يستعمل ما يدل
على الجنة المنادى وهو لحق وهو المندوب كالمنادى في الاعراب و
البناء والتوابع وصح زيادة الالف فيه اى فى المندوب او فيما اضيف
المندوب اليه نحو يا امير المؤمنيناه وكذا فى شبه الاضافة نحو يا طالعا
جبلاه وكذا فى الصفة نحو يا ابن جعفر زيد مرحاه لا الصفة عطف على المضاف
خلافا ليونس فلا يقال وا زيد الطويلاه الا عنده لان اتصال الموصوف بالصفة
ليس كاتصال المضاف بالمضاف اليه والموصول بالصلة لانه جئ بهما لتمام المضاف
والموصول وجئ الصفة بعد تمام الموصوف فلو قيل كالتخصيص وقال يونس انهما بمعنى
بخلاف المضافين والموصولين جاز لانفصال الاتصال اللفظ وفيه نظر فلو التبس
بغير المراد بسبب زيادة الالف زيد معه مناسبة كوا غلامكيه في غلام المخاطبة
فلو زيد الالف لالتبس بالمخاطب وا غلامكموه فلو زيد الالف لالتبس بالتثنية
والهاء عطف على الالف لو وقف على المندوب وقد تحرك بجريان اصله
السكون ويجوز تحريكه للضرورة الشعرية بالكسرة للساكنين او بالضمة بعد
الالف والواو تشبيها بهاء الضمير او بالفتحة بعد الالف لمناسبتها المفعول له
مثل المفعول به في الاعراب قدمه مع ان الكافية لكونه سبب الفعل وجودا

او تصورا

وجودا او تصورا الحاصل المفعول فيه وكونه مدلول الفعل في الجملة بخلاف
المفعول له نظر الكافية ولعل جهة هو مولها اى منصوب هو باعث على الفعل
واحتمال الخمر عن غيره لكنه اقل خلافا من حد ابن الحاجب وترك قيد الزجاج
لضعفه وشرطه اى شرط المفعول له تقدير اللام اذ لو ذكرت لا يسمى المفعول
له عند الجمهور بل المفعول به بغير الصريح خلافا لابن الحاجب ولذا قال وشرط نصبه
ولو لم يقدر ايضا لا يكون مفعولا له لعدم اشعاره العلية وجاز تقدير اللام
لوجوده اى مدلول المفعول له معه اى مع مدلول عامله وفاعله اى في عامله
واحدا اى يشتركان في الزمان والفاعل وكونه فعلا لا ذاتا ويفهم من الباعث
وعن هذين الشرطين واشار بقوله جاز الى جواز ذكر اللام مع الشرطين المذكورين
ولكن لا يجوز حذفها الا عندهما معا فخرج الا كرمتك اليوم لوعدي بذلك امس
وجئتك اليوم لاكرامك امس وجه الاشتراك حصول مشابهته المصدر بهما
فيتعلق الفعل به بلا واسطة تعلق المصدر المفعول فيه اعرابه مثل ما مر ما
اى منصوب فيه الفعل اى وقع فيه مدلول الحدث من بين الجهة فخرج نحو فضل
اليوم نحوه وشرطه لا شرط نصبه خلافا لابن الحاجب كما ذكر في المفعول له
تقدير في اذ لو ذكرت لكان مفعولا به بواسطة الحرف عند غيره ولو لم يقدر
ايضا لا يكون مفعولا فيه اتفاقا ويقبل تقدير في الزمان مطلقا مبهما كحين وزمان
او موقتا كشهر ويوم اذا ادول في الفعل وغيره في الاول والثاني الاول الثاني

النوعية والمكان مبهما حملا على الزمان المبهم لاتحاد الصفة بخلاف المكان الموقت
لاختلافهما ذاتا وصفة بوفر الزمان المبهم لعدم الاصالة في النصب لا يحمل عليه وهو
اي المكان المبهم ما سمي مدلوله بسبب امر خارج عن مسماه فان تسميته الخلف خلفا
مثلا بوقوعه ازاء وجه الانسان ونحوه فسر بالجهات الست وعند ولدى ووسط
بالسكون وازاء وتلقاء وبين ونحو فرسخ وميل والموقت ما ليس كذلك كالدار
والمسجد فقوله ولابد من استثناء جانب وما بمعناه وداخل البيت وخارج الدار
وجوف البيت ووسط الدار بالتحريك من المكان المبهم لانها لا تنتصب على
الظرفية كما نص عليه سيبويه وكذا لابد من استثناء كل اسم مكان ليس فيه او في
عامله معنى الاستقرار الا ما اي مكان موقت كان بعد دخلت بعد ما اي فعل ليس
بمعناه اي معنى دخلت وهو سكنت ونزلت مستثنى من مفهوم الكلام يعني لا يقبل
المكان المعين النصب بتقدير في الا ما بعد ونحو دخلت الدار وسكنت البلد ونزلت
الخان والمفسر عطف على الزمان والمكان لو اشتغل فيه يحذف في وجاز التوسع في
المفسر في الفعل اللازم نحو يوم الجمعة صمته وما فعل لم يتعد الى ثلثة مفاعيل نحو يوم
الجمعة ضربته زيدا او اعطيته زيدا درهما ولا يقال يوم الجمعة اعلمت زيدا عمرا
فاضلا ومعنى التوسع جعله كالمفعول به فيكون كالمتعدي الى اربعة والاصل
ويحذف عامله جوازا نحو يوم الجمعة لمن قال متى سرت ويجب حذف عامل المفعول
فيه اذا فسر العامل على شريطة التفسير كالمفعول به على التفصيل السابق ويتقدم جوازا

على عامله

على عامله نحو يوم الجمعة سرت ويجب تقديم المفعول فيه على عامله ولو تضمن المفعول فيه
الصدر نحو كم يوما او يوم سرت اي في اي يوم سرت المفعول معه فعل معه فعل
الفاعل كه وفيه ولو اعتذر عن نفسه باجوزه بعض النحاة من اسناد الفعل
اللازم النصب وتركه مفعولا جريا على ما هو عليه في الاكثر والتنبيه في قوله كما
لو قطع ببكم على قراءة وفيه نظر اذ القاعدة لا تثبت بالاحتمال والاسناد الى
المصدر ثابت متفق عليه فوجب الحمل عليه ههنا وفي الاية الكريمة اي الذي فعل الفعل معه
ما منصوب صاحب معمولا فعل احتراز به عن نحو كل رجل وضيعته فالرفع فيه
واجب وان قصد المصاحبة لعدم العامل وفيه نظر اذ اعتبار قيد المنصوب يخرجه
القسم كما عرف به هذا القائل وتقييد المعمول بكون عامله غير معنوي الا قرينة
له بالواو ولو كان عامله لفظا وامكن العطف جاز العطف والنصب على المفعولية
معه نحو جئت انا وزيد وزيدا قيل المراد بالامكان الخاص يعني عدم الوجوب
والامتناع ونحو ضربت زيدا وعمرا يجب فيه العطف فلا يرد وهذا فاسد لان
المراد بجواز العطف جوازه مع النصب لا مع غيره مطلقا فيكون على الجزاء
ولو اراد بعارض الاستقامة وان كان عامله معنى مستنبطا من اللفظ لا نحو
النحو وامكن العطف كما لاما ما مقيدا بجانب الوجوب وجب العطف لضعف
العامل نحو ما لزيد وعمرو والا اي وان لم يمكن العطف في الصورتين فالنصب
على المفعولية معه واجب نحو جئت وزيدا امثال العامل اللفظي مع عدم امكان

العطف و مالك وعمرا مثال العامل المعنوي مع عدم امكانه ايضا ولا يتقدم
المفعول معه على عامله والا منفصلا اي يجوز كونه ضميرا منفصلا نحو جئت واياك
لا متصلا لمنع الواو والحال في عرف النحاة نكرة لان التوضيح بها وهو
تقييد الحدث المنسوب الى صاحبها يحصل بها فعبر التعريف حشو ويوضح
كيفية العامل كانه عدل عن المشهور اختصارا مع احتياجه الى قيد الحيثية
وخروج نحو جاء زيد والشمس طالعة الان بتكلف التعريف للاجمال وفيه بحث
اما اولا فلان العامل في الحال يعم اللفظ والحال انما توضح كيفية جزء مفهومه الذي
هو الحدث اذ لا بد لها عملها من الدلالة على الحدث واما ثانيا فلانها توضح
صفة الفاعل والمفعول والحدث انما هو صفة اخرى للفاعل واحدى صفتي
شيء او شيئين لا يكون كيفية للاخرى اذ كيفية الشيء صفة له الصفة موصوفة
او اخر مثل الركوب في جاء زيد راكبا لا المجيء نعم الحال يدل على صفة الحدث
فيه وهي المقارنة لمضمون الحال لكن التزاما لا يصح في التعريف واما ثالثا فلانها تعم
بالمرة والنوع للنكرتين وعدم اشتراط التنكير فيهما لا يدفع وان ظن بانه كما سعد
سهو فالتعريف الصحيح توضيح كيفية حدث العامل التزاما فيندفع بالاول الاول
وبالاخير الاخيران مشتقا حال من فاعل توضيح بتاويل المنكر او اللفظ او غيره يعني
لا نشترط الاشتقاق ولو بعد الايضاح المذكور في الجامد كانه كهذا البسر
الطيب منه رطبا فانه حال من فاعل اطيب مع جموده والعامل في رطبا اطيب

بالاتفاق

بالاتفاق وفي بسرا ايضا في الصحيح لا اسم الاشارة اذ قد يقع الاشارة حال التمرية
فيفيد المعنى فاطيب باعتبار اصل الطيب عامل في رطبا وباعتبار زيادة الطيب
عامل في بسرا كانه قيل هذا اذا وطيبه بسرا على طيبه رطبا وتقديم سهو لانفصل مع
ضعفه في العمل لانه اذا تعلق بشيء واحد حالان باعتبارين يلزم ان يلي كل منهما
متعلقه فالبسرية تعلقت بالمفضل وهو هذا باعتبار اضماره في اطيب والمستتر
بالنسبة الى المظهر كالعدم فاقيم المظهر مقامه فوجب ان يليه والرطبية تعلقت بالمفضل
عليه وهو ضمير منه فوجب ان يليه ويقع الحال مصدرا سماعا اي ذا سماع او وقوع
سماع كاتيته ركضا اي اتيته راكضا ولا يجوز ان يقال اتيته ضحكا مثلا
لعدم السماع ولا يتقدم الحال على العامل المعنوي ولا الحال المجرور ونحيهما اذا
كان شيئا من الاشياء الا لو كانت ظرفا او لكن لو كانت جارا و
مجرورا والحق في الظرف ان هذه العبارة لا يخلو عن خلل اما اولا فلان الظرف الا ان اشتمل
يتعلق بهما معا فيلزم جواز تقدم الحال الظرف على المجرور به ولم يذهب اليه احد
فانما ذهب البعض الى جواز تقدمها مطلقا على المجرور بحرف الجر وصرف ظرفا
الى الحال بالنسبة الى الاول الى صاحبها بالنسبة الى الثاني فيكون مذهب المص
مذهب البعض المذكور سهوا ظاهرا لاستثناء مصروف الى الاول فحقه ان لا يفصل
بينهما واما ثانيا فلانه ان اريد بالمعنوي كل جامد ضمن معنى الشيء كاسم الاشارة
ونحوه يلزم جواز تقدم الحال الظرف على الجامد المذكور وهو خلاف الاجماع

وانما الخلاف في تقدم الحال مطلقا على العامل الظرفي فمنعه سيبويه وجوزه الاخفش
بشرط تقدم المبتدا على الحال نحو زيد قائما في الدار او على الظرف على العامل مثلا
جوزه ابن البرهان وتقدم الحال جوازا اذا كان اي صاحبها المرفوع او المنصوب
بقرينة سبق المجرور وان كان اي المجرور فقد منع وحكم بشذوذ ما وقع وهو
اي ذو الحال الفاعل او المفعول وكلاهما لفظا او معنى ويعرف ذو الحال غالبا
في غالب الازمان او المحال او تعريفا غالبا لانه محكوم عليه فمن المعنى التعريف اصل فيه
ويجب تقدم الحال على صاحبها لو كان نكرة صرفة لئلا يلتبس بالصفة في ذي الحال
المنصوب ثم قدمت في سائر المواضع اطرادا للباب فان اختص بوصف او غيره
لم يجب تقدمها عليه لقربها من المعرفة وتكون الحال جملة خبرية لا انشائية لانها
بمنزلة الجزء من صاحبها والانشائية غير ثابتة في نفسها فكيف تثبت لغيرها
ولما كانت الجملة مستقلة في الافادة لا تقتضي ارتباطا لغيرها لزم وجود رابط
وهو الضمير او الواو ومع الضمير وحده وضعف وقوع الجملة حالا مع الضمير وحده لو
كانت اسمية او الواو وكليهما سوى المضارع المثبت لا بد من تقديره مع ماله
لكونه استثناء من الجملة فانه اي المضارع المثبت حالا يقع بالضمير وحده لا يجوز
دخول الواو عليه لشبهه باسم الفاعل المستغني عن الواو ولزم الماضي المثبت الواقع
حالا قد فاعل لزم او مفعوله وقد يقدر قد في بعض المواضع والاول اولى
لاستلزام الثاني زيادة وحذفا ووجه اللزوم ان الفعل اذا وقع قيدا لشيء يعتبر

كونه

كونه ماضيا او حالا او مستقبلا بالنظر الى ذلك المقيد فاذا قيل مثلا جاء زيد
ركب يفهم منه ان الركوب كان متقدما على المجيء فلا بد من قد حتى يقربه من
زمان المجيء فيغير ان القرب لا يكفي بل لا بد من المقارنة ويحذف عاملها اي
الحال جوازا كقولك لمن يريد السفر راشدا مهديا اي سر ويجب حذف عاملها
في الحال المؤكدة وهي التي لا تنتقل من صاحبها ما دام موجودا غالبا والمنتقلة
تقابلها وهي قيد للعامل الا المؤكدة لو فرضت تلك المؤكدة مضمون جملة
اسمية احترازا عما يؤكد مضمون جملة فعلية فانه لا يجب حذف عاملها كقوله تعالى
ولا تعثوا في الارض مفسدين نحو زيد ابوك عطوفا اي احقه بفتح الهمزة اي اثبته
لك بمعنى حققته وصرت منه على يقين او بضم الهمزة بهذا المعنى او بمعنى
اثبته لك وبعض النحاة خصص المؤكدة بما تقرر مضمون جملة اسمية فيجب الحذف
ح في كل المؤكدة والاول اولى واوفق بالمعنى اللغوي ويقع اي المؤكدة
جملة اسمية كما تقع مفردا او فعلية ولا تصدر تلك الاسمية المؤكدة بالواو
بل بالضمير وحده لشدة ارتباط المؤكدة بصاحبها والواو يقتضي التوسط
ولان الواو لا يدخل بين المؤكد والمؤكد تقول هو الحق لا شك فيه ونحو
كالاستثناء ومما سبق من ضعف ربط الاسمية بالضمير وحده التمييز ما يبين
نكرة لعدم الاحتياج الى التعريف فخرج صفات المبهم كهذا الرجل بلا
تكلف عطف البيان لاشتراط التعريف فيه لو منع فبقوله الوضع فان

فان ابهامه منبوذ لعدم الاشتهار والجهل بالوضع ووضع المنصوبية مراد
بقرينة المقسم ويخرج نحو خاتم فضة وماء رجل منزل الابهام الوضعي فخرج
صفة المشترك نحو رايت عينا جارية فان ابهامها استعمالي نشاء من تعدد
الموضوع له عن ذات فخرج النعت والحال فانهما يزيلان الابهام عن صفة صاحبها
وكذا المرة والنوع مذكورة او مقدرة اشارة الى تقسيم التمييز فالاول اي ما يزيل
الابهام عن ذات مذكورة يزيله عن مفرد ليس بجملة ولا شبهها مقدار نحو
قدر الخمسة نحو خمسة غالبا من العدد والمقاييس بيان للمقدار وسيأتي في باب
الاعداد والكيل اي المكيل نحو قفيزان برا والوزن اي الموزون نحو رطل زيتا
والمساحة نحو ذراع ثوبا وقدر راحة سحابا والمقاييس نحو مثلها الارض
ذهبا فيفرد اي التمييز عن مقدار غير العدد لو قصد به الجنسية لا النوعية
والعددية وقصد بعد لتستلزم كونها جنسا وهو ما تشابه اجزاؤه ويقع
مجردا عن التاء على القليل والكثير كالماء والتمر والزبيب والضرب بخلاف نحو رجل
وفرس والآن وان لم يكن بقصد الجنسية بل قصد النوعية او العددية جنسا
او غيره فيطابق التمييز ما قصد انظر الى اللب قرينة هذه العبارة
على قول ابن الحاجب فيفرد ان كان جنسا الا ان يقصد الانواع ويجمع في غيره
فان فيه تطويلا وتعسفا من وجوه حمل الانواع على ما فوق الواحد جعلا
شاملا للمرات مع تقابلهما في الاستعمال الا جمع شاملا للتثنية وتقييده بنحو

[illegible]

ان قصد

ان قصد ولو كان المفرد المقدار ملابسا بالتنوين او بنون التثنية والجمع و
الواو بمعنى او ومثل بنحو الاخسرين اعمالا وحسنون وجوها وردا بان التمييز
بعد نون الجمع انما يكون من نسبة في شبه جملة وهذا يوهم ويمكن ان يراد بنون الجمع نون
شبه الجمع نحو عشرين فانه يجوز اضافته على قلة جازت الاضافة اي اضافته الى
التمييز اضافة بيانية لحصول الغرض مع التخفيف بترك والا فلا لكونه مفهوم الشرط والمعو
من يقوله فلا يجوز اضافة المضاف لاشتغاله بالمضاف اليه وذو اللام لا ينصب التمييز ومن غيره
عطف على مفرد مقدار وغير المقدار نحو خاتم فضة والجر فيه اي في غير المقدار اكثر لقصوره
في الابهام عن المقدار وما قيل لحصول الغرض مع الخفة فيقتضي الكثرة في المقدار ايضا
والثاني ما يزيل الابهام عن ذات مقدرة يزيله عن نسبة اي عن ذات مقدرة في
نسبة لان الابهام بالذات في المنسوب اليه وبواسطته في النسبة نحو طاب زيد
نفسا اي طاب شيء زيد بالاضافة نفسا ويعجبني طيبه ابا اي طيب شيء ابوه
اشار بالمثالين الى ان النسبة اعم مما في الجملة وشبهها وان منه نسبة الا
الاضافة فلا يحتاج الى افرادها بالذكر كما في الكافية وان الذات المقدرة
لا يجب ان يكون التمييز عنها كما يجب في المذكورة بل يكفي اشتماله عليها وبهذا ظهر عموم
قولهم التمييز عن النسبة فاملا في المعنى وبعضهم جعل الذات المقدرة في نحو طيب
ابا منونا مبدلا عنها فجعل الحمل لازما في القسمين فيلزم في صحة عموم
قولهم المذكور ان يجعل الفاعل فيه كذلك وهذا مع كونه تكلفا يهدم

الابهام اذ الابهام في النسبة الذي هو زيد فالوجه هو الاول ليس الا وما اي
تمييز صلح لذ به وهو ما انتصب عنه ومعنى الصلاح ان يحمل صلح المتعلقة نحو ابا في طاب
زيد ابا فانه يحمل على زيد فيجوز ان يراد به زيد نفسه وابوه والمعين هو القرائن
واستشكل بطاب زيد نفسا فانه عين ما انتصب عنه مع انه لا يجوز فيه
الوجهان فاجترى بعضهم على جواز حمله عليه ايضا وهذا بعيد جدا وبعضهم زاد في
الصلاح عدم جواز الاضافة الى ما انتصب عنه طاب نحو في نفسه فانه لا يقال
نفس زيد سوى الصفة استثناء مما صلح فانها لا تحتمل الا المتعلق لان الصفة
تستدعي موصوفا والمذكور اولى بجعله فاذا قلت طاب زيد ابا وابوه الذي كان
الوالد هو زيد لا غير بخلاف الاسم نحو ابا ويطابق اي هو في صحة جعله في الافراد
وضده والتذكير والتانيث وتحمل الصفة المذكورة الحال نحو طاب زيد
فارسا فقد فارسا تمييز عنه باعتبار اشتماله على الفروسية التي تزيل الابهام عن
شيء منسوب اليه زيد وحال باعتبار تبيين زيد عند الطيب فانه رفع الاشكال
بان اللفظ الواحد لا يرفع الابهام عن ذات شيء واحد وصفته معا اذ ما فيه
الابهام ههنا اثنان متعلق زيد من حيث الذات ونفسه من حيث الصفة نعم
يرد على من جعل الذات المقدرة مبدأ لا عتبار ويمكن ان يمنع استحالة رفع الواحد
الابهام عن واحد مستند البتل بهذا بسرا اطيب منه رطبا وما اي تمييز لم يصلح
لصاحبه ان يحمل عليه فقد اي المتعلق فقط نحو طاب ابوه وعلى و دارا ودانا

لا معنى لحصر الاحتمال في الصفة بل كل ما دل على هيئة ... كان صفة او لا ... مع ان ينبغي

اي

اي ما صلح وما لم يصلح فيهما اي في الافراد والمطابقة كما اي تمييز ذكر يعني
الذي عن ذات مذكورة اي بعد كل منهما ان قصد الجنس والا فيطابق
ولو اكتفى بذكر الاول والاخر لكان اخصر واظهر ولا يتقدم التمييز على عامله مطلقا
لضعف الجامد وكونه هذا في المعنى فيأخذ حكمه في عدم التقدم والمازني والمبرد
يجوزان تقدم التمييز على العامل الفعل وشبهه والمولى الشيء لا يجب ان يكون في
حكمه من كل وجه المستثنى اي ما يطلق عليه لفظه في عرف النحاة متصل اي صادق عليه
مفهومه وهو اسم ما علم دخوله في المستثنى منه باعتبار المفهوم لا المراد وخرج
باعتبار العكس او ظهر عدم دخوله في الحكم فخرج المنفصل والصفة بباب نحو
الا غير ناقض ومنفصل كنقيض وصدق النقيضين على واحد نوعي في حالة واحدة
جائز كما يقال الانسان فقير وغني وعالم وجاهل فان المتحمل الواحد الشخصي وهو
ما بعده اي ما بعد الا ونحو ان علم عدمه اي عدم دخول مدلوله في المستثنى منه باعتبار
المفهوم كجاءني القوم الا حمارا والمراد نحو جاءني القوم الا زيدا مشيرا الى جماعة
خالية عن زيد وعدم الدخول في المراد في هذا القسم بالقرينة كالاشارة وفي
الحكم بباب وفي المنفصل كلاهما بباب الا فلا يلزم تداخل القسمين
والا اي وان لم يعلم دخوله بعد باب الا في قبله ولا عدم دخوله بل يكون
على الاحتمال الا لم نظر دخول المستثنى منه لتقابل الصفة والاستثناء الا
ان يراد اللغوي على طريق الاستخدام فصفة اي بباب الا صفة فان كان

الا فيه بمعنى غير لتعذر الاستثناء بحرفه وقد اصاب المصنف في مخالفة ابن الحاجب
في التعميم من وجهين عدم اختصاص الصفة بالا وتبعية الجمع المنكور الغير المحصور
والاول ظاهر واما الثاني فلان المحمل على الصفة تعذر الاستثناء كما اعترف
ابن الحاجب نفسه والتعذر قد يكون في غير الجمع كما في جاءني رجل الا زيد
وفي الجمع المعرف كما في جاءني الرجال الا زيدا اذا لم يوجد قرينة العهد والاستغراق
فلا يعلم الدخول وعدمه فيتعذر الاستثناء على ما صرح به الاندلسي ولا كل جمع في
المحصور كما في جاءني مائة رجل الا زيد وقد لا يتعذر في الجمع المنكور الغير
المحصور كما في جاءني رجال الا رجلا او حمارا او قد يحذف المستثنى كما في القوم ليس
الا اي ليس الجائي الا زيدا او يتعقب المستثنى وجوبا لو كان مقدما على المستثنى منه
كما في لتعذر البدل لامتناع تقدمه على متبوعه او منقطعا عند المحققين
قيل اذ لا يتصور فيه الا بدل الغلط وهو لا يقع في كلام الفصحاء ورد بان النحوي
بحث عن اصل صحة الجواز لا عن الفصاحة وتعبير بعضهم بقوله وهو لا يصدر
الا بطريق السهو والغفلة والمستثنى المنقطع انما يصدر بطريق الروية والفطانة
غير معتد لان الحصر ممنوع وبدل الغلط قد يقع قصدا في كلام الفصحاء لنكتة
لطيفة بينها الشريف في حواشي المطول وقيل لو جاز الابدال لجاز في القوم
الا حمار لكن مما ينكره العامل الموجب اي جاءني حمار فيفسد المعنى واما ينكر
المنفي اي ما جاءني حمار فيلزم الغلط في العامل والمعمول معا وكذا في المنفي

نحو ما جاءني القوم الا حمارا او لا يخفى عليك ان الغلط في المتبوع لا في البدل
على ما بين في موضعه ولا غلط اصلا في المستثنى منه في المنقطع لو سلم فاذكره
انما يرد لو كان البدل مجردا عن الا وهو ممنوع كيف فح يلزم تغاير البدل والمبدل منه
نفيا واثباتا فالوجه عندي ان الا في المنقطع بمعنى لكن فيحمل عمله الا يرى انهم اختلفوا
في عامل المتصل انه الفعل او معناه او الا واتفق المتأخرون في المنقطع ان عامله الا
وخبرها محذوف في الاغلب وقد يظهر وقد يرتفع ما بعدها لكونه منقطعا او النحوي
بطريق الاستخدام في لغة تميم على البدلية ان كان المبدل منه مرفوعا وقد يجران مجرورا
نحو مررت بالقوم الا حمار وهم يجوزون البدل فيما قبله اسم لا يصح حذفه
نحو ما جاءني القوم الا حمار ويوجبون النصب فيما لم يكن كذلك كقوله تعالى لا عاصم
اليوم من امر الله الا من رحم فتظهر التخلف في كلمة المعرب جهة التخصيص والابهام او واقعا
بعد ليس ولا يكون وما خلا وما عدا او خلا وعدا لكونه خبرا ومفعولا به والمستثنى
بعدهما ايضا ويلزم اضمار اسمهما في باب الاستثناء والمرجع فاعل المذكور اي
البعض او لا يكون بجائيه مثلا وما في ما خلا وما عدا مصدرية وخلا في الاصل لازم يتعدى
بمن نحو خلت الدار من الانيس فضمن معنى جاوز وحذف واوصل الفعل
عند النحويين او يحذف في باب الاستثناء ويكون ما بعدهما في صورة المستثنى
بالا التي هي ام الباب وفاعلهما كاسمهما او مجرد خلا وعدا ولم يظهر وقد مع الاخير
لكون المشبه بالا او بواو المصدر بالفاء ويجوز فيه تقدير زمان مضاف وقد

وقد يجر بهما ان بعدا وخلا على انهما حرفا جر او واقعا في موجب اى مثبت لا نفي ولا نهي
ولا استفهام ذكر فيه المستثنى منه نحو جاءني القوم الا زيدا فلو كان المستثنى في غيره
اى الموجب مقدما اى مع ذكر المستثنى منه فالبدل اولى من نصب على الاستثناء نحو
قوله تعالى ما فعلوه الا قليل الا المستثنى مخصصة فقطعا لجانب البدل ولو تعذر البدل
على لفظ المستثنى منه وحمله العرب فيبدل ايضا على محله اى المبدل منه كلا احد فيها
اى في الدار الا زيد فيها فانه تعذر الابدال من محل قريب لاحد وهو النصب
بلا لانتقاض النفي الذي على لا لاجله بالا فابدل من محله البعيد الذي هو الرفع على الابتداء
ومع عدمها اى المستثنى منه بجواب اى المستثنى منه ما لم يذكر المستثنى فاذا كرر نصب
احدهما والاخر قد ينصب ايضا وقد لا ينصب كذا حكم ما فوق الاثنين اعلم انه اذا كرر
الا فاما ان يكون للتاكيد ح ما بعدها احد التوابع فاعرابه كاعراب متبوعه واما
لغير التوكيد فالكلام فيه ح اما ان يمكن استثناء كل ما بعد متلوه اولا وكل منهما اما
في العدد اولا فالاقسام اربعة مثال في الموجب علي عشرة الا تسعة الا ثمانية الا
سبعة الا ستة الا خمسة الا اربعة الا ثلثة الا اثنين الا واحدا فكل وتر منصوب
منفي لانه في موجب وكل شفع مثبت جاز فيه الوجهان لانه في غير موجب فيلزم
بالاقرار خمسة لانك اخرجت التسعة من العشرة فبقي واحد وادخلت
معه ثمانية فصارت تسعة اخرجت منها سبعة بقي اثنان وادخلت
معه ستة فصارت ثمانية واخرجت منها خمسة بقي ثلثة وادخلت

معها

معها اربعة فصارت سبعة واخرجت منها ثلثة بقي اربعة وادخلت معها اثنين
فصارت ستة واخرجت منها واحدا بقي خمسة وفي غير الموجب ماله علي عشرة
الا تسعة الخ فكل وتر مثبت جاز فيه الوجهان وكل شفع منفي منصوب فيلزم خمسة
ايضا فالتخريج بالسبق هذا هو القياس الا ان الفقهاء قالوا اذا قلت ماله علي عشرة
الا تسعة بالنصب لم يكن مقرا بشيء لان المعنى ماله علي عشرة مستثنى منها
تسعة اى ماله علي واحد فاذا قلت الا تسعة بالرفع يلزمك تسعة لان المعنى ماله
علي الا تسعة ووجهه ان الاصل في الكلام هو الاثبات والنفي طار عليه فاذا قلت
الا تسعة بالنصب كان الاستثناء راجعا الى المثبت كانك قلت له
علي عشرة الا تسعة ويصير حاصله ان له عليك واحدا فاذا ادخلت
النفي كان المعنى ليس علي واحد فلا يلزمك شيء واما اذا رفعت تسعة
فلا يمكن ان يكون الاستثناء راجعا الى الاثبات والنفي داخل في الكلام
بعده فوجب الحمل على الابدال من المنفي ويكون المعنى كما قالوا ومثال الثاني في
الموجب جاءني المكيون الا قريشا الا هاشميا الا عقيلا فقد جاء
من المكيين غير قريش مع جميع بني هاشم غير عقيل وفي غير الموجب ما جاء
المكيون الا قريش الا هاشميا الا عقيل فقد جاء من المكيين مع عقيل جميع
قريش الا هاشميا وحكمهما في المعنى والاعراب حكم الاول موجبها كموجبها
وغيره كغيره ومثال الثالث له علي عشرة الا ثلثة الا اربعة فيجوز نصب الاول

ويجوز الوجهان في الاخيرين والاستثناآن من المستثنى منه الاول فيكون المقر به
الاقرار بثلثة، وفي الرابع ان كان المستثنى منه واحدا ولم يكن الاستثناء مفرغا
وقد تقدمت المكررات على المستثنى منه فالجميع منصوب على الاستثناء
نحو ما جاءني الا زيدا الا عمرا الا خالدا احد اذ لا يمكن الابدال وان تأخرت
ففي احد المستثنيات جواز الوجهين والباقي واجب النصب لان المبدل منه
صار بالابدال كالساقط فلا يبدل منه مرة اخرى نحو ما جاءني احد الا زيد
الا عمرا الا خالدا الا بكرا وان توسطها فللمقدم النصب على الاستثناء
واحد المتأخرات جائز الوجهين وباقيها واجب النصب لعدم الابدال نحو ما جاءني
الا زيدا الا عمرا احد الا بكرا الا خالدا وان كان مفرغا شغل العامل بواحد منها
ونصب ما سواه نحو ما جاءني الا زيد الا عمرا والا خالدا وان كان المستثنى منه اكثر
من واحد ففي غير الموجب لم يجز في ثاني المستثنيين الا النصب والاول لشغل العامل
نحو ما اكل احد الا الخبز الا زيدا لان النفي قد انتقض بالا فهو استثناء من موجب
والمعنى كل احد ما اكل الخبز الا زيدا فانه ما اكل الخبز هذا اذا لم يذكر المستثنى
منه المستثنى الاول وان ذكر جاز في الاول الوجهان نحو ما اكل احد شيئا
الا الخبز الا زيدا وفي الموجب لا بد من ذكر المستثنى منه لان الموجب
لا تفريغ كما مر نحو ما اكل القوم جميع الطعام الا الخبز الا زيدا والنصب
واجب في اوليهما وفي الثاني جواز الوجهين لانه غير موجب بسبب نقض

النفي

النفي بالا فالمعنى اكل القوم الخبز الا زيد فلهذا وجب نصب ذكر واحد في كل
مستثنى مكرر ويكون عدم المستثنى منه فيما اي الموجب لو تقيد الكلام بان
يكون الحكم مما يصح ان يثبت على سبيل العموم نحو يحرك الفلك الا اسفل الا
التمساح وعدم الافادة في غير الموجب نحو ما مات الا زيد فادرنا الحكم
بجواز التفريغ فيه على الغالب الافادة في الموجب فادرنا الحكم بعدمه على
الغالب ايضا ويجر المستثنى بسوى بالقصر بكسر السين وضمها وسواء
بالمد مع فتح السين وكسرها لانه مضاف اليه وهما اي سوى وسواء
ظرفان منصوبان ابدا لانهما في الاصل بمعنى مكان ثم استعير لمعنى البدل ثم للا
الاستثناء، وعند الكوفيين يجوز خروجهما عن الظرفية والتصرف فيهما
رفعا وجرا ونصبا وحاشا عطف على سوى لانه حرف جر في الاكثر وقيل
النصب على المفعولية به اي بحاشا على انه فعل متعد فاعله مضمر ومعناه تنزيه
المستثنى عما نسب اليه المستثنى منه نحو ضرب القوم عمرا حاشا زيدا اي نزهه
احد مما عن ضرب عمرو ولا سيما عطف على سوى بانها لاضافته سي اليه وما زائدة
او الى ما وهي نكرة غير موصوفة والاسم بعدها بدل منها والسي بمعنى المثل
ولا لنفي الجنس وخبرها محذوف والواو الداخلة عليها في بعض المواضع اعتراضية
فمعنى جاءني القوم ولا سيما زيد ولا مثل زيد موجود في القوم الذين جاؤوا
اي هو اخص به واشد اختصاصا في المجيء وجاء الرفع في بعد لا سيما وهو قليل

من الجر على انه خبر محذوف وما بمعنى الذي او نكرة موصوفة بجملة السية وقيل
النصب لاسيما على انها نكرة غير موصوفة والفتح مقدر وغير عطف على سوى
ايضا وهو اي غير صفة في اصل وضعه لدلالته على ذات مبهمة باعتبار معنى معين
هو المغايرة وتوسع غير فيه اي في الاستثناء دون الصفة اذ هو باعراب موصوفه
كاعرابه اي المستثنى بالا على التفصيل من وجوب نصبه لو مقدما او منقطعا او بعد
المضاف اليه في موجب تام وجواز الوجهين مع اولوية البدل في غير الموجب
التام والاعراب بحسب العوامل في المفرغ ووجه انتقال اعراب المستثنى اليه كما يجري خبره
باب كان اي نوعها اي الافعال الناقصة وهذه احسن عبارة الكافية المسند
اي اللفظ الذي اسند الى اسمه عائد الى الباب لوجوده في ضمن الجزئيات
المسندة بالذات والحقيقة فخرج نحو يضرب بدون فاعله وقائم في كان
زيد يضرب ابوه قائم نعسف بخلاف عبارة الكافية وهو اي خبر باب كان
كالخبر اي خبر المبتدأ في انواعه واحكامه وشرائطه المذكورة وجواز تقديمه معرفة
مشروطة لوجود الاعراب اللفظي في احد المعمولين وهو قرينة ههنا الاختلاف
اعرابهما بخلاف خبر المبتدأ لان اعرابهما لا يتفاوت فالجواز ههنا من قرينة
اقوى فلا مخالفة بين المحققين وابن الحاجب للاغفال عن الاستثناء في خبر
المبتدأ فلعل مخالفتهما في هذا الحكم فقال ويتقدم معرفة ويحذف عامله جوازا
والوجهان بقوله ويحذف كان لامتناع حذف غيرها كان خبر الخير وقيل

اي في مثل الكلام في محل اسم بعد ان نحو قائم اسم وجوه نصب الاول و
رفع الثاني اي ان كان عمله خيرا فالجزاء وه خير وهذا القوى لقلة المحذوف وقوة
المعنى وعكسه اي ان كان في عمله خيرا فكان جزاؤه خيرا وهذا اضعف لضعف كان
على الاول ونصبهما ورفعهما يتجهان من الاول لانه وجههما بتقدير الف الجر
اليس معنى ويجب حذف كان كما واما انت اي بفتح الهمزة وكسرها
اي لان كنت تعبير للمفتوحة حذف اللام الجارة قياسا ثم حذف كان
اختصارا فانفصل المتصلة منفصلة وزيدت ما عوضا عن كان فادغم و
اصل المكسورة ان كنت بلا لام فتعلق به ما مر اسم باب ان وهو
عائد الى الباب المسند اليه نائب الفاعل فلا يرد نحو ابوه في ان زيدا ابوه
قائم بخلاف عبارة الكافية ولا يحذف اسم باب ان بحذف
المبتدأ الا للضرورة الشعرية ولا بد من استثناء ضمير الشان فانه يجوز
حذفه اذا لم يله فعل صريح المنصوب بلا التي لنفي صفة الجنس غير التعبير لقلة
النصب اسم بخلاف فاسبق المسند اليه الموصول عبارة عن المنصوب
فلا يرد نحو ابوه في لا غلام رجل ابوه قائم يليها بلا فصل نكرة
مضافا او مشبها به ونحو لا عشرين درهما لك احترز عن الضمير المجرور
لو كان مطلق المسند اليه بعد لا لوجوده في ضمن المقيد مفردا او غير مضاف
ولا شبه به مع وجود الاولين يبنى مشتملا على علامة نصبه لتضمنه

معنى من الاستغراقية لكونه جوابا لسؤال من شئ نحو لا رجل ولا غلام لك
ولا مستثنى بكسر النون على ما بلا تنوين عند الجمهور ولو كان المسند اليه بلا ما
معمولا لها نكرة او معرفة منفصلة وان كان كل واحد منهما مفردا ان فصل
رفع وكرر وجوبا ليطابق السؤال المراد بالتكرير النوعي لا الشخصي
فيحصل صور اربعة في المفصول واثنان في المعرفة وترك نحو قضية
ولا ابا حسن لها لانها قد عرف مما قبله تقدم وكثر حذفه اي المسند اليه في لولا
في مثل لا عليك اي لا باس المراد فيهما وجه الخبر كان حذف الخبر شرطه وجود
الاسم لئلا يلزم الاجحاف في مثل لا حول ولا قوة اي فيما عطف مع تكرير لا
نكرة بلا مفردتين متصلين وجوه خمسة على الاصل المذكور عطف مفردا وجملة
بتقدير خبر الاول ونصب الثاني عطفا على لفظ الاول منونا لاعرابه ورفعه عطفا
على محله ولانه لا فيهما ورفعهما بالابتداء ليطابق السؤال او رفع الاول على
ان لا بمعنى ليس او الغاء العمل للتكرير ولا يغير الهمزة الداخلة على لا تأثيرها عملها
نحو غير يجاز الداخل عليها نحو الا رجل بالجزم وتفيد الهمزة المذكورة الاستفهام
حقيقة نحو الا رجل في الدار والتمني نحو الا ماء اشربه حين لا يرجى ماء
والعرض نحو الا تنزل عندي ونعت المبني من اسم لا مفردا يليه نحو
حالا من ضمير مبني للاتحاد وبرفع حملا على المحل البعيد وبنصب على لفظه
او محله القريب نحو لا رجل ظريف وظريفا في الدار والا اي وان لم يوجد

اخواته و

اخواته وكذا الاعراب رفعا ونصبا لازم لعدم الايجاد ويعطف
على لفظه عائد الى المبني اي بالنصب وعلى محله اي بالرفع ولا يجوز البناء لمكان
الفصل بالعاطف ولا بد من تقييد المعطوف بالنكرة اذ لو كان معرفة و
جب الرفع لان لا لا تعمل فيها وبعدم التكرار لما علم حاله من نحو لا حول
ولا قوة والباقي من التوابع اي غير النعت والمعطوف كتوابع المنادى
فيبنى البدل اذا كان مفردا وكذا التاكيد اللفظي ويجوز الرفع والنصب في
عطف البيان وجاز لانه في حاله بالفصل بينهما او فصل نحو لا اخ في لم يجز اثبات
الالف وكذا لا غلامي له لا غيا اي لا يجوز الالف فيما ونحوه لا غلامي فيها
تشبيها بالمضاف لمشاركته للاول في اصل المعنى دون اثنان في شناعة البناء
على الاول نحو لا اخ لها ولا غلامين لها خبرها ولا النفي تشبيهان بليس مسند الى
اسمها فخرج نحو يضرب في ما زيد يضرب ابوه ولا يعملان في تميم و
يبطل عملهما بتقدمه اي الخبر على اسمها وزيادة ان بعد ما الضعيف عليه
عملهما وبانتقاض النفي بالا وما بعد المعرف في نشابه ليس ومختلف على خبرهما
بموجب بكسر الجيم اي عاطف بعد الايجاب وهو بل ولكن رفع المعطوف
حملا على محل الخبر او على انه خبر مبتدا محذوف ولا نصب لانتقاض النفي والا
اي وان لم يعطف بموجب بل بغيره نصب حملا على لفظه او جر على توهم
تقدير الباء في الخبر ويجوز الرفع ايضا بتقدير المبتدا فقط

المجرورات

موقوف على مبتدا او خبره او محذوف وخبره المضاف اليه في الاصطلاح المشهور
ما انتظم نسبة اليه اي الى مدلوله بحكم المقدر احترازا عن الملفوظ والمعنى المؤثر
في العمل احترازا عن المفعول له وفيه ونحوهما في الحرف والابتغاء وعنهما الجانب
الاول لا المجرور كما خبرنا ان يشمل الاسما مدخول الحرف اي الاسما والاضافة
المعنوية واللفظية مدخول الجار الزائد واللفظية فكما استوفى قسماها ينبغي ان
يستوفي قسماها وقد ترك المعنى بصنف كل قسم وابن الحاجب نصف
الثاني لان المعقول له والمفعول معه النحاة ان لا تقدير في اللفظية وتصريح ابن
الحاجب بمطلق التجريد بكلامه بتقدير اللام تقوية للعمل في نحو ضارب
زيد ومن البائنة في نحو حسن الوجه فاسد لاستلزامه جواز نحو الضارب
زيد بالاتفاق فلا تشتبه ولما الشبيه وغيره كما لا يخفى بل يشتبه ولا المجرور بالحرف
الزائد كذا ذكره الشريف بعض الاضافة اليهما والثالث ان المذكور واحد فكيف
يصح صيغة الجمع كما في الوجه الثاني ان هو النفير بالمفرد لا يحمل الجمعية باللام و
التقوية لمشابهة اليمين ليس بمفيد هنا اذ ليس معنى الا يحمل بطلان اعتبار
التعدد اصلا حتى يجوز ان يقال جاء الرجال فاجاء احد من معناه بطلان
فيما نسب اليه وكونه بمعنى كل الافراد في ان يعتبر كل فرد منه كان بمعنى
غيره وغاية ما يتكلف ان يقال قالم يكثر احكام المجرور بالحرف التفى بذكرها
في آخر الكتاب وما كثر المجر بالاضافة بالحرف الاصلي لم يرض ابن الحاجب

تركه

تركه راسا فغير المشهور وما انتفى القيد ان في المجرور بالزائد مع صحة الحوالة
تركه وما انتفى احدهما فقط في اللفظية مع عدم صحة الحوالة ذكرا خاصا على وجه
يشعر بالخلاف تركها عن المعنوية باذا خرجا عن تعريفهما واو خلافي تقسيمهما بان
ارجاعا ضمير على طريق الاستخدام لا يصدق عليه اسم الاضافة اما بطريق
عموم المجاز على ما يفهم من كلام الشريف او بطريق عموم المشترك على رأي هذا الضعيف
باشتراك الاصطلاح والاعراب بالتعريف وصيغة الجمع بما بالنظر الى افراد المذكور اوالى
التقدير ويحذف حوالة والتقادير المجاز اما مع شرطها اي الاضافة مطلقا
كون المضاف مجردا باعتبار الاول والازم تقدم على شرطه بلا تنوين ولو
كان التنوين مقدرا بمعنى انه لو كان فيه تنوين يحذف لاجل الاضافة نحو كم
رجل حواج بيت ابدو على عطف على تنوين يقوم مقامه اي التنوين وهو
نون التثنية والجمع وكلا اي بسبب الاضافة متعلق بكون فقد والام لا يضاف
لانها سابقة على الاضافة في اللفظ والاسبقيها في الوجود ايضا فلم لو وجد التجرد
بالاضافة وينبغي ان يزيد او محله لاعلمه مع انه لا يفيد في نحو ضاربك على قول
ومن الوحش الوجه الآن بعم ما يقوم غير التنوين وايضا ولو فرض قدر التنوين
في المبني وغير المنصرف مع منافاته لما التنوين بكونه علامة التمكن والا يمكن
منهما بناء على انه فرض المحال لعلة لا تستلزم الامتناع في فرضه في ومن اللام الملتزم لا آن
يعم التنوين وتخصيص الغرض بالوقوعي ولو بالنوع والا وجه حذف بها

والشرط لا يأبى وجود المشروط بل لا بد من المقتضي وهو ههنا مختص بامر رفع
اضافة نحو الغلام فلا تقتضي عن ما يطلق عليه لفظ الاضافة اللفظية قد يجاب التقدم
اللفظ على المعنى بالنسبة الى السامع مع المقصود من الكلام وابن الحاجب نظر الى تقدم
المعنى بالنسبة الى المتكلم المحدث لظاهر او شرعه ومقصوديته بالذات لو كان المضاف
الا صفة اسم فاعل او مفعول او صفة مشبهة فخرج نحو غلام زيد مضافة الى معمولها
فخرج نحو كريم البلد وخالق السموات والتخفيف في اللفظ فقط لا يفيد معنى من
الاضافة فلا يكتسب بها والمعنى كما كان قبل الاضافة وانما قيد النحاة بتقدير
الانفصال لان التخفيف بحصول نحو ضارب زيد او رجل فاصل قبل الاضافة بالمولية
والتخفيف بحذف التنوين او مقدرا في نحو حواج بيت الله وثانية والضمير في نحو حسن
الوجه واللام اخوت نحو حاده وصفاء والاستتار حكمه في وصف النكرة بها اي
بالصفة المضافة الى معمولها ولو معرفة لعدم اكتساب التعريف وصح نحو الضاربا
زيد وكذا نحو الضاربو زيد لحصول التخفيف بحذف النون دون الضارب زيد اي لم يصح
المفرد المعرف باللام المضاف لعدم التخفيف اذ سقوط التنوين باللام السابق على الا
لو كان المضاف اليه ضميرا متصلا نحو الضاربك فقيل حملا على ضاربك الذي
حذف تنوينه لاتصال الضمير لا للاضافة اذ لا يتصور التنوين مع الاتصال في الشكل
في حذف التنوين لغير الاضافة مع النحاة الجزئين نحو ضارب زيد مع ضاربك
زيد مع ضاربك فيلزم وجود الشيء بلا شرط ولا مقتضي وقيل اصل ضاربك

ضارب

ضارب اياك بالتنوين فلما اضيف حذف التنوين واتصل الضمير لانتفاء
المانع ثم حمل الضاربك عليه لا دون النحاة الجزئين في غيبته ولا يبقى اللفظية وجود الا
الاستعمال بلا اضافة لكونه في تقدير الانفصال لكنا لم يوجد ضاربك بالتنوين
لم يوجد ضارب اياك وايضا ما الحاجة الى الحمل اذ يجوز ان يقال في اصل ضاربك
الضارب اياك وايضا النحاة الجزئين لا يكتفي في الحمل والا لجاز الضارب
زيد وقيل ضمير نحو الضاربك منصوب بحذف النون في ضاربيك
واجيب بان النون بمنزلة التنوين يوذن بالانفصال لما بعده عما قبله فلا تجتمع مع
الفعل الموذن بالاتصال فيه انه منقوض بنحو سيكفيكهم وحمله انه ليس بمنزلة
التنوين من كل وجه الا ترى انه يجتمع مع اللام ويثبت في الوقف والاقرب
ان نحو ضاربك مضاف والتنوين محذوف لاجل الاتصال والاضافة معا كما
في نحو ذلك ولكونه في تقدير الانفصال من جهة عدم زيادة المعنى بالاضافة ووجود
وجود شرط العمل ونحو الضاربك وضاربيك مجرد او محلي باللام مضاف
والنون محذوف لاجل الاضافة فقط ونحو الضاربك ليس بمضاف لعدم التخفيف
بل هو مثل الضارب زيدا وانما جاز مع اللام نحو الضارب الرجل حملا على الحسن الوجه
لاشتراكهما في كون المضاف صفة والمضاف اليه جنسا معرفين باللام وهو مضاف
اليه ما الذي باللام نحو الضارب ذي المال فانه في حكم ذي اللام وكذا المضاف
الى ضميره نحو الرجل الضارب غلامه والا اي وان لم يكن المضاف صفة مضافة الى

الى معمولها بان لا يكون صفة نحو غلام زيد او يكون صفة غير مضافة الى معمولها نحو
مضارب عمرو وخالق السموات فالاضافة معنوية مفيدة تشبها في المعنى دون
اللفظ فقط وشرطها اى الاضافة المعنوية تنكير المضاف فلا يلزم تحصيل الحاصل
او المحال فان كان ذا اللام حذف للعهد ان كان يعتل تكريره بحيث واحد من
ليسبق بذكرها الاسم نحو زيد ناضر من زيد كرم وان كان معرفا او سهما الاضافة
لتعذر التنكير وتفيد المعنوية تعريفا اى المضاف بالمضاف اليه المعرفة لان وضعها
المعنوية المضاف فيما الحكم وذاتي المعرفة دون النكرة ثم يستعمل في الاستغراق
وغيره كاللام بعينه مثلا اذا قيل جاءني غلام زيد فمعناه مخصوص بزيد منسوب
اليه من غير اشارة وعهد فيكون نكرة واذا قيل جاءني غلام زيد فمعناه ذاك مع
كونه مشار اليه معهودا بينك وبين مخاطبك اما لكونه اكبر غلمانه او اشهرها
او معلوما لمخاطبك دون غيره فيكون معرفة فقط او [illegible] ثم يستعمل بدون اشارة
وعهد كالاول فيكون كالنكرة لقوله ولقد امر على اللئيم يسبني الا شئ غير عنهما
نحو نظير وشبه وسوى كما حكاه في عندنا من النسخ والنظر الامثلة [illegible] لكونه
استثناء من غير تعريفه ولكن ان يجعلها معرفا لم يشتهر ظرف بعموم الاستثناء اى
لا تفيد الاضافة المعنوية تعريفا مثلا [illegible] عدم اشتهار كل منها بما للمه
المضاف اليه شيء من الاشياء او بمغايرة له فاذا اشتهر تعرف قبل في
وجه الاول لتوغلها في الابهام فيه ان التعريف للعهد كما سبق فلا يفيد التوغل

هذا اولى من ان يقال لان [illegible] الابهام لا يتخلص [illegible] المعرفة [illegible] فلا يتصور

فان قلت اذا انتفى مع التعريف [illegible] ان الامكان [illegible] صرف [illegible] باللفظ [illegible]

كيف

كيف نحو خلق الله ومقدوره ومعلومه الكثرة بما لا منافى افادة التعريف
بالاتفاق قيل يكون تجانسنا او بين المجانس والمغاير فيكون الاستثناء منقطعا فيه انه نحو
يجدت التعريف بالاشتهار الآن يقال تعيين الذات فلا يكون ناويلها
بالصفة ولكن ان يقال الاشتهار دليل العهد فيكون الاضافة على اصلها فتعرف
من كل وجه وبعدمه ينعدم العهد فيكون معرفة اصلا ونكرة استعمالا فيجوز ان
يعامل معاملتهما فيه تامل لا نسلم الابهام والسند سبق وانه يتوقف على وجوده
معانى المعرفة بلا اشتباه كما وجد فردي العلم كما سبق وانه يهدا وتفيد المعنوية
تخصيصا ان كان المضاف اليه النكرة قيل لان التخصيص تقليل الشيوع وذلك
ان الغلام قبل الاضافة الى رجل كان مشتركا بين غلام رجل وامرأة فلما اضيف
الى رجل خرج غلام امرأة وقلت الشركة فيه فيه ان التخصيص يحصل من الاضافة
بل لان اى المضاف اليه بحرف الجر لحصوله بعينه نحو غلام لرجل فجهة الفرق
بينها بين غلام زيد وغلام لزيد في المعنى تحقيق ان يسمى معنوية ولا يظهر الفرق
فيه بين غلام رجل وغلام لرجل بل يظهر كالضارب زيد وضارب زيدا في حصول
الفائدة اللفظية دون المعنوية في وجه تسمية الاولى معنوية والثانية لفظية و
يقدر من البيانية في الاضافة المعنوية لو صدق كل منهما على الاخر كما ان
يكون بينهما عموم خصوص من وجه وهذه التقديرات [illegible] والا قرينة عليها والا
اى وان لم يصدق كل منهما على الآخر فاللام مقدرة او في مقدرة اللام نحو غلام زيد

وضرب اليوم وعلم الفتوة فلولاه لم يلزم في تقديم اللام صحة التصريح بها بل يكفي افادة الاختصاص
الذي هو مدلول اللام فيتفرع عليه تقدير اللام في نحو ضرب اليوم وهذا كما في مذهب ابن
الحاجب وعدم الاحتياج الى التكلفات البعيدة في نحو كل رجل وشجر الاراك
فان التقدير فيه اللام او من الا ان الاول صحة التصريح والثاني عدمها ولزم بين الظروف
للمؤنة والمفعول له والمراد بما الثمن كما ذهب اليه عبد القاهر حين شرحوا عنده واحتج
عدم البناء واما بان الثمن يجوز البناء الا في جهة التخفيف في قوله فاما بان الاضافة تمنع البناء
في الاعلام الا انه او باب المضاف اليه بمنزلة التنوين الذي لا يجتمع مع البناء ولكونه ضعيف [illegible]
لا يستقيم نحو غلام رجل لصحة التصريح والوضع المذكور ولما لزم بيان فرق آخر لاختلاف
حكمهما الوجه هذه الصحة [illegible] ان التقدير [illegible] وان المراد صحة التصريح بحسب الوضع
لا بحسب [illegible] في الاستعمال الا ترى ان الظروف اللازمة لا يشتبه عدم صحة التصريح في
الاستعمال فيحكم [illegible] في نحو كل رجل [illegible] انه يصح فيه تصريح الحرف بحسب الوضع [illegible] نحو [illegible]
ومثل بانه لا يصح فيه حفظا لقاعدتهم واستند الا ان الا ان ابن الحاجب قدم بيان
تقدير الحرف ثم الفائدة [illegible] الجمهور [illegible] البناء [illegible] بيان
الخارج [illegible] وان [illegible] بالذكر [illegible] الوجود [illegible] اولا
الاهم الا انفع [illegible] التخفيف [illegible] لما تقدير حرف الجار [illegible]
معنى التخصيص [illegible] والى القبول احق ولا يضاف صفة الى موصوفها
ولا يضاف موصوف الى صفتها الذي هو اضافة الموصوف الى الصفة وللالتباس هو

الموصوف

الموصوف المذكور والعكس لفظوي والمعنوي وتوهم فيه مناقضة مع المراد مع ابقاء المعنى المقصود
بالتركيب الوضعي بحاله لان الكلام حينئذ يبني التركيب الوصفي والاضافي معنى آخر
لا يجتمع احدهما مقام الآخر خلافا للكوفيين فعندهم غير ترتيب الكافية ترقيا وتكميلا اختصاصا
عن كون الثانية كالحشو وهذا اولى بالرعاية من تقديم الاعم بالنقل الذي راعاه
ابن الحاجب ولا يضاف اسم الى مثله في العموم والخصوص لفظا ومعنى بين متساويين لعدم
الفائدة واول نحو اخذ في نباب بالاضافة في نباب الخلاف بالوصف بانه
حذف الموصوف فصار الصفة كالاسم فالتبس [illegible] بانه لا من جنسه موصوفه
ومسجد الجامع في المسجد الجامع بالوصف بان تقديره مسجد الوقت الجامع وفيه [illegible]
في المثلين لكونهما اسمين لواحد بان يراد بالاول المدلول وبالثاني اللفظ او بالعكس
[illegible] الاول بالحاق الاشتراك فيكون كشجر الاراك وفي نحو هذا يضاف الاسم
الى اللقب لكونه اوضح دون العكس ولا يجوز اضافة المضاف مرة اخرى ولا يجوز تقديم
المضاف اليه على المضاف ولا الفصل بينهما بشيء الا بالظرف الحقيقي والجار والمجرور
لضرورة الشعر كقوله [illegible] اليوم من لامها [illegible] في هذا ما قال ابن هشام
في التوضيح وهو ان الفصل بسبع اقسام ثلثة جائزة في السعة اضافة المصدر
الى معموله والفاصل مفعوله كقراءة ابن عامر زين لكثير من المشركين قتل اولادهم شركائهم
او ظرفه كقول بعضهم ترك يوما نفسك وهواها سعي لها في رداها واضافة الصفة
الى مفعولها الاول والثاني الفاصل كقراءة بعضهم فلا تحسبن الله مخلف وعده رسله

رسيلا او ظرفا كقوله عليه السلام هل انتم تاركوا لي صاحبي وكون الفاصل قسما
كهذا غلام والله زيد واربعة تحقق بالشعر الفصل بمعمول لفظ غير المضاف وبفاعله
وبنعته وبالنداء ويحذف هو اي المضاف اليه وبينا المضاف كما في الغايات
وقد يترك على حاله بغير تنوين معه اي الغالب اذا عطف على ما كان المضاف مضافا الخ
الى مثل ذلك المحذوف نحو خذ نصف وربع ما حصل ومن غير الغالب قراءة بعضهم
فلا خوف عليهم اي فلا خوف شيء عليهم فيما عداها يبنى على اعرابه ويرد تنوينه نحو
وكلا ضربنا له الامثال المضاف ويعرب المضاف اليه باعرابه اي المضاف وقد يترك
على اعرابه كقراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالجر فقد عدم المبني طرف حذف
فان التبس فلا يحذف فان في السنة ويحذف مجموعهما اي المضاف والمضاف اليه كما قال
هو مني فرسخان اي ذو مقدار مسافة فرسخين ويكسر المضاف الصحيح يعني ما
ليس في اخره حرف علة والملحق به يعني اخره حرف علة سكن ما قبلها اضافتهما
الى الياء ضمير المتكلم وهي اي الياء مفتوحة او ساكنة وتثبت الالف ان كانت
في اخر المضاف الى الياء وقيل هذيل تقلب الالف ياء وتدغم الا الف التثنية
فيثبتها ويدغم الياء او الواو بعد قلبها ياء اي في ياء المتكلم وتفتح ياء المتكلم لالتقاء
الساكنين نحو فتى وسلمي ومسلمي ومصطفي وحد الاسم التابع اذ البحث
فيه فلا يدخل في المحدود فعل وحرف مؤكدان وجملة لا محل لها من الاعراب
تاكيدا وعطفا وبدلا وبيانا والتي لها محل في حكم الاسم ولكن فيه بحث

بعد

بوقف ما سبق الاقرب ان يقال ذكر ما فيه استطراد الى ايجاز وتكثير الفائدة فانه لفظ
تبع سابقه في الرتبة في الاعراب ومعنى التبعية انتهى وههنا في التبع مع كون اللاحق
لا محل له الا وقوعه بعده فلا يرد نحو الاخبار المتعددة والاحوال المختلفة كما ورد
على ابن الحاجب وقد اشتمل عبارة الكافية على وجوه من الخلل كما يجيء والكل اشتمل للافراد
والتعريف كما بينه وثانيا نعم نشأ من ثلاث قواعد الانباء ومع اعراب سابقه
المحتاج الى حذف المضاف وارادة النوع وعدم المنع غيرها ولا يتقدم التابع الا
العطف بالحرف للضرورة الشعرية كقوله عليك ورحمة الله السلام وهو اي التابع
نعت لو دل على معنى ثابت فيما في المتبوع المذكور التزاما يرد عليه البدل والعطف
في نحو اعجبني زيد علمه او وعلمه والتاكيد في جاءني القوم كلهم او اجمعون لدلالته على الشمول
وزيادة مطلقا اذ هو كما قيل اذ معناه غير مقيد بخصوصية مادة بل جهة تركيبية
مع متبوعه ودلالة الامثلة المذكورة بخصوصية مواد هذا مسدة اذ ليس لغير العطف
من التوابع مع متبوعها هيئة مخصوصة لانه يجوز في تابع ان يكون نعتا وبدلا او
بيانا بالنظر الى اختلاف معناه والى اتفقوا ما هيئة التركيبية وكذا الاحتراز عن الحال
كما قيل انه يخرج بذكر التابع فالوجه على ما ذكره الرضي ان يقول لو دل على ذات
ومعنى في المتبوع فيه نعم لو ارتد الدلالة التضمنية او جعل على صلة الاشتمال ولو الدلالة
محذوفة وما عبارة عن معنى مخصوص بها افراد المتبوع كالاستفهام لكنه خلاف المتبادر وشبه
ان يتبع الدال على ما فيه متبوعه في التعريف والتنكير والافراد والتثنية والجمع والتذكير

والتأنيث ولا وجه لاستثناء ما يستوي فيه المذكر والمؤنث لاشتراك بينهما فالتسوية
حاصلة وحذف الاوّاب حذرا عن التكرار وذكر الواو في الجمع لارادة النوع من كل باب
ولو اريد كل الافراد منها لذكر او لان الانثى وقد قدم التسوية على الفائدة لتقدم لفظه
على اللفظ فلا يجى نعلا ان ذكر الفائدة استطرادي لانها وظيفة المتكلم لا النحوي لانه لم يذكر
في غير النعت فحق ان لا يذكر في شرح هذا المختصر فضلا عن التقديم او في متعلقه لما كان دلالة
النعت السببي على معنى في المتبوع التزامية مثلا اذا قيل جاءني رجل حسن غلامه فحسن دال بالنص
على حسن موجود في غلامه وبالالتزام على كون الرجل بحيث حسن غلامه لم يرضها المص
كما رضيها ابن الحاجب فزاد وتبع كونه اي الدال على معنى في متعلق المتبوع اياه في الاربع
اي التعريف والتنكير وقد عرف وجه اختيار الواو على او وكان كالفعل المسند الى الظاهر
في الباقي مفردا دائما ومذكرا الا ان يكون فاعله مؤنثا حقيقيا متصلا فيجي مؤنثا او جمع جمع
او منفصلا فيجوز الوجهان الافراد في الفعل لزوم تعدد الفاعل فيترك لمحاذاة اللفظ وفي غيره
موازنته ومناسبته لحسن اذا خرج من الموازنة بالتكسير مثلا او لم يكن مشتقا يجوز
المطابقة في الجمع من غير ضعف نحو مررت برجل قعود غلمانه واسود انصاره وانتفاع عوانه
اعوانه فظهر التخصيص في الاطلاق ووجوه بزاد على الباقي دلالة والاقالو وجهان
ويخصص النعت متبوعه اي يقلل اشتراكه في النكرات نحو رجل عالم او يوضح نحو زيد
الظريف ويأتي لمجرد الثناء نحو اسم الله الكريم ولمجرد الذم نحو الشيطان الرجيم ولمجرد
التأكيد نحو قوله تعالى الهين اثنين وسبيل المراد حصرا وقد يجي للترحم نحو زيد الفقير

فان قيل المعرفة تقع نعتا ... قلنا ... فالنسبة لا تقع نعتا

ولكنه

ولكنه كالجسم الطويل العريض ولا تتوهم كثير من النحاة شرطية الاشتقاق في النعت
رده بقوله او المنسوب كتميمي وذو وما في حكمه نعت بالقوة مطلقا اي في جميع الاستعمالات
اذ وضعه للدلالة على ذات مبهمة ومعنى معين فيها فكان كالصفة المشتقة ونعتا اي نعت
النكرة جملة عندها الدوام الاولى للتخصيص والثانية للتعليل نحو مررت برجل اي رجل اي كامل
في الرجولية واسم الجنس نعت للفظ هذا نحو هذا الرجل فقيل لان هذا يدل على ذات
مبهمة والرجل على ذات معينة وخصوصية الذات المعينة بمنزلة معنى في المبهمة فيه
ان هذا حاصل في غير هذا خصوصا في شيء او معلوم رجل وعلم يصح ان يقع نعتا فالحق
ما ذهب اليه البعض من انه عطف بيان وفي نعته هذا نعت للعلم نحو مررت بزيد هذا
او مضاف الى علم نحو غلام هذا او مضاف الى ضمير نحو زيد غلامك هذا او مضاف
الى مثله نحو غلام هذا هذا اقبل كون في هذه المواضع بمعنى الثالث رابعة وفيه نفي جميع المواضع
وامتناع كونه نعتا لغير المذكور لعدم شرطه وهو الموافقة واعرفية الموصوف او مساواته
فلا فرق بينه وبين المنسوب وذي في الوجه عنده معهما خاصا اي حال كون كل منهما
الى الآخر خاصا لا ذكر لا مطلقا ولا توصف النكرة لا الموصوفة بالجملة الخبرية لان النسبة
لانها لا تقع صفة الا بتأويل بعيد كما اذا قيل جاءني رجل اضربه اي مقول في حقه اضربه
اي مستحق ان يؤمر بالضرب بعائد راجع الى تلك النكرة لربطه مذكورا او مقدرا
نحو قوله واتقوا يوما لا تجزي نفس الآية اي فيه والمضمر لا يقع صفة قيل لانه يدل
على الذات لا على قيام معنى بها فيه ان ضمير الغائب قد يرجع الى الدال على

اي في ... نحو زيد ... ذو مال

معنى في الذات الا ان يقال حمل على النحوية طرداً للباب والاولى ان يقال
لانه اعرف المعارف فلا يقع صفة لغيره لعدم الشرط ولا الضمير غيره لما ذكرنا قوله
ولا موصوفاً قيل لان ضمير المتكلم والمخاطب اعرف المعارف فلا حاجة لهما الى الوصف الموضح
وحمل عليهما ضمير الغائب والوصف المادح وغيره وضعف هذا ظاهر فلذا جوز الكسائي
والزمخشري موصوفية ضمير الغائب في نحو قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وعكس العمل
ترتيب الكافية قوله اي الموصوف اعرف من الصفة او مساو لها في التعريف
اي يجب ان يكون الموصوف ازيد تعريفاً من الصفة او مساوياً لها ولا يجوز ان
يكون انقص منها لئلا يلزم الفرع مزية على الاصل والمنقول عن سيبويه والجمهور
ان اعرفها المضمرات ثم الاعلام ثم اسم الاشارة ثم المعرف باللام والموصولات
فيهما مساواة وتعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه عند الجمهور و
ووصف باب هذا اي اسم الاشارة بذي اللام شامل لنحو الذي ودون
نحو المضاف اليه واي اللام مع وجود الشرط المذكور لابهامه ولا يتصور رفع
الابهام بالمبهم واما المضاف الى ذي اللام فقيل لانه كالاستعارة من
المستعير والسؤال من الفقير قيل ان اريد التعريف فمنقوض بنحو الرجل صاحب
الفرس فانه جائز بالاتفاق وان اريد التعيين ورفع الابهام فمم لجواز
ان يكون المضاف اسم جنس كغلام فلا يجاز مررت بهذا الغلام ثم لا يجوز
بهذا غلام الرجل مع انه في الثاني اكثر وبحذف الموصوف جوازاً اذا علم نحو

وبين

قوله وان كان اعلى ساحتها اي رواقها وبحر خزنة مساويها فيما تقتضيه الاسنة كالفارس الصاحب
اي الرجل عطف عطف على نعت ترك تعريف ابن الحاجب لعدم صدقه في غير الواو
والفاء وثم وحتى الا بتكلف بعيد ارتكبه البعض واقتصر على ما يفهم من ظاهر قوله لوقوع
حرف فالحقه تدبير الصفات الواردة مع الواو لزيادة الصعوبة كقوله تعالى وما
ارسلنا اهلكنا من قرية الا ولها كتاب معلوم على رأي وبعطف المعطوف
او يقع العطف على المظهر المجرور بلا فاصل نحو مررت بزيد وعمرو قوله الضمير المجرور
المجرور باعادة الجار وملابساً بالجار على الوجه الاول نحو مررت بك وبزيد
والمال بينك وبين زيد لانه لما اشتدت الاتصال بينهما صارا جزء من الطرفين
لفظاً ومعنى بحذف الضمير والفاعل المتصل كان كشيء واحد فاشتد توهم العطف
على بعض حروف الكلمة فلم يقبل الفصل بل لزم اعادة الجار ولذا قوم العوض هذا
الحكم على ما اليه في الكافية وههنا بحث وهو انه يفهم من هذا جواز مررت بزيد
وبك بلا اعادة الجار وهو ممتنع بلا خلاف الا ان يقال عدم جوازه معلوم
من بحث المضمرات او يقال والضمير المجرور بالرفع عطف على المجرور على انه نائب
الفاعل لكن يلزم حمل المسئلة الثانية ويمكن ان يجعل من عطف الاسمية
على فعلية اي والضمير المجرور في باب العطف ملابس باعادة الجار ثابتاً او منسوباً
فيكون الشيئ اوجز والمرفوع بجر عطفاً او الرفع مبتدأ والمتصل ملابساً
او ملابس في باب العطف بفاصلة بينه وبين المعطوف تاكيداً او غيره

ولو وجدت تلك الفاصلة بعدها اي بعد العاطفة نحو قوله تعالى ما اشركنا
ولا آباؤنا الا لضرورة اي وقت ما هذا هو الاولى عند البصرية ويجوزون
على قبح من غير فاصلة ولا ضرورة وعند الكوفية يجوز مطلقا وعند الاخفش فقولهم
الكد بمنفصل الا ان يقع فصل ما لو افق وجه التفصيل الفاصل المتصل كالجزء من الفعل
فيكون كالعطف على بعض حروف الكلمة فبالتاكيد يظهر انه منفصل من حيث الحقيقة
ولا يجوز العطف على التاكيد لان المعطوف في حكم المعطوف عليه فيلزم ان يكون المعطوف
تاكيدا ايضا وليس كذلك ولكن اذا وقع الفصل طال الكلام فحسن الانفصال
انتهى وفيه نظر اما اولا فلان الفصل قد يقع بحرف واحد كما في الاية المتقدمة
فالقول بحصول الطول بحت يعني من الواجب خارج عن الانصاف واما
ثانيا فلان الاختصار على ما ذكره استحسان فكيف يعارض الواجب فضلا
عن الرجحان واما ثالثا فلان الفصل بكلمة اقرب فاصل التاكيد الذي كان يليه
في التاكيد مما لا ينبغي ثم ان المصنف مرجح العطف على عاملين لانه ركيك ما سبق
في كونه بشرط شيء واجاز الفراء معمولي عاملين عطف على المجرور والظاهر فائدة
غيره رفعا للغلط وحمل العطف في كلام غيره على المعنى اللغوي كما في الجمل او حمل على
صنعة ابطال المحذوف تكلف بارد لا يدافع الغلط لو قدم المجرور عليهما اي
المرفوع والمنصوب لدلالة المجرور عليهما اي على احدهما على حذف المضاف
ولا يلزم العطف على ثلث فيهما اي في المعطوف والمعطوف عليه معمولي الكلام

والمظروف جوزه نحو في الدار زيد والحجرة عمرو وجوازه لورود السماع وقد جوز
غيره على الاصل من ان الحرف الواحد لا يقوى ان يقوم مقام عاملين ولذا منع
بجوازه مطلقا سيبويه وجمهور ولا وجه لتجويز الاخفش مطلقا وهو اي المعطوف في
حكمه اي المعطوف عليه فيما يجوز ويمتنع من الاحوال العارضة بالنظر الى الغير فيجيء او
مع نقصه الا ان يختص بسبب باحدهما فيختص المعطوف به نحو يا زيد والحارث وعمرو
وعبد الله وزيد فان سبب لزوم تجرد المنادى عن لام التعريف اعني لزوم اجتماع
اداتي التعريف لو لم يجرد مفقود في المعطوف وسبب بناء زيد كونه منادى مفردا معرفة
موجود في عمرو ولان عبد الله ما يصح ما زيد قائما ولا ذاهب عمرو ولا ذاهبا عمرو والا برفعه اي
ذاهب على ان يكون خبرا مقدما لعمرو اذ لو نصب في عطف على قائما لكان خبرا عن
زيد وهو ممتنع لخلوه عن الضمير الواقع في المعطوف عليه العائد الى اسم ما وتاكيد لو
بنفسه اي بغير المتبوع عند الشيخ بان يراد صريحا او بطلة التاكيد فيه تجعل التقرير
ثم قد يكون ذلك لحفظ العقد الاصلي وقد يكون لدفع ربة الى دفع التجوز او السهو وعدم
الشمول كما بين في الكافي ذلك يظهر عدم الاختصاص بالنسبة الى والشمول والصفات الكاشفة
وعطف البيان بقصد منهما الايضاح دون التقرير او لوازمه ونحو نفسي واحدهما المبين
اثنين وامثال الى التقرير فيما بحكم المتبوع وهذا معنى قول ابن الحاجب تقرير حاله
بالتصريح دون المطابقة المعتبرة في التاكيد ولا بد معه مثل اجمعين وكلاهما والصفات الكاشفة
على ما توهم اذ لا بد من الضمير المجموع بالمطابقة واخراج الضمير المؤكدة تحكم وهو اي

التأكيد لفظي تكرير اللفظ الاول والتنبيه اما بعينه نحو زيد زيد او بموازنه مع اتفاقهما في الحرف
الاخير نحو حسن بسن او ان اختلفا بمرادفه نحو ضربت انت وجرى التأكيد اللفظي في كل الكلام
اسم او فعل او حرف او مركب من هذه الاسم ظهر الخلل في تعريف ابن الحاجب وان امكن الجواب
ومعنوي اي التأكيد معنوي لو كان في المؤكد بنفسه وعينه وهما سلبان باختلاف
الصيغ والضمير لاختلاف الصيغ بالتذكير والتأنيث والافراد والتثنية والجمع نحو نفسه
ونفسها وانفسهما وانفسهم وكذا عينه الخ ويؤكد الضمير المرفوع المتصل بارزا او مستكنا
بهما اي بالنفس والعين بالمنفصل اي لا بالمنفصل نحو ضربت انت نفسك اذ لولا
ذلك لالتبس بالفاعل في المستكن وحمل عليه البارز طردا للباب واما غير المرفوع
المتصل فلا يجب فيه التأكيد بالمنفصل لعدم اللبس نحو ضربتك نفسك ومررت بك
نفسك وكذا يجب غير هذا في اجمعين واخواته لا يستقل بغير التأكيد وكل ولفظ فانه
الضمير لا يقع غير التأكيد الا ابتداء وقلما يقع كره وهو بالضمير نحو كله وكلها وكلهم وكلهن
واجمع واكتع وابتع وابصع بالمهملة او بالمعجمة وكلها بمعنى اجمع وهي بالصيغ نحو
اجمع وجمعاء واجمعون وجمع وكذا البواقي والثلث الاخيرة لا تذكر بدونه اي اجمع لعدم ظهور
دلالتها على معنى الجمعية ولا تتقدم هذه الثلثة على اجمع لو اجتمعت لانها اتباع له ويؤكد
بكل واجمع ما يتجزأ اجزاؤه حسا كالقوم ولو كان ذلك الافتراق حكما حكميا او حكما
من الشرع او غيره نحو اشتريت العبد كله اذ الكلية والاجتماع لا يتصوران الا في ذي اجزاء
فاذا لم يصح افتراقها لم يكن في التأكيد بهما فائدة غير انهما صفة لقوله ما يتجزأ وكلا

وكلتا وهما اي كلا وكلتا للمثنى تأكيد المثنى نحو جاءني الرجلان كلاهما والمرأتان كلتاهما
ولا يؤكد النكرة بها اي بكلا وكلتا فانه لا وجه لتخصيص بالذكر اذ لا يؤكد النكرة
كله غير المعارف باتفاق البصريين واما الكوفيون فجوزوا تأكيد النكرة اذا كانت معلوم
القدر نحو درهم ودينار ويوم وليلة لا نحو رجال ودراهم فاعد النفس والعين خلو
ارتباط الضمير الى كلا واجمع وكلا وكلتا بعد الاولين واحد الاكثر الكمي في اقتضاء الاجزاء
المؤكد وغير المثنى وكذا الاخيران لاختصاصهما بالتثنية واتباع اجمع في حكم اجمع وكان
اختصاص النفس والعين بالمذكر مجمعا عليه لم يذكرها بخلاف البواقي ولو قيل هما اي
المؤكدات المعنوية او بها اي المؤكد المعنوي لكان اوجه ولا يبعد ان يجعل بهما من بهما
وسهوا من ظن انه نسخ ولا يؤكد المظهر بالمضمر لكونه كالوصف فكما يجب ان يكون الموصوف
اعرف او مساويا فكذا المؤكد ويؤكد المضمر بهما اي بالمضمر كضربت انت واكرمتك
ومررت بك انت وبه وهو واما نحو زيد ضربته اياه ونحو اخوك لقيت زيدا اياه
بتقدير رجوع الضمير الى زيد فبدل عند النحاة وتأكيد عند الرضي لرجوعهما الى شيء واحد
وبالمظهر نحو انا تحققت كذا او مررت به زيد وعرانتم هؤلاء على قول وبدل لو فهو
اي التابع المقصود بالذات من النسبة فقط دون المتبوع فخرج ما عدا العطف
بحرف الاضراب فيخرج هو ايضا لان متبوعه مقصود ابتداء ثم بدا له فاعرض
عنه فقصد المعطوف فكلاهما مقصودان وهذا سهو لانهم قالوا ان معنى الاضراب
الاخبار الذي وقع من المتكلم لا بطريق القصد ولهذا صرف عنه بكلمة بل قالوا بدل الغلط

ثم اقسام ان يقصد المبدل منه ثم يقصد هو بعد الغلط وشرطه ان يرتقي من
الادنى الى الاعلى نحو هند بدر شمس وغلط صريح كما اذا اردت ان تقول حمار فسبق
اللسان الى رجل لسبب ان المقصود سبق اللسان الى غيره ثم تذكره تداركه ولا يقع
الاخيران في كلام الفصحاء وما وقع في كلامهم فهو الاضراب عن الاول المغلوط
فيه بدل الغلط لا فرق بين الاضراب وقسمي بدل الغلط الا في وجه التدارك
فالفصحاء يتداركون ببل فيسمى اضرابا والاوسط لا فيسمى بدل الغلط وان الغلط
والنسيان يقعان في كلام الفصحاء ولكن يضربون عنهما والاوساط يبدلون
فالوجه ان يزيد بلا غلطه وهو اي البدل بدل كل لو كان مدلول البدل عينه
اي عين مدلول المتبوع في الخارج بعينه في الجهة وان لم يكونا مترادفين
ولا متساويين نحو جاءني زيد اخوك وبدل بعض لو كان مدلول البدل
جزءا اي جزء المبدل مدلول المتبوع في الخارج ايضا كضربت زيدا رأسه وبدل اشتمال
لو دل بغير الدال عليه نائب الفاعل اي على مدلول البدل اجمالا دلالة اما
اجمالا ومجملا بغيره اي بغير كل واحد من العينية والجزئية نحو سلب زيد ثوبه
فان الثوب دل عليه اجمالا السلب اذ لا بد للسلب من شيء يعلم به نحو
مثل الجلد والثوب وهذا الصواب واما اختصار ابن الحاجب على الكلام
بينهما بغيرهما فيقتضي كون غلامه في جاءني زيد غلامه بدل الاشتمال وليس كذلك
بل هو بدل غلط والا اي وان لم يوجد احد الثلثة في البدل فبدل غلط سواء

كان

كان هناك غلطا وعمدا او نسيانا فيشمل الاقسام الثلثة المذكورة
بخلاف عبارة الكافية الا ان يتكلف ولا بدل نكرة من معرفة فالنعت
اي نعت البدل لازم لئلا يكون المقصود انقص من غير المقصود من كل وجه فلو
فيه صفة لتكون كالجابر لما فيه من نقص النكارة نحو بالناصية ناصية كاذبة
ولا يبدل ظاهر من مضمر كلا اي بدل كل الا من غائب لان ضمير المتكلم والمخاطب
اقوى واخص دلالة من الظاهر فلو ابدل الظاهر منهما بدل الكل يلزم ان يكون المقصود
انقص من غير المقصود مع كون مدلولهما واحدا بخلاف بدل البعض والاشتمال
والغلط فان المانع فيها مفقود لاختلاف المدلول بحال نحو اشتريتك نصفك
واعجبتني علمك واعجبتك حالك وضربتك الحمار وعطف بيان لو توضيح
اي متبوعه فخرج عن الصفة الكاشفة ولا يلزم من هذا كونه اوضح من متبوعه
لجواز حصوله بالاجتماع غير صفة فخرجت هي نحو اقسم بالله ابو حفص عمر ويظهر
الفرق بينهما اي عطف بيان وبدل من حيث اللفظ في يا هذا زيد بالتنوين
مرفوعا او منصوبا اذا جعل عطف بيان وبالضم اذا جعل بدلا وانا التارك
البكري بشر اذا جعل عطف بيان للبكري لجاز وان جعل بدلا لم يجز لانه في
حكم تكرير العامل فيكون كالضارب زيد وقد امتنع واما الفرق المعنوي
فخفي على متبع الاسماء المبنيات اختار جمع اشارة الى ان الكلام في الانواع
واما الكلام في المفهوم والحكم فقد سبق في صدر الكتاب وقد عرف

فى تعريف ابن الحاجب والمراد غير ما ذكر من المنادى واسم لا النبرئة وتابعهما
وهو منحصر بالاستقراء فى ثمانية ابواب والقابه اى القاب ما فى ثمانية ابواب المعرب
المبنى وسكونه لم يتعلق نواعه كما فى الاعراب لان حركات الاعراب مختلفة
فصارت حقايق وحركات البناء وسكونه متحد من حيث عدم دلالتها
على شئ ضم وفتح وكسر ووقف قد سبق التفصيل فى صدر الكتاب المضمر ما اسم
فحرفنا كاف نحو ذلك الى رابك وضع لذات متكلم او ذات مخاطب فان
الضمائر موضوعة بجزئيات باعتبار معنى عام وهذا معنى ما قيل الموضوع له خاص
والوضع عام بخلاف لفظ المتكلم والمخاطب فانهما موضوعان لمفهوم من الكليين
فكلاهما كانا او متكلم به او المخاطب به بخلاف فيها فانها متكلم اى كلام كان ومخاطب
كذلك او المتكلم من حيث يحكى عن نفسه او المخاطب من حيث يتوجه اليه الخطاب فيه انه
منقوض بنحو قلت انا كذا وقلت لانت الا ان يذهب الى تعدد الوضع و
اريد الاول واما قولك انت مخاطبا لنفسك فمجاز وبان لفظ المخاطب كذلك
الا ان يريد به غيرهما الا الثالث او غائب تقدم ذكره لفظا نحو ضرب زيد غلامه
وان كان ذلك التقدم تقدما معنى بان يكون الاصل فيه التقدم نحو ضرب غلامه
زيد وفى داره زيد واعطيت درهمه زيدا وضربت فى داره زيدا او يكون
فى مفهوم التقدم نحو اعدلوا هو اقرب للتقوى او مدلولا لسياق الكلام
التزاما كقوله تعالى لابويه لانه لسياق الكلام فيه فى ذكر الميراث علم ان ثمه

مورثا وقوله تعالى حتى توارت بالحجاب اذ العشى يدل على توارى الشمس فيلو عن
قوله تعالى انا انزلناه فى ليلة القدر اذ النزول فى ليلة القدر التى هى فى رمضان و
دليل على ان المنزل هو القرآن مع قوله تعالى شهر رمضان الذى انزل فيه القرآن و
كذا قوله تعالى ما ترك على ظهرها من دابة فان ذكر الدابة مع ذكر على ظهرها دال على
ان المراد ظهر الارض وكذا النون مع لفظه على ما فى قوله تعالى كل من عليها فان فيه ان بعض
الدال لا تاخر كيف يقال ان المدلول متقدم ذكره معنى من المناسب لما ان يجعل
من التقدم الحكمى وانما لم يذكره المصنف لان فى ذكره تناقضا اذ اشتهر ذكره فى قول
الرضى التقدم الحكمى ان يكون المفسر مؤخرا لفظا وليس هناك ما يقتضى تقدمه
على محل الضمير الا ذلك الضمير فقولنا فانه وان لم يكن متقدما على الضمير لا لفظا ولا معنى
الا انه فى حكم المتقدم نظرا الى وضع ضمير الغائب ثم قال فان قلت فاى شئ يحمل
لهم على المخالفة مقتضى وضعه بالضمير مفسرة عنه قلت قصد التعظيم والتفخيم فظهر من هذا
ان ضمير الغائب فى التقدم الحكمى مجاز فان قلت بانه لا يجوز ذكره فى التعريف
فهل له وجه فى الحقيقة قلت لا بد من تقديم مقدمة ان الحكم يأتى بمعنيين الا الاثر الثابت
للشئ منه قولهم حكم الشئ بعقبه وشرطه بسبقه ومصدر الحاكم مثل قولهم المستتر
فى حكم الملفوظ معناه النحاة يحكمون بالملفوظية لوجود الاثار فيه من كونه فاعلا
ومؤكدا ومعطوفا عليه بهما يحكمون بان المفسر المؤخر مقدم لوجود اثره و
هو صحة ذكر الضمير وهذا مبنى على كونه مجازا وهو فى غاية البعد وهو ايضا

لا يلزم في المجاز الاتحاد في الحواز ثم لا انت به فلا يلزم الحكم بالتقدم وهو اي
الضمير منفصل قدم لكونه مفهوما وجوديا والمستقل في التلفظ بين اهل اللغة كما اخواتك
وهو اي المنفصل مرفوع المحل اي انا الى نحن ومنصوب المحل كذلك كاياي الى اياهن
نزل الثقات بالمسبوق والا اي وان لم يستقل في التلفظ فمتصل نحو الزيدان ضربهما او
هو اي المتصل مرفوع كما ضربت الى ضربن او يستتر المرفوع المتصل في الصفة اسم فاعل او مفعول
وصفة مشبهة وافعل تفضيل مطلقا مفردا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا اذا لم يسند الى
الظاهر لعدم الصفة لا طراد بها واذا في صفة الغائب المفرد والغائبة المفردة اذا لم يسند
الى الظاهر والمضارع لهما اي عن الغائب والغائبة بالشرط المذكور والمتكلم اي انا واحدا
او غيره والمخاطب المفرد اي انا نحن ولم يذكر اسماء الافعال مع انه يستتر فيها مطلقا والامر
المخاطب المفرد مع وجوبه فيها اي فما دخاله في المضارع مع اختلافهما لفظا ومعنى وحكما
بعيد بخلاف النهي والامر الغائب ومنصوب كما ضربني الى ضربهن ومجرور كغلامي الى غلامهن بخلاف المتصل
المنفصل فانه لا مجرور له فالضمائر خمسة انواع والاولى عندي اربعة اذ لا اعتبار
للفظ ولا للمعنى هو اذ لا تعدد للمتكلم ستة ثم الاصل في الضمائر الاتصال فلا يجوز [illegible]
المنفصل الا عند تعذر المتصل لو من وجه والتعذر يا مور اشار اليها بقوله و بفصل
الضمير لو قدم على عامله نحو اياك نعبد اذ الاتصال لا يكون الا بآخر العامل او فصل بينه
وبين عامله بالا نحو ما ضرب الا انا ولو كان الا مقدرا نحو انما ضرب انا وعبارة
الكافية اعني او بالفصل لغرض في الشعر وله نحو جاءني زيد وانت واما انت

او زيد واسكن انت ولقيتك اياك او اسند اليه اي الضمير صفة جرت على
غير من هي له نحو زيد عمرو ضاربه هو فانه لو لم يذكر هو لتبادر الى المستتر راجع الى
عمرو لقربه فلما انفصل على خلاف الظاهر ان مرجعه خلاف وهو زيد وحمل عليه
نحو هند زيد ضاربته هي وان لم يلتبس طردا للباب والمراد بالجري ان يكون
خبرا او نعتا نحو مررت بهند برجل ضاربته هي او حالا نحو جئتني وجاءني
زيد ضاربته انت او صلة نحو الضاربها انت او زيد والمنفصل تاكيد لانه
لا فاعل بجوازه نحو الزيدون ضاربوهم نحن بلا ضعف وهذا النوع من الفصل
لغرض فاشترك مع سابقه فذكره عنده وعلى ابن الحاجب ان لا يذكره
مستقلا فضلا عن الفصل ولو كان المسند الى الضمير فعلا جاز الاتصال و
الانفصال لا يرتفع اصلا بالفصل الا في مواضع يسيرة بخلاف الصفة ووجه بيانه
في الرضي او كان عامله اي الضمير حرفا وهو اي المضمر مرفوع نحو ما انت [illegible]
المرفوع لا يتصل بالحرف في لغتهم بخلاف المنصوب نحو انك او كان عامل
الضمير معنويا نحو انا زيد لامتناع اتصال اللفظ بالمعنى او كان عامل الضمير محذوفا
مثل اياك والشر لامتناع اتصال الملفوظ بالمحذوف عكس ضرب بهند
الثلاثة ما نظرا الى العامل فان اللفظ مقدم على المعنى والثابت على المحذوف
ولما فرغ من مواضع وجوب الانفصال بين مواضع الجواز ثم الاولوية و
الاولى تقديم الاولى لقربه من الوجوب فقال واذا اجتمعا اي الضميران غير

مرفوعين الاول ان يقول بغير مرفوع احدهما اذ لو كانت لوجب الانفصال
نحو ضربتك اذ المرفوع كالجزء من الفعل فكأنه لم يتحقق الفصل فلو كان
احدهما اعرف من الآخر وقدم الاعرف فلك الاتصال والانفصال في الاخير
نحو ضربتنيك وضربتني اياك واعطيتكه واعطيتك اياه فان ضمير المتكلم اعرف
من المخاطب والاعرف من الغائب فاتصل الغير المرفوع لرجحانه في الاتصال
وكونه فضلة فبالنظر الى الاول يمكن اتصال الثاني والى الثاني يتعذر فيفصل
والا اي وان لم يكن احدهما اعرف او لم يتقدم فالانفصال في الثاني لازم نحو
اعطاه اياه واعطيته اياك للتحرز عن تقديم احد المتساويين او المرجوح وعند
انفصال الثاني يرجح الاول بالاتصال اي الانفصال اولى في خبر باب كان
اي الافعال الناقصة نحو زيد قائم وكنت اياه وكنته لكونه ذا جهتين اي لكونه خبر
المبتدا في الاصل وشبهه بالمفعول فبالنظر الى الاول يتعذر الاتصال لكونه عامله معنويا
والى الثاني يمكن كما في ضربتك والاصل اولى بالرعاية من الشبه والاكثر في الاستعمال
لولا انا انت بانفصال الضمير لكونه مبتدأ وعسيت انت ايضا بانفصال الضمير لكونه
فاعلا للفعل مقاربة واسمه في بعض اللغات لولاي بالاتصال وعساي
باتصال المنصوب فسيبويه تصرف في العامل يجعل لولا في هذه المواضع
فقط حرف جر وعسى بمعنى لعل لتشابههما في المعنى فالضميران على اصلهما
والاخفش تصرف في الضمير بجعله مستعارا من المرفوع كما في قولهم ما انا كانت

فلولا

فلولا وعسى على اصلهما ويجب نون الوقاية التي تقي آخر الفعل عن الكسرة
التي يخاف تجرد المخففة بالاسم وكسرة نحو لم يكن الذين وقل يحيى عارضة
بانفصال كلمة مستقلة فلم يحتج الى الوقاية مع الياء المنصوبة للمتكلم في الفعل ماضيا
ومضارعا وامرا مجردا عن نون الاعراب نحو ضربني ويضربني واضربني
وهذا او جزء اشتمل عبارة الكافية وتجوز نون الوقاية بمعنى لا تجب معها اي مع
نون الاعراب نحو يضربونني لان كراهة اجتماع النونين عارضت الوقاية
المذكورة ومع لدن وباب ان اي الحروف الستة المشبهة بالفعل محافظة على
الحركات البنائية والسكون وكراهية اجتماع النونين وحملا على الاخوات
ويختار نون الوقاية في ليت لترجيح المحافظة على نحو من وعن وقد وقط
وبما بمعنى حسب لترجيح محافظة السكون الذي هو الاصل في البناء على كراهة
اجتماع النونين فيما فيه حروفه وعدم المعارضة في الاخيرين فظهرت المحافظة
سبب مرجح لا موجب بخلافها الصيانة عن الكسر الفعل ولعل عكس
اي المذكورات فيختار رفعه تركي نون لثقل التضعيف كثرة الحروف وفي
التنزيل لعلي اعمل صالحا وقد اجاب الموجب قدم ضمير الشان لكونه ضمير المجهول
وعظم شانه وفائدته على ضمير الفصل الذي هو حرف في الصحيح والبحث عنه ههنا
استطرادي للاتحاد الصوري كحذف نون الوقاية التي هي حرف ايضا فان
البحث عنه راجع الى ضمير المتكلم فعلا او بسبب كحذفه ضمير الشان اي الضمير الذي

يعني ان ان وهو اي ضمير الشان ضمير غائب مفرد مبهم غير راجع الى شيء بعينه يجيء
الى الجملة بعدها ولا يقع بعده تابع ولا يذكر الا لابهام المفسر منه لان ذكر الشيء مبهما
ثم مفسرا اوقع في النفس من ذكره اولا مفسرا فلا بد ان يكون مفسره جملة خبرية
عطفا يعني به فلا يحتاج الى العائد لانه بطريق ويجوز تانيثه لو فيها اي في الجملة المفسرة
مونث عمدة ليحصل المناسبة لا لانه راجع الى ذلك المونث باعتبار القصة نحو قوله تعالى
فاذا هي شاخصة ابصار الذين كفروا والتذكير مع ذلك جائز وان لم يكن في الجملة
مونث فلم يستحسن تانيثه وان كان قياسا باعتبار القصة ولو كان فيها مونث فضلة
او كالفضلة نحو انها بنت غير ذلك لا يجوز تانيثه والقصة اي ضمير الشان والاستتار
وغيرهما اي الانفصال على حسب العوامل اي اقتضائها فان كان مبتدا نحو هو الله احد او اسما
نحو ما هو زيد سلطان كان منفصلا وان كان اسم باب كان ونحوه كان مستترا نحو
قوله تعالى كاد يزيغ قلوب فريق منهم وان كان اسم باب ان او اول مفعولي باب
علمت كان بارزا نحو قوله تعالى وانه لما قام عبد الله وقولك ان علمته يحق
على ما لا يخفى على احد وقيل حذفه منصوبا كقوله ان من يدخل الكنيسة يوما
يلق فيها جاذرا وظباء اما جوازه فلكونه في صورة الفضلة واما قلته وضعفه
فقيل لانه حذف ضمير الشان مراد بلا دليل عليه لان الخبر كلام مستقل وفيه نظر ويجب
حذف ضمير الشان مع ان المخففة مفتوحة كقوله تعالى واخر دعواهم ان الحمد لله رب
العالمين وذلك نحو لا وجود المكسورة المخففة مع تشابههما الفصل في النسبة

جائز جمع جوذر وهو ولد البقر الوحشي وظباء جمع ظبية

الا المفتوحة

جواب من سؤال مقدر وهو ان يقال كيف تقولان في هذا انه الضمير مفسر وهو يجوز لكونه مبتدا الاسم ان
في ذلك نحو قوله لام الابتداء فوجب منه بهذا الجواب

الا المفتوحة ولم يجد اعمال المفتوحة في الملفوظة مع كثرة الشبه فورد عملها في ضمير الشان
ثم حذفها وجوبا لئلا يفوت التخفيف لفظا ويقع بين المبتدا والخبر لو لم يوجد عامل
داخل عليهما نحو زيد هو المنطلق ولو وجد عامل كذلك نحو قوله كان زيد هو القائم ضمير
الفصل ليفصل بين كونه نعتا وخبرا في المواضع وهو اي ضمير الفصل مرفوع
منفصل مطابق للمبتدا اي في الافراد والتثنية والجمع والتذكير والتانيث والغيبة
والتكلم والخطاب والخبر اي ما من يقع ضمير الفصل بينهما معرفة لان الفصل انما
يحتاج اليه فيهما او افعل من لانه كالمعرفة لامتناع اللام وهو اي ضمير الفصل حرف
لا لانه على غير مستقل هو رفع اجنبي فلا يكون له حظ من الاعراب اصلا والتسمية بالضمير لكونه
في صورته وبعض البصرية يجعله اسما ملغى لا محل له بمنزلة ما الملغاة في انما وهذا يعلم
نظيره في الاسم والكوفيون يجعلونه تاكيدا لما قبله وفيه ان المظهر لا يؤكد بالمضمر ومنهم
اي ضمير الفصل لام الابتداء نحو انك لانت الحليم الرشيد واللام لا يدخل الا على الاسم
وغيره يجعله اي ضمير الفصل مع ما بعده فيجعلون مبتدا كما جاء في غير السبعة كانوا هم الظالمون
واه نون انما اغرق بعد فتح اللام فيكون اسما ضميرا على الشبه اسماء الاشارة
دلالة الاسم على المعنى به والاشارة حقيقية في الحسية بحاضرة فيخرج المفردات
والمعارف لان الاشارة فيها ذهنية وكون كلها حسية ونحو كلام اسم مجاز لغاية الظهور
محسوسة بهذا وما عطف على خبر المذكر المفرد قبل حال والعامل معنى الفعل المفهوم من
نسبة الخبر الى المبتدا هو ردها بان الخبر المجموع واسم ذهب الى جواز تقدم الخبر

بل جماعة من النحاة منهم ابن مالك جوزوه حالا من المبتدا وجعلوا العامل ما في ذا والوجه
جعله صفة بتقدير الموصوف على ما جوزه بعض النحاة وان كان خلاف المشهور ونظيره قول
صاحب التلخيص الفصاحة في المفرد وقد رد التفتازاني الكائنة في المفرد وقال الشريف
اصاب في ذلك رعاية جانب المعنى ثم قال فمن سمع هذا امثاله من التراكيب وراع
فيها جانب المعنى وان احوجتك الى زيادة تقدير في الالفاظ وهذا الاوجه ان يجعل اسم
الاشارة بمنزلة باب وفصل او خبر محذوف او مبتدا وذا مبتدا وللمذكر خبره و
يمكن ان يجعل ذا مبتدا ثانيا بتقدير هنا خبرا وللمذكر حالا من فاعل الظرف او العكس
والجملة خبر الاول وذان رفعا وذين نصبا وجرا لمثناه اي لمثنى المذكر وتا وتي
بقلب الالف ياء وته بقلبها هاء بغير صلة وتهي بصلة الياء وذه وذهي كته وتهي
وذي وتجيء على الاصل لكونهما بازاء ذا للمؤنث وتان وتين لمثناه وهذا يدل على ان
الاصل تا واولاء بالمد والقصر لجمعهما اي لجمع المذكر والمؤنث وانه في بعض النسخ مثناهما
اي ذان وتان بالالف مطلقا في الاحوال الثلث فيرد عليه قوله تعالى ان هذان
لساحران على قراءة تشديد ان ويدخل الهاء تنبيها على ما وبعض الاسماء
ما لم يجئ اللام آخرها نحو ذلك وتلك ويقع بينهما اي بين الهاء واسم الاشارة
القسم نحو ها بالله ذا او الضمير المرفوع المنفصل نحو ها انتم اولاء وقد وقع غيرهما
ويتصل باواخر بعض الاسماء حرف الخطاب يعني الكاف تنبيها على حال المخاطب
من التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع والدليل على حرفيته عدم حظه

من الاعراب اذ لا يمكن جعله فاعلا لاسم الاشارة لتباينهما وعدم القصد بالنسبة
واسم الاشارة لا يضاف وقيل لامتناع وقوع الاسم مقامها ومنع بشدة نحو افعل
ويجاب بان فيه دليل الاسمية وهو الاسناد اليه ولا يخفى ان هذا الكلام مع التسند
والالزام اثبات المقدمة الممنوعة وانه هذا فيصير اسم الاشارة مع حرف
الخطاب خمسة وعشرين اذ حرف الخطاب خمسة انواع لاشتراك التثنيتين
وكذا اسم الاشارة لاشتراك الجمعين فيضرب الخمسة في الخمسة يحصل ما ذكر
مثالها ذاك ذاكِ ذاكما ذاكم ذاكن وذانك واولئك وجاء افراد حالى
اسم الاشارة وحرف الخطاب مطلقا في جميع الاحوال سواء كان ما اشير اليه والمخاطب
مفردا او مثنى او مجموعا مؤنثا او مذكرا ونحوه وهي اي اسم الاشارة باللام والكاف
نحو ذلك والنون المشددة في التثنية نحو ذانك للبعيد وبالهاء نحو هذا او
الكاف نحو ذاك وهذين للمتوسط وبغيرها اي المذكورات من اللام والكاف
والهاء والنون المشددة للقريب ثم بفتح الهاء وهنا بضم الهاء وتخفيف
النون وهنا بفتح الهاء وتشديد النون وهو الاكثر وجاء بكسر الهاء للمكان
الحقيقي خاصة لا يستعمل في غيره مجازا والاول للقريب والطرفان
للبعيد اما ما عداها فيستعمل في المكان وغيره الاسم الموصول ما لا يتم جزء
من الجملة الا بجملة خبرية لا انشائية وعائد ونقص التمام لانه انما يتم لو كان
الاعراب بمجيء الموصول صلة وليس كذلك فالصلة لا ينحاب وبها

في المعرفة والجهالة وتفسير العائد بالضمير لانه عام لعائد المبتدأ كذا ذكره الفاضل
في الشرح وصغرت الجملة مع العائد من الالفاظ تصغير اللتيا والتي اي الداهية الصغيرة
والكبيرة والمحذوفة من قوله امر حالت كيت وكيت حذف اي العائد مفعولا
وفي مبتدا او مجرورا وقد اصاب في زيادة قيد الكثرة اذ لولاها لاوهم اختصاص
الجواز وهو اي الموصول الذي للمفرد المذكر والتي للمفرد المؤنث وجاء حذف
الياء منهما وحركة ما قبلها بالكسر اللذان واللتان بالالف رفعا وبالياء نصبا و
جرا والاولى كالالى جمع الذي من غير لفظه وقد يجيء للمؤنث والذين جمع الذي
من لفظه وهما اي الاولى والذين لاولي العلم خاصة بخلاف مفرديهما ومثنيهما
وجاء حذف نونهما اي اللذان واللتان للطول بالصلة وجاء الذون في جمع المذكر وجاء حذف
نونها ايضا ولو قدم لكان احسن واللاء بكسر الهمزة فقط واللائي بياء مكسورة فقط
واللاي ساكنة فقط واللاتي بهمزة وياء واللاتي بتاء وياء وكلاهما جاء للمؤنث وقد يستعمل
للمذكر واللواتي لجمع المؤنث والالف واللام اي مجموعهما كذا في شرح المفتاح
للشريف التفتازاني لا اللام وحده على ما هو المختار في حرف التعريف فعلى هذا
فالوجه ان يقول ال كمن وما كان اسما واحدا رجع اليه ضمير المفرد المذكر في قوله
وصلته اسم الفاعل واسم المفعول بسبب كان اي بمعنى انه من الجملة الفعلية لان
سبك اسم الفاعل مع فاعله كالفعل مع فاعله مبني على فعله وسبك اسم المفعول
مع نائب الفاعل كالفعل مع نائبه فهما في الصورة مفردان وفي المعنى جملة

الشراح بنوا حال الباء باضعف الوجوه وسكتوا عن من مع كونه احوج الى البيان
ونحن اولنا بها بثلاثة اوجه مترقيا من الاضعف الى الاقوى ~~منه~~

والحقيقة جملتان فلا يخفى تعريف الموصول اعلم ان العرب قد وضعوا التمرين
المتعلم فيما تعلمه وتدبره واختباره باب كيف بني فلان من فلان كذلك
النحويون وضعوا لاجل ما ذكر باب الاخبار بالذي فانه سبب لتذكير كثير
من مسائل النحو ومبران لعلمه يعرف به مراتب المتعلمين في الاستحضار وسرعة
الانتقال فاراد المصنف بيانه فقال واذا اخبرت بالذي اي بالموصول المذكورة من لفظه
في جملة لكن جرت العادة بالتمرين بالذي والباء للاستعانة اذ الموصول
مخبر عنه صدرت الجملة الثانية الموصولات مبتدات لكونها معلوما للمخاطب
وجعل ضميرها اي الضمير الراجع الى الموصولات كائنا محل المخبر عنه في الجملة الاولى من
باب التغليب لكونه ركنا اعظم من الكلام او الاخبار في الاول بمعنى الجواب
وفي الثاني بمعنى السؤال ونظرا الى المعنى والمآل دون اللفظ والظرفان
الموصول مع صلته دال ابدا على الوصف الذي هو مخبر في الحقيقة بخلاف
المسؤول عنه فانه دال على الذات في الغالب ولهذا لو قال الخبر عن
زيد في ضربت زيدا بالذي فيقال الذي ضربته زيد فيحصل الغرض ولكن انه
لم يطابق جواب السؤال لكن المطابقة حاصلة في المعنى والمآل على ما بيناه و
بها العبرة وكذا لو قيل اخبر بزيد في ضربت زيدا عن الذي فيقال الذي ضربته
زيد كان في غاية الركاكة والتعويل على هذا عندي ثم على الثاني واما الاول
ففي غاية الضعف لان فيه اخراج الباء من صلة المذكور مع كونه في غاية

والمخبر عنه على الاول والثاني بمعنى الماضي وعلى الثالث بمعنى الاستقبال ~~منه~~

ثم نقل عن النفس لانه يستلزم الجمع ولا يمكن ههنا كما لا يخفى على الفاضل ~~منه~~

نظير المطابقة المعنوية قوله تعالى ولئن سألتهم من خلق السموات والارض ليقولن خلقهن العزيز العليم
فان من خلق مسند في الظاهر فحقه في الحقيقة اذ معناه اخالق فلان ام خلق آخر ~~منه~~

النادر وفوت ... بعض مع كونها في غاية الشهرة وهو تغليب المغلوب على
الغالب واخر الخبر عنه خبرا عن الطرز تلك شروط الاخبار بالالف واللام لانتفائهما
عما سبق او لتعذر شيء مما ذكر تعذر الاخبار بالموصول كضمير الشان لوجوب
تقدمه على الجملة فيتعذر تقدير الذي وتأخيره والموصوف بدون الصفة والصفة
بدون الموصوف لامتناع جعل الضمير محلهما مقدرا واما مجموع الموصوف والصفة
فيجوز الاخبار عنهما نحو الذي ضربته زيد العاقل والمضاف بدون المضاف اليه
لان الضمير لا يضاف والمصدر العامل بدون المعمول لتعذر عمل الضمير فظهر ان نزل المصدر
او اجزاؤه فيه والحال والتمييز لوجوب تنكيرهما والضمير المستحق لغيرهما اي الموصولات وما
اشتمل عليه اي على ذلك الضمير لامتناع جعل الضمير المفعول لتحققه بلا بقاء ذلك الغير بلا ضمير وكذا ما
وقع في الجملة الاسمية الثانية لامتناع جعلها جملة وكذا المضاف اليه في الاعلام لعدم معناه
فلا يصح جعل الضمير محله وما عطف على الذي في قوله وهو الذي او على الالف واللام
اي من الموصولات لفظا وما كان مشتركا بين الموصول وغيره ذكره ... فعالنوع
الاضمار وتكثر الفائدة فيكون قوله الاستفهامية اي منسوبة الى الاستفهام بكونه
جزء معناها كلاما مستانفا بتقدير يكون او يجيء ولو زاد الواو لكان احسن
ويحذف الفها اي الف ما الاستفهامية مع الجار المضاف نحو كتاب م غلامك
والحرف نحو قوله تعالى عم يتساءلون للفرق بينها وبين الموصولة نحوه ولذا
لا تحذف في ماذا الموصول لاختصاصه بالاستفهام وتغلب الغنى معاد كمه

به نكرة فنعما بالسكت ... وشرطية نحو قوله تعالى ما يفتح الله للناس من رحمة فلا ممسك
لها وموصوفة اما بمفرد نحو مررت بما معجب واما بجملة كقوله ربما تكره النفوس
من الامر له فرجة كحل العقال وتامة غير محتاجة الى صلة وصفة وموصوف واستفهامية
اما بمعنى شيء او الشيء نحو قوله تعالى فنعما هي وصفة نحو مثلا ما اي مثلا عظيما حقيرا
او نوعا من انواعه ومن الموصولات من وهي كما في الوجوه الا في التامة والصفة
فمن لا يكون احد منهما وخصت من بالعالم وخصت ما بالا عالم فنحو منهم من يمشي
على بطنه ونحو ... بهما مجاز وفيه بحث وتحقيقه يعرف في المطولات ويقعان
اي من وما على الواحد والمذكر وغيرهما اي المثنى والمجموع والمؤنث ولفظهما مذكر
مفرد ويحمل عليه اي على اللفظ المذكر المفرد فيما كان معناه مثنى او مجموعا او مؤنثا كثيرا
من الحمل على المعنى ونظيره ثمرة الحمل في الصلة والصفة والخبر ولا يقعان اي من وما
موصولتين وموصوفتين معا بخلاف باب الذي فيقال مررت بالذي اكرمته
الظريف ولا يقال بمن اكرمته الظريف لانهما معرفتان موصولتين ونكرتان
موصوفتين فيمتنع اجتماعهما واي للمذكر وايه للمؤنث وهو اي كل واحد منهما
كمن في ثبوت الاربعة وانتفاء الاثنين فالموصولة نحو اضرب ايهم لقيت
والاستفهامية نحو ايهم اخوك والشرطية نحو اياما تدعوا والموصوفة نحو يا ايها
الرجل الا اي في مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية فالمستفهم به نقلت
الى الصفة فكانه لعظم شانه وكماله بلغ مرتبة لا يبلغ كنهها فيسئل عنه

واذا

والفا ونهاية ... حرف عند الموصول ... في المصحف ...

ويعرف كل واحد منهما من بين الموصولات فالم يحذف صدر حشوه
اي صلته سستا حا حشوا الا انها كالفضلة لان الموصول هو الاصل ح العمدة
كالمفعول ولهذا ابطال الاعراب للموصول فقط كما يقال الموصول والمضاف فمن
هذا نظر اصابة العرض ح كما التمام في تعريف الموصول وانما بني على الضم
لما لم يكمل بحرف من جهة الاحتياج الى محذوف منوي مختص بالغايات
نحو قوله تعالى ثم لننزعن من كل شيعة ايهم اشد على الرحمن عتيا ولم يذكرنا الموصوف
في نحو يا ايها الرجل سبيويه المنادى به قال سيبويه والاعراب انهم ح
جيد او لا يلي كل واحد من اي وايه الفعل الا المستقبل فلا يقال ضربت
ايهم في الدار بل اضرب او سأضرب قال ابن السراج لان ايا ما
بعض ما اضيفت اليه مبهم مجهول فاذا كان الفعل ماضيا علم البعض الذي وقع
به الفعل وزال المعنى الذي وضع له ومن الموصولات ذا بعد ما الكائن لما
للاستفهام كماذا صنعت فهو اي ماذا اما بمعنى ما الذي فالرفع اولى في جوابه
ليطابق السؤال في كونهما اسمية ويجوز النصب بتقدير الفعل المذكور
او اي شيء فالنصب اولى في جوابه ليطابق في كونهما فعلية ويجوز الرفع
على انه خبر محذوف ومن الموصولات ذو الطائية اي المنسوبة الى طي
وهي في اشهر اللغات مبنية لا تنصرف تقول جاءني ذو فعل وذو فعلا
ورايت ذو فعلوا وقد تعرب في التذكير والافراد وغيرهما اي التانيث

والتثنية

لان ما مبتدا وذا مع صلته خبره وجوابه مثلا كذا
مرفوع على انه خبر مبتدا محذوف اي مصنوعي
والذي صنعه

لان ذا ح يكون منصوب بفعل صنعت
وجوابه كتابة منصوب بتقدير صنعت

والتثنية والجمع مع الاعراب جمع مفرداتها حمل على الذي بمعنى صاحب نحو جاءني ذو
اعرف وهاتان ذواتا عرف وهؤلاء ذوو اعرفوا وذوات اعرف منهم
بقولك ذو للمذكر وذات مخصوصة للمؤنث ويوحدان في كل حال ومنهم من يقول
في جمع المؤنث ذوات مضموما في الاصول **اسماء الافعال** اي هذا اسماء
معاني الافعال لانه لا يفهم منها الافعال بل المعاني التي هي معاني الافعال المخصوصة فحذف
المضاف ايجازا او قد مر في صدر الكتاب وجه كونها اسماء فالاسم خبر محذوف
راجع الى الاسم فعلان التعريف للماهية لا للافراد ولا يمكن ادعاء العلمية او
لافعال مثلا رويد اسماء للافعال وقس عليها ما يجي من الاصوات و
المركبات واراد صيغ الجمع للتنبيه او لان الامر على نوع الافراد قطعي فهذا
المناسب فيما سبق ان يقول المفردات والموصولات كان بمعنى الامر قدمه
لكثرته او الماضي قيد بها قبل اف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع فالمراد به تضجرت
وتوجعت عبر عنه بالمضارع الحالي لان المعنى على الانشاء اي لي فيه ان
يقال فالانسب عنه والدليل على كونهما في الاصل بمعنى الماضي ثم نقلهما الى الحال
ويكفي في بيانها كونها بمعنى الفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم مقتضى الاعراب
واعراب المضارع عارض لمشابهته التامة المفقودة فيهما كرويد بمعنى
امهل وهيهات بمعنى بعد وفعال اي ما كان على وزنه من الثلاثي المجرد بمعنى
الامر كنزال من نزل من ضرب فقياس اي مستو الى القياس عند سيبويه

بشرط كونه منصرفا تاما فلا يقال نعام ولا لواذ ولكان عليه ان يذكرها ولا يرد
عليه انه لا يقال نخام وقعاد اذ لا يشترط في القياس السماع في كل الافراد وبين
شارح لب الالباب دليل سيبويه وصحح مذهبه فليرجع اليه وفعال صفة مع
مؤنثة كفساق بمعنى فاسقة قدمها لتحققها بالتشبيه كالفاظ المصدر المؤنثة
فان الرضي شكك فيه ومصدرا مؤنثة كفجار بمعنى الفجرة وعلما للاعيان لا للمعاني
كالعلمين جمعه اشارة الى كثرة الافراد ومؤنثا المقصود احترازا عن غير مؤنث نحو
الاول في الزنة والمبالغة الثابت بمعنى الاصل في الثاني والمعنى فيها ان جهتي الشبه
مختلفان فلا يتجه فيه ليس وانه يخالف ما ذكره في باب المنادى المفرد المعرفة
وذا بها كان على الاعلام المؤنثة يعرب في لغة تميم كحذام وقطام الا ما في
اخره راء كان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه كحضار لانهم حرصوا على الامالة
لاسيما في ذوات الراء والمصحح لها الكسر فالتزموها وقيل لان الراء حرف
مستثقل لكونه مكررا مخرجه كالكسرتين فاختير فيه البناء لانه اخف او سلوك طريقة
واحدة اسهل من سلوك طرائق مختلفة وفيه ان هذا يقتضي اختيار الفتح
وفيهما انهما يقتضيان عدم اختيار البناء بل ينافيانه اللهم الا ان يقولوا
ما ذكر للحجازيين يوضح ما ذكره لكنه ينبغي الان يقولوا هو ضعيف لا يبلغ
درجة الايجاب لا يفهم ما ذكرنا والحصر بالاصل دون التضمين الاصوات
في عرف النحاة كل لفظ حكي به صوت غير موضوع لمعنى بدلالة تنكيره واعتباره

على اللفظ

على اللفظ سواء كان لحيوانات او جماد والحكاية اما بنفس المحكي عنه نحو قال زيد غاق
او نخ او اخ واما بما شابه نحو قال الغراب غاق او غاق صوت الغراب او قلت
غاق قاصدا اصدار ما شابه صوت الغراب عن نفسك من غير تركيب النحو وتخصيص
الحكاية باخر القسم الثاني وهم انه لا يشملها فكل معنى وحكى والغرض الاصطلاحي للنحو معرفة
التراكيب فاخراج ما وقع فيها وادخال ما لم يقع غير معقول مع انه يتم لم يجعلوا
بحثا ذكروا التفصيل ما لم اسم الاصوات بوجه تسليم الاول مردود بان الصوت
في عرف النحاة اعم من الاسم وهو الاكثر الحكي وبهذا الاعتبار عد من افراد الاسم
وغيره الكلمة وهو ما صوت للحيوانات او صدر عن طبع وبهذا الاعتبار لم يقبل اسماء
الاصوات وبانه ح يعتبر القسم الثاني واحدا سهوا اذ انه في نفسه صوت والداخل
في الاول حكاية ثم قال الداعي سبب بناء الاصوات غير المحكية هو انتفاء التركيب
وفيه انه مذهب مرجوح والمختار مذهب الزمخشري كونه غير المركب معربا هو قوله او
بل بجوازه في نحو زيد مع امتناعه في نحو ابن وفي المحكية كونها حكاية
عنها او عدم عرف ما فيه من جهتين والذي عندي انه لانه اما او لتعذر الحكاية عن
الصوت بنفسه فقصدوا غاية الابانة فمنعوا عن الاعراب لئلا ينتقض
آخر نحو غاق في التركيب بالكسر لامتناع الساكنين فالاعراب يقدر كطوط
بفتح الهاء وكسرها وسكون القاف حكاية وقع الحجارة بعضها على بعض او صوت
به المباشر كخ بفتح الهاء وسكون الجيم لزجر الغنم قال بعض النحاة هذا القسم واخل

اشارة الى ان اللفظ بالشرف فيه
من نحو من وعن حرف اسما

في اسماء الافعال وارتضاها الرضي وارتكانه يحتمل لو خولد فرحه بابي قسم
ثالث للصوت وهو لفظ غير موضوع لمعنى ودعوى الانسداد وان علا صيتها بالطبع
كنخ عند الاناخة وفي ... واه للتوجع واوه ... وهذا القسم ليس
بكلمة وحكم آخره على ما يقتضيه الطبع فانه لا حكم ولا اصل في القسم الاول وقد سبق
الكلام فيها. المركبات المعدودة من المبنيات منها ما صار اسما واحدا
كبعلبك وسيبويه وبهذا الاعتبار عده من اقسام الاسم ومنها ما بني على
حاله كخمسة عشر والمراد بها جزئيه وهو كل كلمة ما تلفظ ركب من كلمتين او
فعلين او حرفين او غير موضوعين او مختلفين في الاصل محلا اما بلا نسبة
تعلق بعضهم من ظاهر التركيب فخرج نحو قام زيد وعبد الله وتأبط شرا
فلو كان يتضمن الجزء الاخير حرفا عاطفا او جارا بنيا قبل اما الاول فلوقوع آخره
في وسط الكلمة الذي ليس محلا للاعراب واما الثاني فلتضمنه الحرف فبنيا لانهما كلمتان
بلا حرف لدلالة جزء اللفظ على جزء المعنى وانه يلزم عدم الانحصار في البناء
على ما سبق بيانه والذي عنده راه التضمن حجرين معا فلذا بنيا باب حادي عشر
يريدها دون العشرين وفوق العشرة سواء اريد التعدد وهو احد عشر
واحدى عشرة الى تسعة وتسع عشرة والتضمن فيه ظاهر او الواحد من المتعدد
وهو حادي عشر الى تاسع عشر وتضمنه ليس ظاهرا اذ ليس المعنى حادي وعشر
فوجه ان القياس ان يكون المفرد من المتعدد اسما على حقيقة الفاعل

منتقا

قال الرضي الاول ما ركب ... جزء المركب لا لفظه

منتقا من ذلك المتعدد وهم يفسرون ذلك في احد عشر واخواته فاضطروا الى
ان يوقعوا الصورة اسم الفاعل على اول الجزئين ليكون من اول الامر الى المراد
المفرد من المتعدد لا التعدد وعطف الثاني فيكون على تلك الصورة ومن حيث
المعنى على العدد المشتق هو منه ثم حذف العاطف في نحو حادي عشر وبني
في نحو حادي وعشرون والمعنى واحد الا اثني عشر واثنتي عشرة فان الاول
منها معرب وقيل جاء بابا الشبه تجري واحدا وهم الذين يقولون
باعراب نحو هذان واللذان وان حذف النون على مجاز المضاف والباس
المحذوف الا انه لم يشتمل الاخير جزءا اعرب المركب ومنع من الصرف
لكونه كلمة واحدة واوله جزء حقيقيا فلم يحتج الى سبب البناء وسكنوا
آخر الاول اذا كان حرف لين نحو معدي كرب وفتحوه في غيره تخفيفا وبني
او غير ان يكون له الثاني جزءا قبل التركيب احترازا عن نحو سيبويه ونحو بعرب
المركب الذي لم يتضمن الحرف مضافا جزؤه الاول الى الثاني في الصورة تشبيها
بنحو عبد الله على صرف الثاني في بعض اللغات بناء على عدم شرطها التركيب
المانع من الصرف. الكنايات ثم يعرفها لانها على معناها اللغوي هو
يعبر عن شيء معين بلفظ غير صريح في الدلالة عليه لغرض كالابهام على السامع
ونحوه غير انها بمعنى ما يكنى به والمراد بعضها الان بعضها معرفة كفلان وفلانة
ونحو وبعضها من غير هذا الباب كضمير الغائب كيت وذيت بحركات

لوضع منه في بعض الصور الفاعل
في حقيقة والمعنى صح

الفاء ولا يستعمل في الاكثر الا مكررين بالواو العاطفة للقصة اي كناية عن القصة نحو قال
كيت وكيت وكان من الامر ذيت وذيت وبناؤهما لكونهما عبارتين عن الجملة
التي عرفت من انها لا اعراب لها ينبغي ان يذكر كاين فانه مبني ايضا بمعنى كم الخبرية والحقيقة
كاف التشبيه دخلت على اي وصار المجموع اسما واحدا مبنيا على السكون وآخره نون
ساكنة لا تنوين خطا يكتب بالنون ولكن قدمه او لو اخر عن مباحث كم يلزم
تباعد المتلازمين ولو قدم في مباحثه فقط كابن الحاجب يلزم الفصل بين كم
ومباحثه وكم للعدد وجاء كذا كناية عن غير العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن
يوم الجمعة مثلا فلما كان كم بحسب المعنى محتاجا الى التمييز فرقوا بين تمييزهما في الاعراب
تمييز ابهامهما ومميز كم الاستفهامية منصوب مفرد حملا على مميز العدد الوسط
فان خير الامور اوسطها ومميز كم الخبرية بسبب مجاوزة كانت لانها للتكثير
باعتبار المتعلق بتمييز ابهامهما مجرور بالاضافة مفرد تارة ومجموع اخرى لانها
نقيضة رب او شبيهها فحملت عليها اي في الجر ومميز العدد المضاف بعضه مفرد
وبعضه مجموع فحملت عليهما وفقا بينهما وقد يحذف اي مميزهما بقرينة ويدخل
من البيانية فيهما اي في المميزين جوازا او يجب دخول من فيهما لو فصل بينهما وبين
مميزيهما بفعل متعد لئلا يلتبس المميز بمفعول نحو قوله تعالى كم تركوا من جنات
ولهما صدر الكلام اي لهما صدارة الكلام لانها للانشاء فلا بد ان يعلم من اول
الامر انه من اي نوع من انواع الكلام ويقع كلاهما الاستفهامية والخبرية

ما ولي

مبنيا على الفتح او الكسر والوجه ان يقول او كل يقع مجرورا بحرف الجر او المضاف
نحو غلام كم رجلا او رجل ضربت او المجرور بالحرف نحو بكم رجلا او رجل
مررت قدمه لرعاية التناسب اذ الجر يناسب النصب في كونهما علامة الفضلة
والنصب يناسب الرفع في الاشتراك بين الاسم والفعل واما الجر و
الرفع ففي غاية البعد ولرعاية الترقي من الاضعف اعني الجر لعدم وجوده
في المرفوعات الى الاوسط اعني النصب لكونه علامة الفضلة ثم الى الاقوى
اي الرفع لكونه علامة العمدة ومنصوبا وجوبا بفعل ينبغي ان يزاد او شبهه بعده
بعد كل واحد منهما غير مشتغل ذلك الفعل او شبهه اي بكل واحد منهما اي تعلق به
لا في ضميره ولا في متعلق ضميره وعمله بحسب المعنى نحو كم يوما ضربته ورجلا ضربت
وجاز النصب على شريطة التفسير مثل كم رجلا ضربته والرفع على انه مبتدأ
او خبره ولا اقتضى الصدر لم يجز دخول في الشريطة التخصيص فالنصب
على شريطة التفسير والا اي وان لم يكن كل واحد منهما مجرورا او منصوبا وجوبا
وجوازا فمرفوع لكونه مجردا عن العوامل اللفظية خبر لو كان كل منهما ظرفا
يكون مميزه ظرفا نحو كم يوما سفرك فانه لوجود فيه والا اي وان لم يكن ظرفا
فكل واحد منهما مبتدأ نحو كم مالك هذا الا فرق على مذهب سيبويه فانه يجر
عنده معرفة عن نكرة منفية الاستفهام وعند غيره خبر مقدم وكذا اي مثل كم
في وجوه الاعراب اسماء الاستفهام والشرط لكن لا احتمال الرفع على الخبر

في من وما الاستفهاميتين لامتناع ظرفيتهما وكذا في اسماء الشرط اذ لا يقع
الا الفعل بعدها لا المبتدأ او ما هو مقدم الظرفية منها كمتى واين واذ واذا
لم يجز بجار نحو من اين منصوب على الظرفية ابدا وترك بيان الوجوه في مثل
كم غلمانك باجوبة خالية لانه في صدد القواعد لا في بيان اعراب الابيات
الظروف المعدودة عند النحاة في باب البيان ترك الامر الى ما كان واضحا
وهو اي الظرف مطلقا معربا ومبنيا لغوا او حرفا جارا او مجرورا مستقر اي مستقر فيه
معنى عامله ومتصل اليه حمله وضميره واعرابه فيقع ركنا وفضلة لو تعلق ذلك الظرف
بعام كالكائن والحاصل والموجود والمستقر فانه عام لكل الموجودات
حذف من اللفظ نحو في الدار زيد وعمرو من فاعل والا اي وان لم يكن متعلقا
بعام محذوف سواء تعلق بخاص نحو زيدا كل في الدار او عام ملفوظ نحو كائن
ولم يكن له فالظرف لغو فضلة مستغنى عنه ابدا لا ينتقل اليه شيء من الثلاثة
المذكورة ولا له اعراب في نفسه واما النصب المحلي في نحو مررت بزيد
فلمجموع المجرور فقط اذ الجار آلة ووسيلة في افضاء معنى العامل اليه فهي اذن من جهة
العامل فكيف يكون من جهة المعمول فقول بعض المعربين الجار والمجرور
منصوب المحل مسامحة او تجوز بتسمية الكل باسم الجزء ومنها اي من
الظروف المبنية ما قطع بحذف خبر الظروف وما شبهها عن الاضافة او سابقة
قطع اضافته بحذف المضاف اليه بما عوض عنه فكانها لم تقطع فعرب وهو

وهو في غير الظرف كثير نحو قوله تعالى وكلا ضربنا له الامثال وفي الظرف قليل
نحو قوله وكنت قبلا اكاد اغص بالماء الفرات والمعنى في الحالتين واحد
وقال بعضهم المحذوف منوي كما في المبني ونسي في المعرب وقال الرضي الحق
هو الاول كقبل وبعد وتحت وفوق وامام وقدام ووراء وخلف واسفل
ودون واول ومن عل ومن علو ولا يقاس عليها بعضها نحو يمين وشمال
لاحتياجها الى المحذوف وعلى الضم لتعويضها باقوى الحركات وتشبيه في مثل
الظروف المقطوع عن الاضافة في البناء على الضم لا غير وليس غير للاشتراك
في العلة المذكورة وقيل تشبيها بالغايات في شدة الابهام فيه فافهم من عدم
الاحتياج ولو قيل في الاحتياج الى الواسطة وتشريفها بناء غير مقارنته
بلا وليس اذ لم يسمع في غيرهما وحسب للاشتراك المذكور انفا وقيل تشبيه
بغير في كثرة الاستعمال وعدم تعرفه بالاضافة وهذا من الغرائب اذ فيه
تنازع عجيب ما مر غير مرة والاستعانة من مستعير المستعير وسؤال من سائل
السائل الفقير وعدول من اقوى المشابهة وهو اتحاد المعنى او وسطها
وهو الابهام الى الادنى وهو كثرة الاستعمال او ثبت وهو وهم ومن الى
الاصل الى الفرع اذ عدم التعرف فرع الابهام على زعمهم ولغونه توسط
غير المتحقق مشابهته حسب الغايات بل توسطها الغير المتحقق مشابهته
بالحرف كما ذكرنا ومنها اي من الظروف المبنية وترك ها الف حيث

للمكان المبهم وتضاف الى جملة اسمية او فعلية اضافة او زمانا الاكثر وقد تضاف
الى المفرد كقوله اما ترى حيث سهيل طالعا فيعرب بعضهم لزوال علة البناء
وهي الاضافة الى الجملة المعهودة من مبنى الاصل والاشهر بقاؤه على بنائه
لشذوذ الاضافة الى المفرد ونفس الاضافة الى الجملة لا توجب البناء لتخلفه
في صورة كثيرة بل لزومها وعند تحقق معناها نحو حيث ما تجلس اجلس بناؤه
لتضمن معنى ان واذا عطف على حيث للزمان المستقبل ولو دخل اذا غيره اي
غير المستقبل يعني الماضي نحو اذا طلعت الشمس ونحن لنا اذا اذا له راجح الى غيره كقوله تعالى
اذا بلغ بين السدين وفيها اي اذا معنى الشرط ولذا اختير معها الفعل لمناسبة
الشرط الفعل ولم يجب كان ولو لعدم تاصله فيه وقد تجرد اذا من معنى الشرط
الظرفية كقوله تعالى والليل اذا يغشى ويستعمل اذا للمفاجاة بلا تقدير في غيره و
يجوز نحو اذا القوم زيدا اذا القعد عمرو ومنعه الرضي لعدم المناسبة وجاء
اذا للمفاجاة فيدخل المبتدأ غالبا عدل عن اللزوم لئلا يناقض ما سبق
في باب الاشتغال وتاويله بالغير لتعسفه واذ للزمان الماضي وان دخل
غيره اي الماضي كقوله تعالى واذ يمكر بك الذين ويدخل الجملتين الاسمية والفعلية
على السواء لعدم معنى الشرط ولو قال ويستويان لكان اظهر وقد تقع اذ للمفاجاة
نحو بينا عند فلان اذ طلع رجل فيدخل على الماضي واين وانى للاستفهام والشرط في
حال تسمية الدال باسم بعض المدلول للمكان ومتى فيهما اي في الاستفهام

والشرط

والشرط وايان استفهاما ماكلاهما للزمان المبهم وكيف استفهاما للحال بمعنى الصفة
لا الزمان وهو جار مجرى الظرف لانه بمعنى على اي حال فان كان بعده اسم فهو
خبر نحو كيف انت وان فعل غير ناسخ فحال نحو كيف جئت وقوم الاحوال لها
على سبب البناء في الظروف ومذ ومنذ ذكرهما في الظروف وان لم يكونا ظرفين
لمشابهتهما في الدلالة على الزمان اما كانتا بمعنى اول المدة فيليهما المفرد لا المثنى
والمجموع الا ان يؤول بالمفرد نحو ما رأيته مذ اليومان الفذان صاحبا
فيهما اي زمان المصاحبة المعرفة الاولى ان يقول المعين ليتناول نحو ما رأيته مذ
يوم القيامة فيه لانه لا فائدة في جعل الوقت المجهول اول مدة فعل لعلمه او
جميعا او بمعنى جميع المدة فيليهما اي الزمان المقدم بانه مفرد او مثنى او مجموع
وقد يدخل على الفعل نحو ما رأيته مذ سافر وقدمه لظهور احتياجه الى المحذوف
والمصدر نحو مذ سفره وان مخففة نحو مذ ان سافر وان مثقلة نحو مذ
انه سافر ولم يكتف بواحد لاحتياجه في الشمول الى التكلف البعيد فيقدر زمان
مضاف وهو اي كل واحد منهما مخبر عنه بما بعده خلافا للزجاج فانه عنده خبر عما
بعده ويلزم كون المعرفة خبرا عن نكرة نحو مذ يومان فلضعفه لم يذكره المص
ومنها اي من الظروف المبنية قد عرفت ما فيه لدى بالف مقصورة
ولدن بضم الدال وسكون النون وقد اتى على خفة فلذا زاد ولم يكتف
بحرف العطف لدن بفتح الدال ولدن بكسرها ولدن بفتح اللام او ضمها

وسكون الذال وكسر النون ولدن بسكون الدال ولد بضم اللام ولد
بضم الدال كلها بمعنى عند وقط بفتح القاف وضم الطاء المشددة في اشهر اللغات
للوقت الماضي وعوض بفتح العين وضم الضاد في المشهور للزمان المستقبل
المنفيين فعلهما كلاهما بمعنى ابدا واذا اضيف عوض اعرب نحو عوض العائضين
اي دهر الداهرين والدهر الذي بقي على وجه الدهر وجاز الفتح اي البناء على الفتح
في الظروف مع الجملة نحو قوله تعالى هذا يوم ينفع الصادقين صدقهم فيمن قرا بالفتح
لاكتساب البناء من المضاف اليه بلا واسطة ولم يجب لعدم اللزوم وعدم
اضافة اذ كقوله تعالى من خزي يومئذ فيمن قرا بفتح الميم لاكتساب
بواسطة وكذا في جواز البناء على الفتح مثل وغير مع اضافة ما وان وان
بسبق جواز زيادة وسبب البناء ما ذكر من الاكتساب المذكور لا المشابهة
للظروف المذكورة كما عرفت بل على سبب الايراد في الظروف فما سبق فيها اي
مثل ما قام زيد وان يقوم وانك تقوم واقوم غير ما تقول وان تقول وانك
تقول اعلم ان للاسم تقسيمات متداخلة باعتبارات مختلفة تقسيمه الى المعرب
والمبني باعتبار اختلاف آخره باختلاف العوامل وعدمه وقد فرغ منهما والى المعرفة والنكرة
باعتبار الاشارة الى معين وعدمها والى المؤنث والمذكر باعتبار وجود
العلامة وعدمها والى المثنى والمجموع والمفرد باعتبار دلالته على اثنين او
اكثر وعدمها والى المتصرف والجامد باعتبار الاشتقاق وعدمه والى المصدر

والمتصرف الى المصدر والفاعل والمفعول والصفة والتفضيل باعتبار اختلاف
معانيه فاراد المصنف ان يبين هذه الاقسام لكن ترك منها المفرد والجامد لكونهما
سماعيين ومعرفتهما على التفصيل يحصل من اللغة وعلى الاجمال من مقابليهما
وزاد اسماء العدد لان لها احكاما مخصوصة من جملتها مخالفتها
الاسماء في التانيث والتذكير ولذا ضمها اليهما موخرا عنهما وقدمت
عن هذه الاقسام سوى المتصرف لانها من المبادي
كالتقسيمين الاولين ولكون الاحتياج الى الاول اشد قدمه وانما قدم المعرفة
والمؤنث وجود بين داخلين تحت الضبط قدمهما وعلى مقابليهما كالمفرد
والجامد لكن فيهما نوع خفاء فذكرهما بخلافهما واما من مباحث المعرب كالتعجب
والبحث عن المتصرف من حيث العمل من النحو ومن حيث الصيغة من الصرف وقد ترك
المص المعرفة ما الاسم فيه بعينه فقط كالمضمرات والاعلام والمبهمات فان الاشارة في
داخلة في وضعها او مع غيره كالمضاف وذي المجاز وكذا في اللام والمنادى
فالاشارة خارجة من وضع هذه الثلثة حاصلة بالمجاورة واما او في
هذه الثلثة فكما لطريقة الجمع بين الحقيقة والمجاز على مذهب الشافعي او عموم المجاز
او وجود معنى مشترك وقرينة اشارة ذهنية الى معين عند المخاطب من حيث
انه معين فخرج نحو اسد فانه وان كان فيه اشارة الى حقيقة معينة لكن
لا من حيث التعيين بخلاف اسامة بدل تعريفها الكافية لعدم تناولها

المعرف باللام والنداء والاضافة لما عرفت ومعنى اي المعرفة ضمير المتكلم
فضمير الحي طب والغائب فالاعلام الشخصية كزيد والجنسية كاسامة وسبحان
فالمبهمات اسماء الاشارة والموصولات فالمعرف باللام العهدية والجنسية
المنقسمة الى الاربعة والمعرف بالنداء كيا رجل والمضاف معنوية لم يتوغل
بالابهام مستندا الى احدها بالذات كغلام زيد او بالواسطة كيد غلام
زيد كهو خبر مبتدا محذوف وبان في التوبيخ ما دخله الفاء فتعريفه
النقص لما قبله وما فيه لو اوقف ودو في بعد البعض المخالفة لما سبق قد نقل عن
سيبويه وجمهور لما كان ما عدا العلم معلوما حدا وحكما خص العلم بتعريفه
العلم في اصطلاح النحاة ما اسم موضوع لا يتناول غيره راجع الى واحد معين
فخرج غير العلم لو وضع لاحد فدخل الاعلام المشتركة فان تناولها باوضاع
بخلاف تناول نحو انا وهذا ومن فانه يوضع لاحد عام يعني نحو ان اسامة
غير داخل في هذا الحد الا ان يدعى ان تناوله للافراد مجازه وتجد شته عدم العرق
في الاستعمال بينهما وبين اسد فالحق ما قاله الرضي وابن الحاجب ان
تعريفه مثلها تقديري كعدل عمر لامور لفظية مثل امتناع اللام ومنع
الصرف وهو اي العلم اللام وجوبا او تثنية او جمع بعد العلمية نحو الزيدين
والزيدين واما حال العلمية كابانين بجلبين معلقا بين وعرفات
فلازم وسمي اي العلم اي جعل العلم علما بها اي باللام كالنجم غرصفة

حالا

حال من غائب لفاعل ومصدرا او تغليب في جعل العلم غالبا في معين بسبب كون العلمية
لغلبة الاستعمال لا بوضع واضع معين بها اي باللام كالبيت للكعبة وجاز دخول اللام
لو سمي بها اي باللام او بدونها صفة كالحسن قال الرضي وهذا ليس بكلي اذ لا يقال
المحمود والعلاء ومصدر كالفضل فيما علما بها لتنبيه اللام ولو جعل لفظ مبني علما اي
نقل فالحكاية على بنائه غالبة وقد يعرب نحو ليت شعري جعل منسي علما النحو اي
لغير لفظ فالاعراب واجب كما سمي رجل بليت والنكرة في الاصطلاح ما سواه
اي سوى ما ذكر من اقسام المعرفة المؤنث في عرف النحاة ما اسم فيه التاء ولو
كان ذلك التاء مقدرة نحو نار وعقرب قال ابن الحاجب في الايضاح حكم بان
التاء مقدرة في نحو هذا ان كانت في الثلاثي او فيح وقال الرضي واما الزائد على
الثلاثي فحكموا فيه انه بتقدير التاء قياسا على الثلاثي اذ هو الاصل وقد يرجع التاء
فيه انه شاذا نحو قديمة ووريئة ظهر اذ حال نحو عقرب في اللفظ مخالف للفعل
والنقل والالف المقصورة نحو حبلى او ممدودة نحو حمراء والمذكر ما اسم عداه اي
لم يكن فيها احدى الثلث في هذا التعريف ابحاث الاول انه ان اريد بالتاء
تقصيرها بالوقف تخرج نحو صافنات واخت وبنت وان اريد المطلق
فلا بد من التقييد بعدم الاصالة وان لم يقيد بالاخر دخل نحو قربات وتكلان
وان قيد بالاخر الحقيقي خرج ضاربتان وان بمعنى الكوه بعد الاصول خرج نحو
اخت وان اريد بها التاء لزم ان يرد الثانية من المؤنث صيغة موضوعة

كوجاءت وبا نحو نغربن ونون نقرنبا وتاء نحو بنت وهندكا وكلتا
وثنتان وكلتى والف في هذا المذكر والثالث ان الالف قد يكون للالحاق
فان اريد المطلق فلا منع وان اريد التانيث يلزم الدور والجواب انا
نريد الاعم من الحقيقي والحكمي بنو الاصول نقدر التاء في الامثلة المذكورة
ونمنع التانيث بالصيغة طرد الباب وحفظا لقاعدة التسهيل والضبط و
نريد بالالف ما استعمل في منع العرف وذلك معلوم باستقراء العرب
ويمكن ان يقال التعريف لفظي يراد به التعيين لا التحصيل فلا دور وهو اي المؤنث
حقيقي لو كان بازائه اي بازاء مسماه ذكر من الحيوان كامرأة بازائها
رجل وناقة بازائها جمل والا اي وان لم يكن في مقابله ذكر من الحيوان فالمؤنث
لفظي كظلمة وعين ولو اسند المشتق فعلا او غيره الى ضمير المؤنث مطلقا حقيقيا
او لفظيا سوى نحو طلحة اي علم المذكر فانه لا يجوز التاء في الفعل المسند الى
ضميره لا يقال طلحة جاءت او الحقيقي عطف على ضمير المؤنث اي المسند المشتق
الى فعل المؤنث الحقيقي غير الجمع او ضميره واقل في ضمير المؤنث وحال الجمع سيجيء وينبغي
ان يزيد مع لا فصل بينهما لجواز نحو سار الناقة بلا تاء بلا فصل بين المشتق
والحقيقي احتراز عن نحو جاء القاضي اليوم امرأة فالتاء لازمة في المشتق
نحو الشمس طلعت وجاءت هند ولو قال فالتانيث يشمل نحو يا هند
اضربي ونفربن لكان صوابا وجاز التاء في غيره اي في مؤنث غير ما ذكر

من غير

وجاءت هند

من غير المؤنث الحقيقي بلا فصل سواء اي سوى نحو طلحة استثناء من غيره
فانه لا يجوز التاء في مسنده امثلة طلع الشمس او طلع وجاء اليوم هند وكذا
في جواز التاء ظاهر الجمع مطلقا واحده مذكرا او مؤنث حقيقي او لفظي نحو جاءت
الرجال وقال النسوة سوى جمع المذكر السالم فانه لا يجوز فيه التاء الا ان
يشبه المكسر كبنون فيجوز فيه التاء لفقد نحو امنت بنو اسرائيل وضمير
جمع المذكر العاقل سواء اي سوى المذكر السالم فان ضميره الواو ولا غير
نحو الزيدون جاؤا وضمير فعلت باعتبار الجماعة وفعلوا على الاصل نحو الرجال
جاءت او جاؤا وضمير جمع المذكر غيره اي غير العاقل وضمير جمع المؤنث
مطلقا فعلت وفعلن كما ذكر نحو الايام والنسوة ذهبت او ذهبن
اسماء العدد لم يعرفه لان معناه اللغوي هو المراد ظاهر ما عرف به لو سلم من
الاعتراض اصولها اي اصول اسماء العدد التي يتفرع منها ما عداها
بالتضعيف او الزيادة او الاضافة او العطف لفظا او تقديرا واحد الى عشر
نظرا الى شرف المعنى وتقدمه في الخلقة ولكن فيه جعل المجرد فرعا والمزيد اصلا
وهو قلب الموضوع وخلافا للشيوع مع الحكم ولو بالمؤنث فاستويا [illegible]
اعتبارا للفظ واسقاط النقصان في التفرع وضم بكسر شينها اي [illegible]
تحرزا عن توالي الفتحات مع ثقل التركيب والحجازيون يسكنونها لان
اصل المحذور توالي الحركات ثم يعيب في تقديم هذا لانه يوهم الاطلاق

وهو مقيد بالتركيب بخلافها التأخير ومائة والف فالاصول اثنتا عشرة كلمة
ولما كان الغرض من ذكر اسماء العدد بيان الاحكام المختصة بها ترك ما كان
على القياس فيما من الثلثة الى ثمانية بغير تنوين لكونها على النقيضها
ولذا جاز وقوعها مبتداء البتها اى ثمنيها الى عشرة فان قيل الابتداء في ثمنية
فلا انتهاء وانه يلزم ان يخرج عشرة من الحكم العموم تناول صدر الكلام على
سبيل القطع فكان كقوله تعالى فاتموا الصيام الى الليل وانما الدخول في التناول
القطعي لكونه كقوله وايديكم الى المرافق فهنا تقدير الكلام وثمنية وازايد عليها الى
فالابتداء وانتهاؤه قطعيا فيكون الغاية لاسقاطها وانما الاعتداد بالحكم
البها الذي هو حكم عدم التناول القطعي ملابس بانثاه كانثاه للمذكر وبالعكس
اعتبار التانيث بجماعة هو مزور ونحوها كانثان للمؤنث فرقا بينهما والمذكر لعدم الحس
بالشرف والزمان ووجه ترك ما دون ثلثة ههنا وفيما سبق ولكن لو ذكر
اعلاما لوجوب تغيير واحد الى احد وواحدة الى احدى عند التركيب مطلقا او
حذف النون من اثنان واثنتان عند التركيب مع العشرة لكان اوجه وثمنية
عشر والزائد عليها منتهيا الى تسعة عشر كاثني عشر لكونها الجزء الاول كالجاز
وحذف التاء من الثاني كراهة اجتماع علامتي التانيث من جنس واحد فيما هو
كالكلمة الواحدة بخلاف احدى عشرة فانها اثنتان واثنتان لان الزائد الوسط
لعدم مفرد بها وكانا بدل البنية من لام الكلمة وهمزة الوصل للابتداء الا للتعويض

كانا

كجنس آخر واحد واما حذف التاء من احدى عشرة واثنتي عشرة محمولا على نظيره
وتبعيدا عن نقيضه وثلث عشرة الى تسع عشرة للمؤنث تخفيفا لتمام
المخالفة وباب نوع عشرين وهو ثمانية الفاظ يستوي فيهما اي المذكر والمؤنث
ويعطف العدد الاكثر الزائد على تسعة عشر يعني العقود الثمانية على العدد الاقل
يعني الاحد الى التسعة من تغيير حالة الافراد في التذكير والتانيث تقول ثلثة
وعشرون وثلث وعشرون ونحوها الى تسعة وتسعين وتسع وتسعين ومائة
والف ومائتان والفان يستوي فيهما اي المذكر والمؤنث ولم يذكر
جمعهما لعدم دلالته على عدد معين وهو المراد من اسماء العدد ولذا لم يذكر
بعضه ولم يعلم بذكر التثنية ايضا لكان اوجه لدلالة الاثنى وفي المفرد عليه
فيها مع كونها قياسا وهو اي العدد يزيد مائة وما زاد ملابس بعكس اي كما
سبق في باب العطف بزيادة بعطف الاقل على الاكثر تقول مائة وواحد
وثلثة وخمسة والف ومائة وواحد وقد احسن المصنف حيث قدم قوله واذا كان
اللفظ مذكرا كالشخص دون المعدود بان اريد به المرأة مثلا او كان ملابسها
بالعكس بان كان اللفظ مؤنثا كنفس والمعدود مذكرا بان اريد به الرجل مثلا
فالاحسن رعايته اي رعاية اللفظ وان كان رعاية المعنى ايضا جائزة تقول ثلثة
اشخص واربع انفس هو الاقيس والاكثر في كلامهم ويجوز ثلث اشخص واربعة
انفس على الحذف تمييز العدد ولو اخر عن قوله ويجوز في ثمانية عشرة الفتح في

في اباك ثم اخواته والسكون لثقل المركب كمعدي كرب والحذف
مع ابقاء الكسرة الدالة عليها لزيادة التخفيف وضعف حذف الياء مع
فتحها اى النون لغاية التخفيف لعدم الدلالة على الياء المحذوفة لكان اولى
كالايخفى والاوجه من الكل كسرة في المذكر والمؤنث لعدم اختصاصه باسماء
العدد وكذا احسن في تقديم قوله ولا مميز لواحد واثنان وكذا الواحدة
والاثنتان لتقدم الطبيعى وجه هو الاستغناء بلفظ معدود بهما مثل رجل و
رجلان لافادتهما النص المقصود بالعدد ولانه في صدد المسائل لا الدلائل ولما
كان تمييز العدد احكام مخصوصة اخذ يقول ومميز الثلثة والزائدة اليها اي الى العشرة
بل العشرة مخفوض بالاضافة للتخفيف مجموع ليطابق المعدود والعدد وان وجد
جمعيتها معنى من جهة المعنى دون اللفظ نحو ثلث رهط الاتي في ثلث مائة الى تسع
وذلك لان مائة جمعين سبين ولا يضاف العدد الى جمع المذكر السالم لا يقال
ثلثة مسلمين بات فيلزم وقوع جمع المؤنث السالم بعد ثلث واخواته بعد
بعدد وقوع جمع المذكر السالم بعده ويلزم عند ذكر مميزها كان يقال
ثلثمائة رجل شذوذا بل المميز المجموع بالالف والتاء بعدما تعود بجنبه بعد ما هو
في صورة المجموع بالواو والنون اعني عشرين الى التسعين وهما كونهما عند
الحاد بين تكررهما فاقتصر على المفرد مع كونه اخصر ومميز احد عشر الى التسعة
وتسعين منصوب لتعذر الاضافة تكرارهم جعل ثلثة اشياء كالاسم

الواحد

الواحد بخلاف نحو خمسة عشرك فان المضاف اليه لما كان جزء المعدود وكان
مبنيا للتعدد وبخلاف نحو ثلثمائة رجل فان اعراب الاولين يمنع الاتحاد
في جزء باب عشرين وابقاءهما في صورة نون الجمع او حذف نون جزء فيه مفرد
لكونه اخف مع ثقل التركيب ومميز مائة والف ومميز مثنيهما ومميز جمعه
اى الف فان جمع المائة لا يستعمل مع المميز مجرور بالاضافة للتخفيف
كالسبعين مفرد لانه قد يضاف اليه نحو ثمنه فيحصل التركيب فرجح الخفة على
المطابقة وحمل المفرد عليه طردا للباب ولما كان من احكام العدد ان يشتق
منه اسم الفاعل وهما في صورته ولكل منهما بحث مختص شرع فيه وقال والمفرد
اى اللفظ الدال على الواحد من المعدود والمتعدد ملابسا باعتبار تصيره اى
معنى المفرد ذلك عددا النقص زيد عليه بواحد الثاني الى العاشر والعاشرة
لا غير اى لا يشتق مما فوق العشرة لانه اسم فاعل حقيقة فيقتضى مفرد
مشتقا منه كثالث اثنين اى مصيرهما ثلثة بزيادة نفسه فيضاف به الى الانقص
بدرجة اذ لا يتصور التصيير بزيادة الواحد في الانقص بدرجتين او الحادي
او المساوى والزائد باعتبار حاله اى مرتبته من العدد من غير اعتبار معنى
التصيير الاول الاولى اليه اى العاشر والعاشرة والحادي عشر والحادية عشرة
الى التاسع عشر والتاسعة عشر ولا نهاية له بل يتجاوز العشرين ولكن
بالواو فتقول الحادي والعشرون والثاني والثلثون والثالث والاربعون

تصيير ما

وقالم يكن هذا القسم اسم ناقص في الحقيقة جوز اشتقاقه من الجزء
الاول والمعنى على الواحد من الجزئين ثم الانضاف الا الى ما فوق فيقال
اول لا الاثنين او الثلثة الى ما لا نهاية له والباقي ان الاول يضاف الى مثله وما فوقه
يقال ثالث الثلثة ورابع الخمسة ولا ينضاف الى الناقص فلا يقال ثالث
اثنين او معناه واحد واقع بعد الاثنين فقط كحادي عشر احد عشر باضافة
المركب الاول الى المركب الثاني اي واحد من احد عشر متاخر عن عشر فيجب
الجزآن من كل المركبين او حادي عشر بحذف الجزء الاخير من المركب الاول
مع بقاء المعنى على حاله ويعرب الجزء الاول لانتفاء التركيب الموجب للبناء
ويبنى الجزآن الباقيان لوجوده فيهما المثنى ما اسم كان في موضع اخره
ولو حذف لكان اظهر واخصر الف زائدة او ياء كذلك فتح ما قبلها اي
ما قبل الياء للظهور لزوم فتح ما قبل الالف ونون كسرت بعضده ليدل لان الاسم ان
معه اي مع مدلول مفرده مثله اي مثل ذلك المدلول في الوصف والجنس فقط
فخرج نحو غلاما فلا يقال القرآن للطهر والحيض عند الجمهور لعدم الجنسية بخلاف
الزيدين والقمرين لانهما بمعنى المسميين بزيد وقمر حقيقة او مجازا فيتحقق
الجنسية وحذف النون عند الاضافة لانه لو لم يحذف لزم من الاول لانه كا
كالترخيم ولا يقتضي خروج المضاف لان المراد اصل الوضع وجعلهما عوضا
عن الحركة او التنوين يقتضي عدم وجوده الا بعد التركيب مع العامل

وكونه

وكونه وارجاع ضمير لنفيد الى الزوائد يقتضي كونها كلمة لا اجزاءها
والمثنى فيهما فان اردت الوقوف على ما هو الحق فارجع الى حصة الكتاب
ولما كان انقلاب الالف الهمزة في المثنى من بحث الصرف لا حاجة اليه
في النحو اصلا تركه بخلاف تعريفه يحتاج اليه في بحث الاعراب والنعت ونحو
هما وحذف نونه عند الاضافة فانه من لوازم التركيب فيناسب النحو الباحث
عن التغيرات التركيبية من الاعراب والبناء فقال ويحذف نونه بالاضافة
لشبهه بالتنوين لانها قائمة مقامه لا عرف ولو ترك قوله ويحذف التاء في
خصيان الخصية والياء في تثنية اليه على خلاف القياس لشدة الاتصال بحيث
لا ينتفع باحدهما بدون الاخر فكانا كالمفرد ويجوز اثبات التاء على القياس
لكان انسب بعدم تعلقه بالنحو المجموع ما اسم ان جعل الزوائد حرف مبني
او لفظ ان جعل حرف معنى دل بالوضع على افراد فخرج المثنى واسم الجنس لانه
وضع للماهية فلا يصدق على الواحد والكثير فلا حاجة لقول الفراء ان كل اسم
جنس له واحد بالتاء كتمر او بالياء كروم جمع مع عدم وجود خواصه من عدم
النسبة والتصغير وعود الضمير المفرد اليه واما ما ليس له واحد كذلك كخرج
فليس بجمع بالاتفاق وخرج اسماء العدد ايضا لانها تدل على آحاد وافراد
الافراد فان افراد المثنى يلزم صدقها وصدق احده عليها بخلاف احاده
افراد العشرة مثل كل عشرة واحاده كل واحد منها فلذا يدل الآحاد بالافراد

بحروف مفردة ليس المراد به ما ليس بمثنى ولا مجموع للدور وخروج
جمع الجمع بل ما ليس الا الدال على المفرد حقيقيا كالانعام او اعتباريا
كاناعيم فانعام من حيث دلالتها على افراد من نعم جمع ومن حيث دلالتها
على نعمة منه مثلا ماخوذة جهة متعددة واحدة مفرد لاناعيم فلهذا قيل ان
جمع الجمع لا يصدق على اقل من تسعة فخرج اسم جمع لا مفرد له من لفظه كابل
وغنم فانه ليس بجمع بالاتفاق وان شاركه في الدلالة على الافراد وعدم الصدق
على الواحد والاثنين واما ما له صورة مفرد من لفظه كركب في راكب وباقر
في بقر فجمع عند الاخفش لصدق حده عليه واسم جمع لا جمع عند سيبويه وراكب
وباقر ليسا بمفردي ركب وبقر عنده وان اتفق اشتراكهما في الحروف
الاصلية والذي حمل سيبويه على هذا امر لفظي وهو عدم وجود خواص الجمع اللفظية
في صدر الكتاب لا نظرهم لما كانوا في الالفاظ جعلوا نحو اصلا والحروف
تبعا ولم يخلوا فيها وقدروا ما لا وجود له حفظا للقاعدة وتسهيلا للفهم
ونزلا للتفريع بلزوم جمعية نحو ركب وتمرا ما للاكتفاء بلزوم صدق التعريف
لشهرة مذهب سيبويه او ميلا الى مذهب الاخفش هو الظاهر ولو كان ذلك المفرد
اعتبارا اعتباريا لا استعمال فيدخل نحو عباديد يقدر له عبدد او عبديد ونسوة
يقدر له نون نسا مفردا له كغلام وغلمة ومذاكير فرج جمع ذكر يقدر له
مذكور او مذكار ومحاسن جمع حسن يقدر لمحسن وشابه في جمع شبه

يقدر له

يقدر له شبه واحاديث الحديث في جميع حديث وليس جمع الاحدوثة المستعملة
لانها الشيء الطفيف الذي لم يحدث النبي عليه السلام عن شبه بتغيير ما حال ابن
اي بزيادة حرف او اكثر او بنقصانه او بهما نحو جمع السلامة لان زيادة الجزء او شبهه
في عدم جواز الانفكاك مع النقصان في تغير صيغتهم ولو كان ذلك التغير تقديرا
لا تحقيقا كنسوة مثال الجمع له مفرد اعتباري كما مر وفلك مثال الجمع
بتغير تقديري نحو فلك مفرد الضمة فعل وجمعا كضمة الاسد مكسر لو غير الجمعية
فخرج نحو مصطفون وطلات لان تغيره بواو الجمعية لتثقل والفرق او نحوه بناء
واحد ولو تقديرا لترك الفعل والالاي وان لم يغير صيغة واحدة فصحيح فالصيغة لا تقبل
عندهم بتغير الاخر ذاتا وصفة والا لزم بطلان الاطلاق في نحو مسلمي الرجل و
عن ابنية الاسم الثلاث اربعين لا عشرة والتغير اسم بين الفوقة فلا بناء فهي
مذكر ذلك الصحيح لو كان في اخره قبل ياء في آخر مفرده فيلزم تكلفا ودوا الظاهر ما قبلها
في المثنى فواحد ولو ترك في السالم سعة الايجاز واوا او ياء وحرك ما قبلهما بهما
اي ضم ما قبل الواو وكسر ما قبل الياء لفظا نحو مسلمون ومسلمين وتقديرا نحو
مصطفون ومصطفين ونون فتحت في اصل الوضع فيدخل نحو صالحو القوم
ويخرج نحو مساكين لكونه خارجا عن القسم ولان المراد كون المذكور زائدا مع
كما مر هنا في المثنى وقد عرفت فساد جعلها عوضا بتقييد المجموع او الزائدات معه اي
مع مدلول مفرد اكثر منه من جنسه بثبوت الكثرة في المفرد وفرض كفلان افعل

ويجوز في الجميع ضم

من الحجارة وقد يسمى وجه ترك الاعلام وقد تم قوله وحذف نونه اى نون جمع
المذكر الصحيح بالاضافة كالمستثنى مع كونه حكما متوخيا من الشرط طبعا للقرب من
ذكر السنون وشرطه اى شرط قياس مذكر الجمع الصحيح ولا حاجة الى ارجاع الضمير الى
الاسم الذى كان مرجعيته جمع الصحيح بمعونة عناية الركاكة حال كونه اسما
او وصفا ان يكون مدلول مفرده مذكرا لغويا والمراد بالبعض الاصطلاحى
فلا يشترط ذلك فيدخل نحو ورقاء وسلمى اسمى رجلين وانما يجمعان بهذا
الجمع بالاتفاق ونحو طلحة يجمع على طلحون بسكون اللام عند الكوفيين وبفتحها
عند ابن كيسان فكان المصنف اختار قولهما واما كون المراد من المذكر ما يكون مجردا
عن التاء ولو مقدرا ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو ورقاء وسلمى فبعيد كونه مخالفا للغة
والاصطلاح غير مفهوم من اللفظ اصلا لعدم القرينة عليه اى مدلوله عاقلا او يكون
انه يقال التقدير ان يكون مفرده مذكرا اى دالة على عاقل اى دلالة على والة
عاقلا او يجوز ان يقال التقدير ان يكون مفرده مدلوله على عاقل مدلوله فالوجهان
متساويان لاحتياجهما الى نكتة محذوفة ولو قال مذكرا عاقلا لكان اظهر واسلم
ولو اكتفى بتذكير العاقل لكان اخصر ايضا وشرطه حال كونه صفة ان يكون مدلول
مفرده مذكرا عاقلا لا ذكر التوجيهان كما لاول هنا راجح لعدم المساواة بدل
العقل بالعلم ليتناول نحو قوله تعالى فنعم الماهدون اذ لا يطلق العاقل عليه تعالى
وان لا يكون مؤنثه اى مؤنث تلك الصفة المفرد فعلاء احترازا فانه لا يقال احمرون

للفرق

للفرق بينه وبين افعل التفضيل كالافضلون ومعنى الصفة كاملين التفضيل
لدلالته على الزيادة فيناسبه شرف الجمع ولا فعلى بفتح الفاء وسكون لا يقال سكر
سكرانون فرقا بينهما وبين فعلانة كندمانة وكون الكلام على الفرق خبير
في مذكر هذا الشرط يجمع ندمانون وانهما لا يستويا في المذكر والمؤنث فيهما الا
في تلك الصفة كجريح بمعنى مجروح او مجروحة وكعلامة فلذا اقتصر على الشروط
الخمسة وترك الشرط الذى لم يذكر هنا الكافية وترك الجموع الشاذة لان موضعها اللغة
ومؤنث عطف على مذكرا والمراد بالاصطلاحى ايضا فيدخل نحو طلحة لو كان نعتا او علما
ان كان الجمع الصحيح مذكرا ان يلحق الف وتاء زائدتان وشرطه اى شرط عقد الجمع لو كان
مفرده صفة ان يجمع مذكره بالواو والنون الشقى ياقوى الاحوال لو كان اى
ان وجد مذكره كسكرى لئلا يلزم مزية الفرع على الاصل والا اى وان لم يوجد
مذكره فشرطه وجود التاء فى مفرده كحائضة وطامثة لمن حدث لها الحيض
والطمث فيقال لها حائضات وطامثات بخلاف نحو حائض والطامث فانهما
لمعنى من ثبت له احدهما فى الجملة اعنى المبالغة فيجمعهما بنحو طوامث لا غير وان لا
اى وان لم يكن صفة جمع من غير اعتبار شرط ولو زاد وسما فالسلم عن اعتراض
الرضى بعدم الاطراد والجمع الصحيح مذكرا او مؤنثا مبتدأ وافعال اى جمع على وزن
وزن كافراس وافعل بضم العين كافلس وافعلة بكسر العين كارغفة
وفعلة بكسر الفاء كغلمة للقلة خبره يعنى يطلق على ما دون العشرة بلا قرينة

وعبر عما فوق المذكورات من الجموع بالكثرة اي يطلق على ما فوق العشرة بدونها قال
الرضي الظاهر ان الصحيح اطلاق الجمع من نظر الى القلة والكثرة فيصلح لهما واعلم انه اذا لم يأت
للاسم الا جمع قلة كارجل في الرجل والا جمع كثرة كرجال في الرجل فهو مشترك
بين القلة والكثرة وقد يستغنى باحدهما مع وجوده كقولهم ثلاثة قروء مع وجود
الاقراء وكذا كان الاسماء المتصفة بالافعال مبنية في كتب الصرف مفصولا لها بحيث ينجبر بها
بحذف الشبه ويجيء ترك تعريفها تماما وان كانت من المبادي وقد مر ترك جميعها
فصل المصدر يعمل عمل فعله المشتق منه عملا مطلقا عن قيد الزمان لان عمله لمناسبة الاشتقاق
وهو متحقق بينه وبين مطلق الفعل فيعمل مع كل زمان بخلاف الفاعل والمفعول
كان عملهما لمشابهة المضارع فقط فاشترط زمانه هكذا قيل وفيه ان عمله ليس لمجرد
مناسبة الاشتقاق بل مع كونه بتقدير ان مع الفعل كما اعترفوا به ومع هذا لا بد لان
على الحال البتة فلا بد من عدم الاقتران لهما من اراد التفصيل فليرجع الى
اللباب وشرحه ما لم يكن مدة عدم كون المصدر مفعولا مطلقا حقيقة
تأكيدا او نوعا او عددا فلا يعمل ح لان العمل لفعله وهذا من فروع التقدير
المذكور كعدم عمله موصوفا ومصغرا ومعرفا باللام كذا في لب اللباب والرضي
وقيل لا يجوز اعمال الضعيف مع وجدان القوي وهذا لا يفيد الامتناع ونحو
ضربت ضربا الامير اللص باعمال المصدر يجوز لانه شبيه بالمطلق مجاز كذا
في الرضي الا لو كان المطلق بدلا من فعله المحذوف وجوبا باستثناء مفرغ من

من الظرف المحذوف وهو المصدر نيابة تقديره لان العمل لفعله في كل موضع او وقت
الا موضع او وقت ان كان بدلا فان فيه اختلافا فعند السيرافي العمل للفعل المقدر
وعند سيبويه للمصدر لقيامه مقام الفعل المصدرية وكونه مقدرا بان مع
الفعل حتى يجوز تقديم معموله عليه واستتار الضمير فيه كالظرف الا من فعل على
المذهبين يجوز تقديم المعمول كذا في الرضي ولب اللباب فوجه الوجهان
واحدا ووجهان كما توهم ومعموله اي المصدر لا يتقدم عليه لو ظرفا نحو قوله تعالى
ولا تأخذكم بهما رأفة فلا يمنع متوسع لان الانتزاع والمعنى بان مع الفعل فان معمول
الصلة لا يتقدم على الموصول ويتسع في الظرف ما لا يتسع في غيره فكالحكم
لملابسته المبهم الا غالبا فيه خير فيها لا يدخل الاجانب وانه معمول ضعيف يكفيه رائحة
الفعل حتى يعمل فيه ح في النفي نحو قوله تعالى ما انت بنعمة ربك بمجنون هذا ما اختاره
الرضي والجمهور منعوا مطلقا وقدروا العامل فيها وكرر الا تبين ونحوهما ولا يضمر فيه
اي الفاعل اي لا يقع الاضمار في المصدر بان يستتر فيه مرفوعه كالفعل والصفة
نحو ضرب زيدا او ذلك لان النسبة الى المرفوع ماخوذة في وضعهما فيجعل كالاستتار
عند عدمه واما المصدر فالوضع نظر في وضعه الى ما نسبة الحدث فقط لا الى قائم
فاقتضاؤه مرفوعه عقلي لا وضعي فلا يحتاج الى الاضمار الحكمي وقيل لو حمل الضمير مفرد
المصدر لاضمر في مثناه ومجموعه قياسا على الواحد فيلزم اجتماع التثنيتين والجمعين
وحال الفعل راجع الى الفاعل كذا في الصفة بخلاف المصدر فان لفظه

تثنية وجمعا وفيه بحث اما اولا فلانا نمنع صحة القياس لوجود الفارق على زعمهم
في التقييد فلم لا يكون كالفعل واما ثانيا فلانه لا يجري في التاكيد فلو قيل تقيد فقعد فقعدا
حاله واما ثالثا فلانهم ان ارادوا الاجتماع في اللفظ حقيقة فباطل اذ الكلام في الاسم
وان ارادوا الابد من علامة في استتار ضمير المثنى والمجموع ولا اتحاد في الصفة التي
بتثنيتها وجمعها فلم يلزم الاجتماع بخلاف المصدر فنمنع لزومها واسناد الظرف
واسم الفعل وقول من قال ان الاضمار فيهما لقيامهما مقام ما اضمر فيه لا حقيقة
والمصدر غير قائم مقام غيره وبعد كونه كلاما على ان الاخصر ان الافعال الغير المتصرفة
وانعم من مثل استاذ غير صحيح اذ الاضمار حقيقة في شيء من الاشياء بل هو حكمي محض
واعتباري صرف حققناه في صدر الكتاب ولا فرق بين الفعل واسمه في المعنى
بل النحو لفظية لا والمقتضي للاستتار هو الدلالة على الفاعل موجود فيهما على
السوية وان ارادوا الاجتماع في اللفظ حكما لكون المستتر في حكم الملفوظ فمنقوض
بالصفة وكون فاعلها عينها في الذات والخارج لا يدفع الفرق بين زيد وجاء
حذف فاعله اي المصدر ما ذكر من الاضمار بعينه وقيل لانه لو لم يجز لزم اضماره واذا
كان غائبا متقدما وهذا مع كونه مبنيا على مغايرة العلتين فهم اذ لو اريد بالاضمار
ما يشمل الاستتار وهو الظاهر فالملازمة ممنوعة لجواز ان يقال ضربا زيد ضربه
شديد وان ارادوا المطلق فبطلان اللازم ممنوع وجاز
اليه اي الفاعل قبل مجيء ان اولى لانه اقوى مناسبة للفعل لكونه

نكرة

نكرة وهذا مع كونه مخصوصا باضافة النكرة مخالف لما صرح به الرضي من الكشف في
المفعول له وقوله اعمالا اي المصدر مطلقا باللام المعرفة لامتناع تقديره بان
مع الفعل وانما جاز عمله فيه فرقا بين الشيء والمقدر به وهذا في الفاعل والمفعول
الصريح واما في الظرف فكثير لقوله تعالى لا يحب الله الجهر بالسوء اسم الفاعل يعمل عمل
فعله لو كان مطلقا بمعنى الحال او الاستقبال تحقيقا كزيد ضارب
عمرا الآن او غدا او حكاية بان يقدر المتكلم نفسه موجودا في ذلك الزمان
الماضي او بقدر الفعل موجودا الآن كقوله تعالى وكلبهم باسط ذراعيه قيل لان هذا
الاشتراط في نصب المفعول به لا الفاعل مضمرا او مظهرا او لا في الظرف واعتمد عطف
على الفعل المحذوف بقوله على المبتدا ولو بعد الناسخ نحو كان زيد ضاربا عمرا او ذي
الحال نحو جاء زيد راكبا جملا او الموصوف نحو جاء رجل ضارب عمرا او الاستفهام
بالهمزة او بغيرها نحو اضارب زيد عمرا او حرف النفي من ما ولا وان ولو حرف
الحرف ليشمل النفي المستفاد من الاسم والفعل كما ذكر في بحث المبتدا انتم الفائت
في تعبير عبارة الكافية او النداء نحو يا طالعا جبلا هذا ابن مالك واعترض عليه
ابنه وابن هشام بانه ليس كالاستفهام والنفي في التقريب من الفعل لان حرف
النداء مخصوص بالاسم فكيف يكون مقربا من الفعل وقالا اعتمد فيه على
الموصوف المقدر وهذا ما اختاره ابن الحاجب واقول النصرة لابن مالك
ان حرف النداء قائم مقام ادعو فهذا يكفي في التقريب ولو اجزنا الاعتماد على الموصوف

المفرد فلفقد شرطه الاعتماد ولا بد للصفة من صاحبة يجري عليه ملفوظا او مقدرا
ولم يذكر الموصوف لان المراد به ههنا اللام فقط او الصفة لا تقع صلة الا لها و
سنذكره فلو ذكر ههنا لزم التكرار ولو اكتفى بالاول لاوهم اشتراطه في اعمال الاكتفاء
فيه ايضا فظاهر ان مراد ابن الحاجب بصاحبه غير الموصول لا ما يعمه كما توهم ثم قيل ان هذا
الاشتراط في البارز لا في المستتر والظرف ويضاف اسم الفاعل لو اريد بعده مفعوله
في المعنى اليه اضافة معنوية لو كان اسم الفاعل بمعنى الماضي لامتناع نصبه لو وجد معمولا
منصوب نحو زيد معطي عمرو درهما امس قيد به لئلا ينتقض بنحو اعطى وهذا جواب عن
تمسك الكسائي حيث يجوز عمله بمعنى الماضي لولا انه لا ينتقض بخلاف الظرف فنقول لانه لم
يجد عمله في المفعول الاول مع كثرة وروده في الكلام كان قرينة للتقدير وقال
السيرافي الاجود ان يقال انه نصب ههنا الثاني ضرورة حيث لم يمكن الاضافة اليه
ولا يجوز بدون هذه الضرورة وقال الاندلسي ردا على جواب الحذف لا يستقيم
ذلك في مثل هذا الظان زيدا مسافرا امس لامتناع الاقتصار وقال الرضي يمكن ان يجيب
جوازه ذلك مع القرينة وان كان قليلا كما يجيء في افعال القلوب ويضعف مذهب
السيرافي قولهم هذا ضارب زيد امس وعمرا اذ لا اضطرار ههنا الى نصب عمرو لان حمل التابع
على اعراب المتبوع الظاهر اولى وباللام اي بسبب دخول اللام الموصولة دون المعرفة
على اسم الفاعل يستوي الجميع اي جميع الازمنة لكونه حينئذ فعلا حقيقة ومعنى وكذلك
المبالغة اوزانها العاملة ثلثة مفعال وفعول وفعال وزاد سيبويه فعيلا

وفعلا

وفعلا ان اراد ان اوزان المبالغة كهو باللام في استواء الجميع فلم يستقم
وان اراد انها كاسم الفاعل في العمل والاشتراط يرد عليه انهم صرحوا بانه لا يشترط
معنى الحال او الاستقبال في المبالغة ثم ان هذا عند البصرية وقال الكوفية لا يعمل المبالغة
لفوات المشابهة بتغير الصيغة وان جاء بعدها منصوب فبفعل مقدر عندهم و
اجاب البصرية بان معنى المبالغة جابرة لما فات من المشابهة اللفظية ورد بان
المبالغة كالزيادة التفضيلية تجعل الاسم بعيدا من المشابهة بالفعل فكيف يكون
جابرا لها ويمكن ان يدفع بان الاصل في افعل التفضيل الزيادة على الغير فبملاحظة الغير
التي بعيدة من المشابهة واما المجرد الزيادة والمبالغة في الحدث فقريب لكونه بمنزلة
التجدد اسم المفعول هو كاسم الفاعل في العمل والاشتراط والمثنى والمجموع صحيحا
او مكسرا من اسم الفاعل والمفعول كالمفرد من اسم الفاعل في العمل والاشتراط
اما المثنى والمجموع صحيحا فلبقاء صيغة مفرده واما المكسر فلكونه فرع الواحد وجاز قطع
النون من مثناهما ومجموعهما بالتعدي اي بسبب عمل النصب في المفعولية لو معرفا اي
داخلا عليه اللام الموصولة لاستطالته فيجاز بالحذف للتخفيف فلا من القيدين
المذكورين لعدم جواز الحذف عند انتفاء احدهما على ما صرحوا به الصفة المشبهة
باسم الفاعل من حيث انها تثنى وتجمع وتذكر وتؤنث تعمل كفعلها اي عمل فعلها
لانها تنصب عند البصرية لا فعلها من غير اشتراط الزمان لكونها بمعنى الثبوت
لا الحدوث المقتضي للزمان لو اعتبرت على ما حسن وجها الصفة المشبهة

باللام المعرفة الموصولة او مجردة عنها انفصالا حقيقيا والمعمول كل من معمول الصفة
المشبهة الظاهر لا المضمر ملابس باللام او مضاف الى المضمر بلا واسطة او بها لا مطلق
المضاف او مجرد عنهما فيحصل كل من وجه غلام في المجرد لا المضاف فالانفصال الى جميع
لا المنع بحلوكا توهم فيضرب الاثنين في الثلثة فيصير ستة وهو اي معمولها في جميع
الاقسام الستة مرفوع بالفاعلية او منصوب على التشبيه بالمفعول في المعمول المعرفة
عند البصرية لانهم لا يجوزون تعريف التمييز وعلى التمييز عند الكوفية لتجويزهم اياه
وعلى التمييز في المصدر اي جعل معمول الصفة تمييزا في نكرتها اي غيرها المعرفة والمجرور
باضافة الصفة اليه فيصير بضرب الستة في الثلثة ثمانية عشر وامتنع منها الحسن وجهه
باللام في الصفة المضافة الى معمولها المضاف لعدم افادة الاضافة خفة لانها انما تخفف
(افادة)
التنوين او النون او بحذف ضمير الموصوف منها ومن معمولها او نقله منه اليها
ولا شيء منها فيه وامتنع الحسن وجها ووجه غلام باللام في الصفة المضافة الى معمولها
المجرد عنهما لانه ممتنع الاضافة وان افادت التخفيف بنقل الضمير لكنهم لم يجوزوا
اضافة المعرفة الى النكرة ولم يذكر المختلف فيه وهو حسن وجهه باضافة الصفة
المجردة عن اللام الى معمولها المضاف فكانه اختار مذهب الكوفيين فانهم
يجوزونه في السعة بلا قبح لانتفاء المانعين المذكورين وما ضعفه فيه ضمير واحد اما
نفس الصفة او معمولها احسن لان الضمير فيه بقدر الحاجة من غير زيادة ولا نقصان
وما فيه ضميران حسن لاشتماله على المحتاج اليه لا احسن لاشتماله على زائد والاى

وان لم

وان لم يكن في الصفة ولا في معمولها ضمير فهو قبيح لعدم الرابطة بالموصوف لفظا ولا
كان وجود الضمير في الصفة يغني عن ظهوره في المعمول ذكر قاعدة يظهر بها وجوده وعدمه
فقال ومتى رفعت بها اي بالصفة اي لو رفع الصفة معمولها الظاهر بالفاعلية
فلا ضمير فيها لامتناع تعدد الفاعل اي وان لم ترفع بها سواء نصب على
التشبيه او التمييز او جرت بالاضافة ففي الصفة ضمير لامتناع خلو الصفة عن الفاعل
كالفعل فهي اي الصفة حينئذ كالضمير الموصوف في التذكير والتانيث والافراد والتثنية والجمع و
كما يقتضيه اباه وصفها على المفعول اللازم فان لزوم المفعول تعدية فعله الى واحد
فان ذلك الواحد ينوب مناب الفاعل فلا يبقى مفعول منصوب فيكون كاللازم
والمنسوب كهاشمي مكي اي كالصفة المشبهة فيما ذكر من الاقسام والاحكام واما المتعدي
منهما فانه يجوز نصب ما في عهده لا جزه لشبهه بالمفعول على تقدير حذفه وحمل عليه
عند الاكثرين ما ذكر مفعوله منصوبا بعده اسم التفضيل ما اشتق من فعل لتفضيله
على غيره في الفعل لا لتفضيل المفعول اذ لو كان لهما لكثر الالتباس فجعلوه قياسا في الاكثر
وبناؤه للفاعل وقد جاء سماعا لتفضيل المفعول كاشهر اي اكثر مشهورية ولو ركبا الجم
هذا البيت لكان ادخل لانه من احوال الوضع والصيغة ويستعمل اسم التفضيل باحد
الثلثة بطريق الانفصال الحقيقي باللام المعرفة فيطابق موصوفه افرادا وتثنية
وجمعا وتذكيرا وتانيثا للزوم مطابقة الصفة لموصوفها لعدم المانع الذي
سيجي كزيد الافضل الزيدان الافضلان الزيدون الافضلون هند الفضلى

الفضلى الفضليات الفضل والافضلون او بمن فهو مفرد مذكر لفظا ابدا وان كان
موصوفه غيره لكراهتهم لحوق اداة التثنية والجمع والتانيث المختصة بالآخر
بما في حكم الوسط لامتزاجه بمن التفضيلية لكونها الفارقة بينه وبين باب احمر
فكانها من تمام الكلمة بخلاف ترتيب الكافية لان الثالث فرع الاولين في المطابقة
وعدمها والاول على اصل القياس ودون الثاني في الاضافة فيجوز له وجهان اشار
الى الاول وهو الاكثر بقوله فاذا كان اسم التفضيل المضاف بزيادة [illegible] على المضاف اليه
الدال عليه الاضافة ونحوها اي بشرط اسم التفضيل المضاف بزيادة هذا المعنى دخوله
اي دخول مدلول اسم التفضيل في مفهوم المضاف اليه وان كان خارجا بحسب الارادة لئلا يلزم
تفضيل الشيء على نفسه بجهة [illegible] جاز المطابقة للموصوف لعدم المانع المذكور
والافراد مع التذكير وان كان موصوفه غير [illegible] بهذا فعل من في كون المفضل عليه
مذكورا معه والا اي وان لم يكن اسم التفضيل بزيادة على ما اضيف اليه فقط بل لزيادة
مطلقا فتطابق موصوفه لعدم المانع ويعمل اسم التفضيل في [illegible] لا يرفع على الفاعلية
ولا ينصب المفعول به اتفاقا فيقدر في نحو قوله تعالى وهو اعلم من يضل فعل ناصب كيعلم
واما العمل في المستتر فجائز بغير شرط بل لازم اذ لم يرفع ظاهرا وكذا العمل في الظرف
والحال والتمييز لانها مما يكفيه [illegible] ضعيفة يكفيها رائحة الفعل واما العمل في الظاهر فله
شروط بينها بقوله في نحو ما رايت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد
يريد اسم التفضيل يكون صفة لمعمول منفي والضمير الراجع الى الموصوف يكون في

في متعلقه لا فيه وبين [illegible] التفضيلية [illegible] عليه بقيد الحال وترك ضابطة الكافية
لوضوحه وصعوبته فهو والنفي بالشيء والتنبيه لوضوحه [illegible] المبتدا وقد [illegible] الى
وجه تركه دليل هو كون اسم التفضيل بمعنى فعله والنفي في الكلام يتوجه الى القيد
فينتفي الزيادة فيبقى اصل الفعل فيكون حسن مثلا حسن بمعنى انه لو لم يعمل في رفع
اسم التفضيل على الخبرية وما بعده على الابتداء يلزم الفصل بينه وبين معموله في
باجنبي وهو المبتدا ولو عمل يكون فاعلا لا اجنبيا وجاز من عين زيد بحذف
الغير المجرور بمن وكلمة في ونحوها في نحو المثال المذكور مع بقاء الموفي على حالها
وكعين زيد ما احسن الكحل في [illegible] احسن في عينه الكحل او في المثال الاول ونحو
هذه العبارة ونحوها [illegible] المثال [illegible] التفضيلية مقدرة بعد الكحل فيلزم الفصل
الفعل الماضي ما دل اي فعل دل بالوضع على زمان قبل زمانك وحدث او شيء معنى بالمعنى
بالمعنى اللغوي فخرج نحو [illegible] بضرب [illegible] وان ضرب ضربت وعسى وبني
الماضي لعدم مقتضى الاعراب على الفتح لفظا نحو ضرب او تقديرا نحو غزا لا السكون
مع كونه اصلا في البناء لمشابهته الاسم في وقوعه موقعه في نحو زيد ضرب وضارب
ما لم يجئ اي الماضي الواو والضمير في قوله لقرب [illegible] من الفتح ووجوده [illegible] اي
الماضي بضمه لفظا نحو ضربوا او تقديرا نحو غزوا او الضمير المتحرك المرفوع لانه
يسكن [illegible] نحو ضربن وضربت وضربتما وضربتم وضربتن المضارع ما فعل
دل بالوضع على الزمان الحال او الاستقبال بالاشتراك في الاصح وهو اي

١

اي المضارع معرب لمشابهته الاسم لفظا ومعنى واستعمالا اي من
بين انواع الفعل لا غير لعدم المشابهة التامة فيه لو ان لم يتصل به اي بالمضارع
نون التاكيد حقيقة او تقديرا فانه ح مبني على الضم في جمع المذكر وعلى الكسر
في المخاطبة وعلى الفتح في غيرهما لانها بمنزلة الجزء فلو دخل الاعراب قبلها يلزم دخوله
في وسط الكلمة ولو دخل عليها فهي كلمة اخرى حقيقة ونون جمع المؤنث فانه ح
مبني على السكون حملا على الماضي واعرابه اي المضارع رفع ونصب وجزم فالصحيح
الصحيح الاخر المفرد غير المثنى والمجموع سوى المخاطبة اي المخاطبة ملابس بالضمة رفعا
والفتحة نصبا لفظا ملفوظين والسكون جزما كيضرب ولن يضرب ولم يضرب
وغيره اي غير المفرد والمثنى منه المخاطبة صحيحا او معتلا بالنون رفعا وحذفها نصبا وجزما
نحو يضربان ولم يضربا ولن يضربا لانه لما تعذر الرفع لا عند جزئه بدليل سكون آخره
نحو ضربا دون ضرب جعلوا الاعراب بعده ولما لم يحتمل الالف والواو الحركة جعلوا
اعرابه بالنون لعدم امكان حرف العلة فحذفوها في الجزم حذفوا الحركة وحملوا
النصب عليه دون الرفع لان الجزم بدل الجر والنصب يناسبه في مخرج اصلي
وكونهما على معنى الفضلة فلذا يحمل على الجر دون الرفع في الاسماء فيناسب بدله
فيحمل عليه في الافعال ايضا والمعتل الاخر بالالف قدمه لخفته ووحدته بالضمة رفعا
والفتحة نصبا تقديرا مقدرتين والحذف اي حذف الاخر جزما نحو يخشى ولن يخشى
ولم يخش والمعتل بغيره اي بغير الالف يعني الواو والياء بالضمة رفعا تقديرا

والفتح

والفتحة نصبا لفظا والحذف جزما نحو يغزو ويرمي ولن يغزو ولن يرمي ولم يغز
ولم يرم وفي كلامه اي المصنف نظر من وجوه الاول ان الضمة والفتحة في الصحيح المفرد يكونان
تقديرا في الوقف والثاني ان السكون فيه ايضا يكون تقديرا في نحو لم يضرب
الرجل والثالث ارجاع ضمير غيره الى المفرد بلا قرينة مع ان الظاهر رجوعه الى الصحيح
والرابع الفتحة في المعتل بغير الالف تكون تقديرا في الوقف ولو قال المفرد مطلقا
سوى المخاطبة بالضمة والفتحة ولو تقديرا والسكون كذلك في الصحيح والحذف
في المعتل وغيره بالنون وحذفها لسلم مع الايجاز ويرتفع المضارع لو تجرد من
الناصب والجازم الآتيين وينصب المضارع بان وكلمة ان التي بعد العلم مخففة
من المثقلة فلا تنصب المضارع لانها للتحقيق فناسب العلم والتي بعد الظن والرجاء والطمع
فلانها ليست فلا بد من السين او سوف او قد او حرف النفي كقوله تعالى علم ان سيكون
والتي بعد الظن يجوز فيها الوجهان المثقلة باعتبار دلالته على الوقوع والناصبة باعتبار عدم التيقن
وينصب المضارع بلن وهي اي لن موضوعة لنفي الفعل مستقبلا واذن لو كان فعله
مستقبلا لا حالا لانها للغائب اذن معنى الشرط والجزاء والاصح الغالب فيها
واذن عامل ضعيف فلا يعمل الا على حال غالب قوي وقد يجرد عن الشرط فقط كقوله
فعلتها اذا وانا من الظالمين وقد يكون في الماضي كقوله لكان فقد علمته
فظهر فيه قول من قال لكونها جوابا وجزاء وبهذا لا يمكن ان الآتي الا الاستقبال وقد
اجاب في تقديم هذا الشرط او في عبارة الكافية فصل بين الاصل والفرع

ولكن لم ينصب في نحو ما الاعتماد وما بعدها في نحوه ولم يكن فعله معمولا لما قبلها اذ لا عمل
في نحو انا اذن لا اخرج من الاعتماد ومع عدم الاعتماد الا بعض كالاعتراض في نحو انا اذن
اكرمك ونحو ان تاتني اذن اكرمك وحصول الاعتماد في بعض النسخ فيكون المراد
الاعتماد الكلام ووجه اشتراط ضعفه ومغلوبيته بوقوعه بين المتصلين لا يتوارد
العاملين على معمول واحد لعدم تشبثه في الالين والاختلاف بالكلية والجزئية
في المعمول كما في كقولك مراد ان تقوم ولعدم اشتغاله في قوة اذا اختلف
محل العمل كررت بزيد فلم لا يجوز ان يكون اكرمك في ان تات منصوبا بالعطف
ومجزوما محلا واما الاعتماد ان فصل فيمتنع وجوب العمل لا جوازه وذلك في موضعين
بينهما كقوله لو كانت اذن بعد الفاء وقد مرا وكون الاعتماد فيها اكثر والواو جاز
الاهمال اذن بناء على ضعف الاعتماد والاستقلال المعطوف لكونه جملة والفاء وعلى وجود
الاعتماد في الجملة وضعف العامل مع صح الفصل بينهما اي بين اذن ومعموله بالقسم
نحو واعد اذن اكرمك والدعاء نحو اذن رحمك الله اكرمك والنداء نحو اذن
يا زيد اكرمك لا غير لكثرة دورها في الاستعمال في الكلام خاصة ودوران نحوها
وكي وهي السببية اي السببية لما قبلها لما بعدها كاسلمت كي ادخل الجنة وان كي
ينصب المضارع بان مقدرة بعدها حتى لو كان المضارع مستقبلا بالنسبة الى
ما قبلها وان كان بالنسبة الى زمان التكلم غيره وهي اي حتى ح حرف جر بمعنى
كي السببية كاسلمت حتى ادخل الجنة او الى الانتهاء الغاية كسرت حتى تغيب الشمس

فلو قصد

فلو قصد بالمضارع الحال حقيقة كمرض حتى لا يرجونه او لو كان ذلك المقصد حكاية كنت
سرت حتى ادخل البلد برفع المضارع بعد حتى لعدم تقديران لكونها للطلع الرجاء فيها في
محال فيكون حتى ح حرف ابتداء بمعنى ان ما بعدها كلام مستانف لا يتعلق بما قبلها من حيث
الاعراب لا حرف جر وبعد كي السببية لحصول الانفصال المعنوي حيز الامانات من الانفعال
الفعلي وترك التعريفات لظهورها المقصدي في هذا الكتاب وبعد لام كي اي اللام بمعنى
كي السببية اذ هي حرف جر كحتى لا يدخل الفعل الا بتقدير ان مثل اسلمت لادخل الجنة
وبعد لام الجحود وهي اشارة الى لام الجحود لانها زائدة للتاكيد بعد النفي لكان اي
لجحدنه نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم ولم يكن الله ليغفر لهم اذا لجحد
متحد بالنوع في الجميع لا حاصل لتعميم كان المعنوي كما لا يخفى فيقدر مضاف اما في
الاسم او خبرها البعض بحسب مثلا كان صفة اسما وما تعذيبهم عن بعد الفاء ولو
كانت السببية وبعد الواو ولو كانت بمعنى اي لمصاحبة ما قبلها لما بعدها وكانت مبادء
قبلها اي الفاء والواو امر خبر وحكمه حال من فاعل الفعلين المقدرين بعد نحو زرني
فاكرمك اي ليكن منك زيارة فاكرام مني او نهي كلا تشتمني فاضربك اي لا يكن
منك شتم فضرب مني او نفي فقدمه لمناسبة النهي كما تاتينا فتحدثنا اي لم يكن منك
اتيان فتحديث منا او تمني وقدمه لمناسبة النفي كليت لي مالا فانفقه او عرض
قدمه لمناسبة التمني كالا تنزل فتصيب خيرا اي لا يكون منك نزول فاصابة خير مني
او استفهام كهل عندكم ماء فاشربه اي هل يكون عندكم ماء فشرب مني وبعد او

كانت بمعنى الا والى ترك ان فيهما لانها خارج عن معنى او مقدرة بعد هو التوجيه
بمعنى الا والى الخلتين على ان المقدرة بعدها فى وجه اذ لا تفاوت فى المعنى
بين الداخلتين وغيرهما فالتقييد ضائع بل التوجيه ان يقال مراد ابن الحاجب
بقوله بشرط معنى الا ان او الى ان وجود هذا المعنى فى التركيب لا كونها بمعنى او
نحو لالزمنك او تعطينى حقى وبعد العاطفة مطلقا لو كان المعطوف عليه اسما
اذ لا يجوز عطف الفعل على الاسم فيقدر ان فيكون فى تاويل الاسم فيصح
العطف كقوله للبس عباءة وتقر عينى احب الى من لبس الشفوف
وجاز اظهارها ان معها اى العاطفة كاعجبنى قيامك وان تذهب ومع لام كى
نحو جئتك لان تكرمنى ووجب اظهارها ان مع لا الداخلة على المضارع بعد اللام
بمعنى كى كقوله تعالى لئلا يعلم لا شكراه الامين المتوالسين وامتنع اظهار ان
فيما عداهما واعلم ان ان الناصبة تقدر فى غير المواضع المذكورة كثيرا لكن ليس
بقياس كما فى تلك المواضع فى غير عمل لضعفها كقولهم تسمع بالمعيدى خير من
ان تراه ومع عمل على الشذوذ كقوله الا ايها الزاجرى احضر الوغى فى رواية النصب
ويجزم المضارع بلم ولما ولام الطلب اى قلب المضارع الماضى نفيا
اشارة الى ان لما للاستغراق اى استغراق ازمنة الماضى من وقت الانتفاء
الى وقت التكلم ولا يجب الاستغراق فى لم وجاز حذف فعلها اى لما عند القرينة
دون لم كقاربت المدينة ولما اى دخلها وتختص لما بعدم دخول ادوات

الشرط

المتوقع

الشرط عليها فلا يقال ان لما تضرب وتكثر فى زيغ الفعل المتوقع ولام الامر اى يجزم
المضارع بها وهى اى هذا اللام لطلب الفعل وقد يحذف هذا اللام للضرورة
الشعرية كقوله محمد تفد نفسك كل نفس وقد يفتح هذا اللام وجاز اسكانه ان هذا
اللام بدخول الفاء او ثم والواو عليه كقوله فليكتب ولتأت طائفة اخرى لم يصلوا
ثم ليقضوا ولا النهى اى لا الناهية بتكثير المضافة ويجوز نحو زيد الشيء
او الموصوف او البيان بناء على الدال على النهى اى لا على طلب الترك
وكلم المجازاة اى يجزم المضارع بها وهى ان ومهما واذما وحيثما ومهما لا
لا تجزمان بلا ما وانما وقد لمناسبة الظرفين واين ومتى واما تجزمان مع
ما وبدونها وما ومن واى وقيل يجزم مع كيفما واذا ويجزم المضارع بان مقدرة
بعد الافعال الستة السابقة سوى النفى لو قصد السببية قيد للتقدير لو لم يقصد
لم يجز الجزم بل يرفع فيكون صفة او حالا او استئنافا ولو قدم هذا فعال الا من
ان وتقدر بعد الافعال اه لكان اخصر واحسن انسب لاسلوبه المعهود والكلم
الجازمة تدخل الفعلين لسببية الاول ومسببية الثانى ولو يجعل المتكلم ولو قدم
هذا فعال او الكلم المجازاة وتدخل الفعلين اه لكان انسب وسميا
اى الفعلان المذكوران شرطا وجزاء فلو كانا مضارعين او الاول اى الشرط فالجزم
لازم فى المضارع ولو كان الثانى مضارعا فقط ففيه وجهان اى جاز الجزم
والرفع فى المضارع ولو كان الشرط لا الجزاء ماضيا بلا قد لفظا او تقديرا

او معنى وهو ان كان الماضي في المستقبل نحو ان ضربت لم اضرب او بقد فنحو نحو قوله تعالى ان
كان قميصه قد من قبل فصدقت اى فقد صدقت لم يجز الفاء لتحقق تأثير حرف
الشرط فيه بقلب معناه الى الاستقبال فاستغنى عن الرابطة ولو كان المسبب
مضارعا مقارنا بلفظ لا او مضارعا منفيا فيجوز الفاء وتركه لان اداة
الشرط لم يقلب معناه ولكن خلصه للاستقبال فكان مؤثرا من وجه دون
وجه واذا اى وان لم يكن الجزاء ما ذكر فالفاء واجبة لعدم تأثير اداة الشرط
اصلا فاحتيج الى الرابطة وذلك اذا كان الجزاء ماضيا بقد لفظا او معنى
او مضارعا منفيا بما او لن او سوف ذا السين او جملة اسمية او امرا او نهيا
او تمنيا او عرضا او دعاء او غيره وكما يقع اذا التي للمفاجاة موقع الجملة الا
الاسمية موقعها اى موقع الفاء لان معناه ينبئ عن حدوث امر بعد امر
ففيها معنى الفاء التعقيبية كقوله تعالى وان تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا
هم يقنطون الامر بالصيغة مقابل الامر باللام افراده بالذكر لكونه قسيما
من الفعل برأسه مقابلا للمضارع لفظا او معنى وحكما بخلاف النهي والامر باللام
فانهما مع الحرف ليسا بقسمين من الفعل كالنفي ويرد بها كالمضارع لفظا
وحكما فعل يطلب به مدلول ماخذه اى مصدره من المخاطب فخرج امر
الغائب والمتكلم بحذف التاء فخرج نحو قوله تعالى فلتفرحوا في قراءة على
صيغة الخطاب ومجهول امر المخاطب وبنى الامر بالصيغة عند البصريين

لزوال

لزوال موجب الاعراب اعني المشابهة التامة للاسم بحذف التاء على
السكون في المفرد الصحيح وجمع المؤنث لكونه الاصل في البناء وحرك
عند لحوق ضمير الفاعل الساكن بالحركة بحالته وانما حذف الآخر في المعتل
فللتخفيف فيما كثر استعماله وهو لبقية تجديد الصيغة لهذا الامر دون
الغائب والمتكلم وقيل وهو مما قبل الفعل لنفعل بالاتفاق او الغائب مفهوم
من اللام لكونها منوية مقدرة عند الكوفية فيكون مجزوما ونسبته عند البصرية
فيكون موقوفا فلا حذف في الفرع وانما لم يعد بعد زوال الجازم لما مر
فعل ما اى مفعول لم يسم اى لم يذكر فاعله ولا مقدر بارزا ولا مستكنا فاعله
اى فاعل ذلك المفعول هو فعل نسبته تامة او على وجه القيام الى المفعول
في الاصل كضرب عمرو في ضرب زيد عمرا فان نسبة الفعل الى عمرو في الاول تامة
دون الثاني وان نسبة الفعل المعلوم الى المفعول وقوعية وبه نسبة المجهول قيامية
والفعل مطلقا لو توقف تعقله اى تعقل مفهومه على متعلق وهو غير الفاعل
في الاصطلاح النحوي فالفعل متعد كضرب زيدا او الآن وان لم يتوقف
تعقله على متعلق فالفعل غيره اى غير متعد كذهب زيد وقال الرضي فعلى هذا
يدخل نحو قرب وبعد وخرج في المتعدي مع كونها لوازم والاولى ان يرسم
المتعدي بانه الذي يصح ان يشتق منه اسم مفعول بلا حرف جر ويرسم اللازم
بانه الذي لا يصح ان يشتق منه ذلك بلا حرف بل بغير واسطة الجار وقد يعدى

الفعل الى اثنين اما مفعوله الثاني غير الاول ان كان عطي او عينه وهو باب علم و
يتعدى الى ثلثة مفاعيل كاعلم واري وهما اصلان في هذا القسم فانهما كانا قبل
ادخال الهمزة متعديين الى مفعولين فلما ادخلت عليهما الهمزة زاد مفعول آخر
يقال له المفعول الاول وانبأ ونبأ واخبر وحدث وهذه الاربعة
ليست اصلا بل بواسطة اشتمالها على معنى الاعلام والمفعول الاول لها
اي لهذه الافعال المتعدية الى ثلثة مفاعيل كمفعول اعطيت في جواز الاقتصار
عليه والاستغناء عنه نحوهما والمفعول الثاني والثالث كمفعولي علمت
في وجوب ذكر احدهما عند ذكر الآخر وجواز تركهما معا وغيرهما من الخصائص
افعال القلوب اي افعال اصطلاحية دالة على احوال القلوب من
العلم والظن فانها اما كيفيات او اضافات او انفعالات لا فعل وتاثير ويمكن
ان يراد بالفعل القائم بالغير فيكون من باب تسمية الشيء باسم جزء مدلوله
وهي اي افعال القلوب ظننت وحسبت وخلت هذه الثلثة للظن
وزعمت مشترك بين الظن والعلم وعلمت ورأيت ووجدت وهذه
الثلثة للعلم تنصب اسمين ثانيا وخبر افعال القلوب فالجملة معترضة
او خبر ثان او خبر محذوف وفي هذه الجملة اشارة الى ان كل واحد مفعول به وخصت
هذه الافعال اي ميزت من بين الافعال بانه اي الشأن اذا ذكر احدهما
اي احد المفعولين ذكر المفعول الآخر ان اريد الذكر اللفظي فالحكم اكثري

لا كلي

اذ لا تغير العلم الصورة الحاصلة في العقل ... فالفعل ... بانفعال النفس بتلك الصورة

لا كلي اذ ورد الحذف مع القرينة في قوله تعالى ولا تحسبن الذين يبخلون بما آتاهم
الله من فضله هو خيرا لهم على قراءة الغيبة فالمفعول الاول محذوف اي بخلهم
هو خيرا لهم ووجه العلة كونهما بمنزلة اسم واحد اذ المفعول به في الحقيقة
مضمون الثاني مضافا الى الاول فتقدير علمت زيدا قائما عرفت قيام زيد
وعدم لزوم كونه المؤول بشيء في حكمه من كل وجه وان اريد ما يعم التقديري
فالحكم كلي اذ هما جزءا الكلام لكونهما مبتدأ وخبرا في الاصل فاذا لم يتلفظ احدهما
فلا بد من التقدير مع القرينة ولا يجوز الحذف نسيا كحذف باب اعطيت فان
حذف احد مفعوليه بتقدير النسيا كثير واما حذف المفعولين معا فمشترك بينهما تقديرا
كان نحو من يسمع يخل وسألته بر عراد رجعنا عطاء او نسيا كقوله تعالى
هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون وفلان يعطي ويمنع وهذا هو
الصحيح وقال بعضهم لا يجوز الحذف نسيا في مفعولي باب علمت لعدم الفائدة
اذ من المعلوم ان الانسان لا يخلو عن علم وظن ورد بهذا انما يفيد نفي التجويز
عند ارادة الخبر عن مضمونه الحقيقي الا يرى ان علماء المعاني اوردوا الآية
السابقة مثالا للتنزيل منزلة اللازم فلو قيل العلم فيها نحو وجد بمعنى المعرفة
فتقول العلة مشتركة وفيه بمعنى العلم يقرب من التجويز وجواز الالغاء و
عطف على انه اذا ذكر اي خصت هذه الافعال بجواز الالغاء لكونها افعالا
والالغاء الاستقلال مفعوليها كلاما ما لم يتقدم هذه الافعال

على مفعوليها فانه لا يجوز عنده الجمع الغاء وهذا لان عامل النصب لفظا قبح تقدمها
بغالب المعنوي وهو اي الالغاء اولى من الاعمال مع جوازه ايضا لو تأخرت
هذه الافعال عن مفعوليها والاعمال اولى من الالغاء مع جوازه ايضا لو توسطت
هذه الافعال بين مفعوليها وتحت الالغاء بين الفعل ومرفوعه كضرب احسب زيد
وبين الفاعل ومفعوله كاكرمت بكرا احسب زيدا وبين معموليه ان كان احسب
زيدا احسب قائم وبين سوف ومصحوبها نحو سوف احسب يقوم زيد وبين العاطف
والمعطوف نحو زيد واحسب عمرو وخصت هذه الافعال بجواز التعليق من قولهم
امرأة معلقة للمفقود الزوج لا هي ذات زوج قائم بمصالحها ولا فارغة حتى تنكح
فهذه الافعال عند التعليق لا هي عاملة في اللفظ لوجوب ابطال العمل لفظا ولا هي
ملغاة لوجوب العمل المعنوي حتى يجوز العطف على المحل في نحو علمت لزيد قائم وبكرا
قاعدا قبل الاستفهام كعلمت ازيد قائم او عمرو وعن زيد قائم عندو اي الخبرين اخص
وعلمت غلام من عندك وقبل النفي كعلمت ما زيد منطلق وان زيد ذاهب ولا زيد
في الدار ولا عمرو وقبل اللام الابتدائية الداخلة على معموليها لان لهذه الثلاثة صدر
الكلام وضعا وضعفها فاقتضت بقاء صورة الجملة والعمل التقديري كثير فلا يجتمع
فضا من كل وجه وفي الجانبان وخصت بجواز كون الفاعل والمفعول ضميرين
متصلين راجعين لواحد كعلمتني منطلقا وامتنع ضربتني بل يقال ضربت نفسي
لان المغايرة في غير افعال القلوب غالبة فاذا اتحدا ازدادوا النفس تصريحا وتنبيها

على ما

على ما علمت ان يغفل عنه بسبب الندرة بخلاف افعال القلوب فان الانسان
بحاله اعلم منه بحال غيره فلا يحتاج الى زيادة وقيل الاصل مغايرة المؤثر
والمتأثر الاصليين فيهما فاذا اتحدا معنى كره اتفاقهما لفظا تحقيقا للمغايرة
اللفظية بقدر الامكان واما افعال القلوب فالمفعول به في الحقيقة مضمون
الجملة لا المنصوب الاول بل هو توطئة فلم يتحد فكذا لم يكره الاتفاق لفظا وفيه
ضعف اذ المخالف للاصل ههنا التشبيه لئلا يغفل الالتباس ولو سلم فلا نسلم لزوم
المغايرة بقدر الامكان فلم لا يكفي المغايرة ذاتا واعرابا ولو سلم فمنقوض
بجواز نحو ما ضربت الا اياك اذ فيه اتحاد من جهة وهو الضمير والمغايرة يمكن
بان يعين هذا بان يقال ما ضربت الا نفسك مع عدم لزومه وظننت
وعلمت ورأيت ووجدت للملابسات بمعنى اتهمت وعرفت وابصرت واصبت
لفقد ضربت تتعدى كل واحد من هذه الاربعة غير وظننت الا ما زيد به
اللفظ الى مفعول واحد لا الى اثنين وان لم يحصل معنى حالا من فاعل يتعدى
مع كونه اقوى من جهة اللفظ او جههم نحاة لم يجوزها تقديرا المتعلق معرفة لان
فاعل يتعدى خ ان رجع الى مجموع الاربعة لم يستقم الى الواحد وان رجع
الى كل واحد يلزم ملابسات [illegible] معنى الاربعة الا ان يراد بالكل واحد جنس المفعول
الذي ليس بعده مفعول الافعال الناقصة نقصانها عدم تمامها كلاما بالفاعل
بخلاف الافعال التامة وما لفظا لافعل يشمل الماهيات والنسبة بالفعل

الناقصة اصطلاحا جدا بدوا المناسبة كون بعض افراده وجزء بعضها وذريعة لعموم
ثم الخبر محذوف لا ملفوظ لاخر بخبره ان كان مبتدأ وصار الا وهو الجملة معترضة
ووضع لاجل اثبات امر لفاعله عدل عن التعريف لايهام الافراد والدوام عن
الصفة لايهامها الوجود فلا يشمل ليس لس لا لازم صفة الوضع والا لا يشمل
نحو ضرب بالتشديد معلوما او مجهولا ولما كان التعريف شاملا للفعل التام فان ضرب
مثلا وضع لاثبات الضرب وتقريره لفاعله تكلفوا في الجواب فبعضهم خصوا الصفة
بالجزء اي بالحدث خبره الفعل الناقص وبعضهم بالجارية عن مدلوله وبعضهم بغير
مدلول مصدره وشيء منها لا يفهم من اللفظ فالتقييد به اعتراف بفساد الحد مع انه
يمنع الجمع بخروج ليس ولو اريد بالمصدر الموجود في الاستعمال دخل نحو نزال
بل اسماء الافعال كلها وقد عرفت فساد جعلها عبارة عن الفعل وبعضهم
قال معنى بحذاء الصورة فيما وضعت له هذه الافعال حتى التعريف المذكور لا غيره
بخلاف الفعل التام فان الصفة فيه عين الجزء وجعل الزمان والانتقال والدوام ونحوها
غير عين وهذا بعدم تمشيه في ليس وكونه تحكما يجعل التعريف عبثا بحذف نحو الزمان
لا قرينة بعيدة جدا عليه فلا يلتفت اليه في الحد ولو بدل الفاعل المبتدأ او بالكلام
وفسر بالمبتدأ بعد دخول العامل عليها لكان اقرب وترك ابن الحاجب تدخل
على الجملة الاسمية لاعطاء الجزء حكم معناه لاغناء التفصيل الآتي عن هذا
الاجمال وترفع الافعال الناقصة الاول من الجملة الاسمية اعني المبتدأ

على الفاعلية

على الفاعلية وينصب الثاني منها لشبهه بالمفعول به في توقف الفعل عليه
ثم معانيها على التفصيل مقتصرا على ما بالاشتباه تاركا ما بالاشتراك
لظهوره فقال صار لقدمه على كان لعموده بمعنى صار للانتقال في الصفة ١
كصار زيد عالما او في الحقيقة كصار الطين خزفا وكان اما ناقصة لثبوت الخبر
زمانا ماضيا دائما من غير عدم سابق او لاحق نحو كان الله عليما او منقطعا
نحو كان زيد غنيا فافتقر وبمعنى صار عطف على لثبوت الخبر اي للانتقال
نحو افتقر زيد ثم كان غنيا ويكون فيهما اي في كان عطف عليه ضمير الشأن
كقول الشاعر اذا مت كان الناس صنفان وهذا ليس معنى لكان بل
متفرع على الاولين فلو قال فيجوز فيهما الشأن لكان اظهر واحسن
او تامة بمعنى وجد كقوله تعالى كن فيكون او زائدة لتحسين اللفظ بلا معنى الاصل
كقوله تعالى من كان في المهد صبيا والمنصوب حال واصبح وامسى واضحى
ويكون هذه الثلاثة تامة بمعنى الدخول في هذه الاوقات والجملة معترضة
من جعلها وظل وبات وقل كونهما تامتين نحو ظللت بمكان كذا
وبت بنا طيبا وهذه الجملة كالسابقة لاقتران الجملة اي المعنى
المأخوذ من الجملة باوقاتها وهي الصباح والمساء والضحى والظلل
والبيوتة وتكون هذه الخمسة بمعنى صار بلا دلالة على الاوقات
المذكورة وتغيير معناها وما زال لنفي مضمون الجملة حالا اي الزمان الحال

وهذا مذهب الجمهور وقال سيبويه ومن تبعه مطلقا وما برح وما فتئ
وما زال وما انفك لتقدم ما النافية لنفيها واصالتها في غير ترتيب الكافية
فيها الا ان الثلاث الاخر حقيق بالتقديم ثم الصحيح ثم المهموز وتقدم الاربعة بتقدم لزوم
حدث بغير ها الفاعلها منذ قبلها اي زمان امكان قبول فاعلها للخبر نحو خبرها
نحو ما زال زيد عالما مثلا دوام العلم له منذ زمان البلوغ او المراهقة فلا يضر
انتفاؤه في اوائل زمان الصبا وقد لعدم امكان القبول ولزومها بتقدم الاربعة
في كونها ناقصة النفي وما دام لتوقيت امر بمدة ثبوت خبرها لاسمها بدل
الفاعل بالاسم اشعارا بانه نحو ين فان ما فيها مصدرية بتقدير الزمان قبله ولذا
اي لاجل كونها للتوقيت المذكور افتقر ما دام الى كلام قبله لانه اي ما دام
مع اسمه وخبره ظرف منصوب وفضلة فلا بد له من ناصب وعمدة نحو اجلس ما دام
زيد جالسا اي مدة جلوسه وغدا واضحى وعاد وراح بمعنى صار ثم تقدم الاربع
مع كونها بسائط لانها ملحقات والغالب كونها تامة فلذا اخرها عن التي
معانيها الاصلية فتفصل بين غدا واصبح راح مع اخواتها في المعنى وجعلها
لكون مدلولها طرفا للنهار روائح بمعنى كان وقعد بمعنى صار ونحوها اي من
الافعال الناقصة اخرها القلة انيانها ناقصتين حتى قال الاندلسي
لا يتجاوز ان الموضعين اللذين استعملها العرب فيهما وهما قولهم ما جاءت
حاجتك وقعدت كانها حربة فكان ابن الحاجب اختاره واطلقها الفراء كان

بجوازه

ظرف فيه

المعم

فكان المص اختاره ولا يتقدم الاخبار اي اخبار افعال الناقصة على ما في
في اوله ما لانها اما نافية لها صدر الكلام او مصدرية وقد سبق امتناع
تقديم معمول المصدرية عليه والمعلوم بعبر خلافه ابن كيسان جوز بان
في هذه الافعال النفي فيكون اثباتا والاخلاف الكوفية ومن تبعهم حيث
منعوا جواز التقديم في ليس النفي للنفي لان العمدة في اقتضاء ما صدر الكلام
خاصة فيها الا ترى ان لم ولما وان ولا على الاصح لا تقتضي الصدارة وان
كانت ومفهوم هذا الكلام جواز التقديم فيما عدا الماثبات فاكتفى به ولم يذكر
جواز تقديم الاخبار على الاسماء لظهوره اذ لو نظر الى الاصل فقد مر جواز تقديم
الخبر على المبتدأ ولو الى الحال فقد علم جواز تقديم المفعول على الفاعل فكذا شبهه
افعال المقاربة لم يتعرض لها لانها نوع من الافعال الناقصة لصدق حده
عليها ووجود حكمه فيها ولفظ المقاربة يدل على الفعل فحكم انها فعل باقي
على المقاربة وهذا حد جامع ومانع واما كون تلك المقاربة صرحوا كافي
عسى او بجزء ما كما في كاد او ما شرع او فانه خارج عن هذا النوع
ووظيفة لغوية نحو عسى زيد ان يقوم اي عسى حال زيد او ذا ان يقوم
وقال الكوفية ان يقوم بدل اشتمال فيه رح تامة وارتضاه الرضي
الا ان عسى استعمالين مشهورين احدهما ان تكون ناقصة خبره الفعل المضارع
مع ان والثاني ان تقتصر على المرفوع وهو كخبره في الاول فكانت المصدر وعسى ان

ان يخرج زيد فعسى تامة اما تامة بمعنى قرب واستغنى عن الخبر وهو حاصل
لاشتمال الاسم على المنسوب والمنسوب اليه كما في علمت ان زيدا قائم ولا يتصرف
عسى يعني لا يجيء منه مضارع ومجهول وامر ونهي نحو تعالى ان اد كاعسى ولا تجر
لتأخير بعد الحكم وجه وقد تجيء ان في الاستعمال الاول تشبيها لها بكاد فلا يحتاج
الى المحذوف وقد يقوم الاسم مقامه ان لاشتراكهما في الدلالة على الاستقبال
يقال عسى زيد سيقوم وكاد نحو كاد زيد يضرب خبره مضارع بلا ان لدلالته
على الجزم فلا يناسبه ان الدالة على الرجاء وقيل لدلالته على الاستقبال المنافي
للحال فيه ان كان ولا يدل على الحال الا ان على الاستقبال البعيد لو تم هذا المراد
لما استوى الاستعمال الثاني وشك مع كونه من القسم الثالث الذي هو اقرب
الى الحال من كاد وقيل ان في خبر كاد تشبيها بعسى وبدخول كلمة النفي
على كاد ومنفي معناه كسائر الافعال رد لقول من قال نفيه للاثبات
مطلقا ومن قال في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال وطفق وجعل
لتقدمه وجه وكرب واخذ وهي في بعض الاربعة ككاد في الاستعمال في كون
خبرها المضارع بلا ان لاشتراك في العلة واوشك في الشروع وهو كعسى في كون
خبرها مضارعا مع ان اذ قد يستعمل في الطمع وككاد في كونه اياه بدونها فعل
التعجب ما افعله وافعل به اي ما كان على وزنهما وهذا التعريف اوضح وامنع
والدلالة على التعجب تفهم من لفظه لا تنصرفان بالتثنية والجمع والتأنيث

والخطاب والتكلم ونحوها ولا يجوز التقديم اي تقديم المفعول
ونحوه عليهما والفصل بينهما وبين معمولهما كما احسن في الدار زيدا
خلافا للمازني في الظرف وجاز الفصل بكان وحدها بين ما وافعل
نحو ما كان احسن زيدا وهي مزيدة وما مبتدأ نكرة بمعنى شيء لان النكارة
تناسب التعجب لانه يكون فيما خفي سببه خبرها ما بعدها وهمزة افعل للتعدية
وفيه ضمير راجع الى ما والمنصوب بعده مفعوله وهذا مذهب سيبويه
اختاره المصنف وقال الاخفش ما موصولة والجملة صلتها والخبر محذوف
اي الذي افعله اي جعله ذا فعل شيء عظيم وفيه حذف الخبر وجوبا من غير سد
شيء مسده وذا غير معهود وبه في افعل به مفعول لا فعل بمعنى صير وذا افعل
على ان يكون همزة افعل للصيرورة والباء للتعدية او الباء زائدة والهمزة
للتعدية ففي الفعل ضمير هو فاعله اي اجعل شيئا اياه ذا فعل اي صفة به و
هذا مذهب للاخفش اختاره وعند سيبويه الباء زائدة في الفاعل
لازمة الا اذا كان المتعجب منه ان مع صلتها فيجوز حذفها نحو احسن ان تقول
والامر بمعنى الماضي والهمزة للصيرورة اي صار ذا فعل وكون الامر
بمعنى الماضي غير معهود فلذا لم يجوزه المصنف افعال المدح والذم
لما كان الوضع لانشائهما يعرف من اللغة فالمحتاج اليه معرفتهما في
الاصطلاح ليتوسل به الى معرفة الاحكام المختصة وذا يحصل بعد الافراد

واستغنى به عن ذكره نعم وبئس فاعلهما معرف باللام للعهد الذهني او مضاف
اليه اي الى المعرف باللام بلا واسطة نحو نعم غلام الرجل زيد او بواسطة
نحو نعم فرس غلام الرجل هذا او مضمر مميز فيه بفتح الياء بلفظ ما بمعنى شيء
نحو نعما هي اي نعم شيئا هي وعند سيبويه ما معرفة تامة بمعنى الشيء فيكون
فاعلا لكونه بمعنى ذي اللام وهذا غير معهود ولذا لم يجوزه المبرد وقدمه او بنكرة
منصوبة نحو نعم رجلا زيد وبعدها اي بعد الفاعل المخصوص بالمدح او الذم
وهذا هو الغالب وقد يتقدم المخصوص على الفعل نحو نعم الرجل مبتدأ حال
معنى المخصوص فيكون ما قبله خبرا مقدما قبل العائد اللام ولا يحتاج هنا في
المفردات المميز الذي هو مبهم ضمير راجع الى شيء او خبر المحذوف هو فيكون جملتان
وقد يحذف المخصوص عند القرينة كقوله تعالى نعم العبد اي ايوب
قدمه لان المطابقة ثم اي اذا المقدر كالملفوظ وليس كذلك نسيا ولا بد
من مطابقته اي مطابقة المخصوص له اي للفاعل في الافراد والتثنية و
الجمع والتذكير والتانيث والجنس وساء كبئس في افادة الذم و
الشرائط والاحكام وحبذا وفاعله ذا وجب كظرف اي صار حبيبا
ولا يتغير حبذا لا فعله ولا فاعله فلا يثنى ولا يجمع ولا يؤنث وان كان
المخصوص بعدها لجريها مجرى الامثال التي لا تتغير حبذا الزيدان ومخصوصه
اي المخصوص حبذا كالاول اي كمخصوص نعم وبئس في بعديته للفاعل

وفي الوجهين

وفي الوجهين في اعرابه ويأتي قبله اي قبل مخصوص حبذا او بعده حال او تمييز
على وفقه اي وفق مخصوص حبذا في الافراد والتثنية والجمع والتانيث والتذكير
نحو حبذا الزيدان راكبين وحبذا امرأة هند ويجوز الحاق التمييز بعد ذا لانه فاعل
مبهم لا المخصوص لما كان التمييز من اسم الاشارة قليلا في الاستعمال بخلاف
عكس نسب الكافية ويمكن ان يقال التمييز هنا من النسبة كطاب زيد
والداوعد ودره فارسا والتمييز راجح لكونه انسب للمدح والذم فيستحق
التقدم الحرف قد سبق تعريفه حروف الجر هو اي حرف الجر ما وضع
لافضاء الفعل اي لايصاله او افضاء معناه اي ما دل على الحدث كالاسماء
المتصلة بالاسم والظرف اي الاسم ولو كان الاسم تقديرا مقدرا
كما رجب وهذا التعريف لا يشمل الزوائد ولا مثل رب فيكون حدا
للجار الاصلي فيلزم ذكر غير الاصلي استطرادا مع كونه من مقاصد النحو ولو
زادوا حمل عليه لا صاحب [illegible] لابتداء الغاية في المكان بلا خلاف وفي الزمان
ايضا عند الكوفية كقوله تعالى من اول يوم وقيل علامته صحة ايراد الى او ما يفيد
فائدتها نحو اعوذ بالله من [illegible] الى التجأ اليه منه فانه لا يتم [illegible] في
نحو من التفضيلية وللتبيين اي اظهار [illegible] وعلامته صحة وضع الموصول موضعه
كقوله تعالى فاجتنبوا الرجس من الاوثان اي هو الاوثان وللتبعيض
وعلامته وضع بعض موضعه كاخذت من الدراهم وللبدل وبعوف

[illegible]

بصحة قيامه مقامه من كقوله تعالى ارضيتم بالحيوة الدنيا من الآخرة والتجريد
وهو ان ينتزع من امر ذي صفة آخر مثله فيها مبالغة لكمالها فيها حتى انه
بلغ من الاتصاف بتلك الصفة الى حيث يصح ان ينتزع منه موصوف آخر
بتلك الصفة كقولهم لي من فلان صديق ولقيت من زيد اسدا او الاستغراق
في النفي كما جاءني من رجل فانه نص في الاستغراق فلذا لا يجوز ما جاءني
رجل بل رجلان فظاهره غير الزيادة ومثالها ما جاءني من احد فان احدا
اذا اقترن به حرف النفي افاد الاستغراق البتة كان معه او لا فلذا لا يقال
بل اثنان ولم يذكرها لانه يجيء في حروف الزيادة فيلزم التكرار والقسم من ربي
لافعلن وتختص اوله ايم اي بكسر فيهما اي في القسم ولا يدخل الا على لفظ رب
والى وهي للانتهاء وفي المكان والزمان بلا خلاف واذا قلت كما انها بمعنى
مع كقوله تعالى لا تاكلوا اموالهم الى اموالكم وقيل انها بمعنى الانتهاء بتضمين
الضم ويدخل الى الضمير كما يدخل الظاهر نحو اليك واليه وبعضهم من هذا
التخصيص الذي ذكرته فلو حتى بمعنى مع وعدم دخولها الضمير لا يقال حتاه و
لاجماع الاجماع وفي للظرفية اي ظرفية مدخولها حقيقة كالماء في الكوز
او مجازا كالنجاة في الصدق وقيل او كونه بمعنى على نحو او حال لقوله تعالى
لاصلبنكم في جذوع النخل قال المحققون انها للظرفية باقية اي يقر مجازا لتمكن
المصلوب في الجذوع تمكن المظروف في الظرف والباء للاستعانة نحو كتبت

بالقلم نحب في نفسها او الالصاق اصح خلاف في الباء والمراد بالاستعانة استعانة
الفاعل في صدور الفعل عنه بمجروره نحو كتبت بالقلم والمصاحبة فيكون بمعنى مع
كقوله تعالى وخلطوا بالكفر وهم قد خرجوا به والالصاق اي الافادة لصوق امر بمجرور
الباء نحو مررت بزيد اي التصق المرور بمكان يقرب منه وهو يستلزم المصاحبة
بلا عكس فاذا قلت اشتريت الفرس بسرجه لا يلزم ان يكون السرج ملصقا
حال الاشتراء والتعدية اي جعل الفعل اللازم متعديا بمعنى التصيير نحو ذهبت
بزيد اي صيرته ذاهبا وهي بهذا قليلة وسماع ولكنها مفوضة لمفهوم الجار وعمله
فالحق ان تقدمها على المقابلة وتاخيرها وجه واما التعدية فيعم الافعال فعام
لكل جار ومعنى المقابلة اي لوقوع مجروره في مقابلة آخر نحو بعت هذا بهذا
والظرفية نحو جلست بالمسجد والبدل كما عقبت بهذا الثوب خيرا منه
والتجريد كرأيت بزيد اسدا واللام للاختصاص بالملكية كالمال لزيد ونحوها
كالجل للفرس والتعليل كضربت تاديبا وخرجت لمخافتك والقصد اي
الارادة كقوله تعالى الا ليعبدوا القصد ان افعال الله تعالى غير معللة بالاغراض
على الصحيح وحمل القصد على الغرض والغاية لا يناسب اختصار المتن لعموم
التعليل والعاقبة كقوله تعالى ليكون لهم عدوا وحزنا ولدوا للموت وابنوا
للخراب المحققون على انه للتعليل مجازا او بمعنى عن بالقول كقلت لزيد انه
لم يفعل الشر وتاتي اللام للقسم والتعجب معا نحو لله لا يؤخر الاجل

وانما يستعمل في الامور العظام وكي للغرض وانما يدخل فيه ما الاستفهامية
نحو كيمه فعلت ويدل على كونه جارا حذف الف ما كما في لم وعم و
رب للتقليل اي لانه ينوا في للتكثير كما في مقام المدح والذم ويعد
رب كم نحو كان ذو تخفض بدخول نكرة موصوفة بمفرد او جملة لتحقق
التقليل وفعلها اي رب ماض لان حالة معلوم ويحذف فعل رب زمانا
غالبا لوجود القرائن نحو رب رجل كريم اي لقيته وقد يدخل رب على
مضمر مفرد ومذكر مبهم لا مرجع له فيكون نكرة مميز بفتح الياء مضاف الى منصوب
المضاف الى ضمير الغيبة اي يكون مميزا بنكرة منصوبة واضاف المنصوب
الى الضمير لانه عامل ويكون رب بما كافة عن العمل فتدخل رب على الجمل
الفعلية كقوله تعالى ربما يود الذين والاسمية نحو ربما زيد قائم الا لو كان
ما زائدة فان رب حينئذ تدخل على الاسم نحو ربما ضربة بسيف او وجعا
اي او اضمر رب بعدها لا تدخل المضمر كما يدخله رب بل تخفض نكرة موصوفة
نحو رب و بلد ليس بها انيس والعمل لها اي لرب لقربها فيكون اختيار
المذهب البصرية اولواو رب لانها معاف لقيامها مقام رب
فيكون اختيار المذهب الكوفية وواو القسم وتخفض مبتداء وتخفض
بالظاهر احترز عن قال له لا افعل فوالله او في القسم عطف على واو القسم
وتخفض تا القسم بالله من بين الاسماء الظاهرة ويجب حذف

فعلها

فعلها اي كل واحد منهما ولا يكون بالنصب او الرفع جواب كل منهما طلبا
اي والاعلام الطلب والسؤال فلا يقال والله وتالله اخبرني وباء القسم عام
يدخل المضمر والمظهر الاسم اتفاقا وغيره ويحذف فعله ويذكر وذلك لان الباء اصل
الحروف والواو بدل منه ومنه انا ويجب ان يحط مرتبة الفرع على اصله وجوابه
اي القسم بغير الطلب باللام الابتدائية للتاكيد وحرف النفي ما ولا وجوابا اي
الفعلية والاسمية والظاهر سقط ان المخففة بالاسمية من قلم الناسخ وانما
ايضا تقع جوابا للقسم ويحذف جواب القسم لو توسط القسم بين الاجزاء
التي تدل على جواب القسم او تقدم على القسم ما يدل عليه اي على جوابه نحو زيد
والله قائم وزيد قائم والله لاستغنائه عن الجواب فيهما بين الصورتين
لوجود ما يدل عليه وعن للبعد اثره عن المجاوزة لعمومه كنحو اذ ثبت عنه الدين
وعلى للاستعلاء حقيقة كزيد على السطح او مجازا كعليه دين وهما اي عن وعلى
اسمان بدخول من الجارة عليهما لامتناع دخول الجار على الجار من عن
جنبيه اي من جانبي ومن عليه اي من فوقه والكاف للتشبيه نحو الذي كزيد عمرو وقد
تدخل الكاف على الضمير نحو انا كانت وقد يكون اسما بمعنى المثل نحو يضحكن
عن كالبرد المنهم اي عن اسنان مثل البرد والذاب عطف عليها الذي مذ
لانه شاذ وذا ومذ ومنذ كلاهما للزمان للابتداء اي لابتداء الزمان
بدل في الزمان الماضي يعني اذا اريد بما بعدهما الزمان فمعناهما مبتدا

زمان فعلها هو ذلك الزمان الماضي كما رأيت من البلد مذ سنة
كذا اذا لم يكن في تلك السنة اي مبدأ رؤيتي فيه مبدأ السنة وامتد الى
الآن ولو قال لابتداء الزمان في الماضي لكان اظهر واخصر والظرفية
في الحال اي ان اريد بما بعدها الزمان الحاضر ولو باعتبار البعض فمعناها
مما ظرفية لفعلها مع الشاوي كما رأيته مذ شهرنا او يومنا ان
كنت في ذلك الشهر او اليوم اي جميع زمان عدم رؤيتي هو هذا
الشهر او اليوم بحاضران لانهما لم ينقضيا بعد ولم تمد زمان الفعل
الماضي وراثيهما فلا يصح اعتبارهما مبدأ له وحاشا وخلا وعدا لتقدم
اي لا عدا للاستثناء اي لاخراج ما بعدها عما قبلها الحروف
المشبهة بالفعل في ان في كل منها الثلاثة والرباعي والخماسي وبنائه
على الفتح والدلالة على الحدث مثل التأكيد والتشبيه والمناسب ايراد
الالوف بدل الحروف لكونه ستة قيل لكنهم لم يعتبروا عن الجارة والعاطفة
بصيغة الكثرة في الاول على انه اذا لوحظت مع فروعها تبلغ الكثرة
فيه ان اكثر الحروف المذكورة اقل من العشرة فالمناسب رعاية
الكثرة بالقلة ثم عدم تغيير الاسلوب وشيوع انما يكون مع القرينة
والداعي فلا بد من بيانه والملاحظة المذكورة لا تأتي في عدا المشبهة
والاقرب ان يقال ان لهذه الحروف مفهومات مثل ما وضع للاختصار

الحكم بيان تغيير الاسلوب مع شيوع كل من صيغتي القلة م

وما شابه الفعل

وما شابه بالفعل وعمل عمله الفرعي ونحوهما فلما افراد وفيه كثرة تلاحظ معها
اجمالا ثم يورد الافراد الخارجية تفصيلا بالتوارد فناسب صيغة الكثرة
في الابتداء الصدر اي تقع في صدر الكلام الا ان المفتوحة فانها لا تقع في
الصدر اصلا قيل لانها مع اسمها وخبرها في تأويل المفرد فلا بد لها من
التعلق بشيء آخر حتى يتم كلاما ولو وقعت في الصدر لاشتبهت بان
المكسورة في الكتابة فانه العمدة الا التباس وباقي المقدمة مستدرك
ولو كانت الحروف بالكافة لا تعمل لانها تصح الصفات وتخرج عن
الاختصاص بالاسمية وتدخل الافعال كما تدخل الاسماء فيقال انما قام
وانما زيد قائم ان المكسورة تقرر وتؤكد معنى الجملة ولا تغير معناها الى المفرد
وان المفتوحة معها اي مع الجملة كالمفرد فمعنى بلغني انك قائم بلغني قيامك
فالكسر لازم في محلها اي في محل الجملة والفتح لازم في محله اي محل المفرد
ولو انك فاعل اي ان مع الجملة في لو انك قائم فاعل او تقديره لو
ثبت قيامك فيجب الفتح لوجوب افراد الفاعل فقد ما لبطه و
قس على هذا ولولا انك مبتدأ اذ تقديره ولولا قيامك ثابت
فيجب الفتح ايضا لامتناع كون المبتدأ جملة اقتصر عليهما لنوع غموض
فيهما وظهور اندراج الباقي البواقي في القاعدة مع عدم الحصر فلو
احتملهما اي فلو احتمل ان مع اسمها وخبرها الجملة والمفرد جاز الفتح و

والكسر كمن يأتيني فانه اكرمه بدلوا وقع بعد الفاء الجزائية الكسر
بناء على انها للابتداء والفتح على حذف الخبر او المبتدأ اى فحق عليّ ثابت او فجزاؤه
تعليمي و عند عطف على عد الرافع بعد اذا المفاجاة كخرجت فاذا السبع
بالباب اى فاذا السبع بالباب او كونه بالباب ثابت فيجاز
العطف بالرفع على اسم ان المكسورة ولو كان الكسر حكما بان
وقع بعد العلم كعلمت ان زيدا قائم و عمرو لو تقدم الخبر وان كان تقدمه
تقديرا مثل ان زيدا قائم و عمرو قائم تفريع على القاعدة بين تقدير المكسورة
الجملة فيبقى معنى الابتداء الرفع فيجوز العطف المحلي بخبر بعد المفتوحة
فيزول معنى الابتداء فلا يجوز العطف المذكور بها فان شرط التقدم المذكور
اذ لولاه لزم اجتماع عاملين على اعراب واحد مثل ان زيدا و عمرو ذاهبان
وكذا لكن اى مثل كان المكسورة في جواز العطف المذكور لانها لا تغير معنى
الجملة ايضا ولاجل تقرر ان معنى الجملة جاز دخول اللام الابتدائية التي للتاكيد
معنى الجملة على اسمها اى اسم ان المكسورة لو فصل بينه وبينها كقوله تعالى
ان علينا للهدى كما او خبرها كان زيدا لقائم او معموله اى الخبر المقدم على الخبر
كان زيدا لطعامك اكل ولم يجز دخولها في غير بعض الصور لكراهة توالي
حرفي الابتداء او قصدوا ان ترجيح للعامل او ابطال صدارة اللام بلا ضرورة
غير ترتيب الكافية و بدل ما بينهما لمعموله المقدم عاية الترتيب الطبيعي مع خبره

ومن قصر على بعض الامور فقد قصر [illegible]
فلا يتم [illegible]

والوجه

١٠٧

والوجه من مقتضى اللام و دفعا للابهام مع ان في ترتيب الكافية
فصل بين الاصل والفرع وقد دخول اللام في خبر لكن و هو مذهب
الكوفية نحو ولكنني من حبها لعميد او لان تاكيد لكن انني مخففت وجه البصرية
مقاومة العاملية بكون التاكيد ادعى للصدارة فاستويا فلو اجتمعتا
يلزم ترجيح المقدم بلا مرجح و بهذه العلة لم يجز دخولها على باقي الحروف
المشبهة سوى كان المفتوحة المغيرة معنى الجملة فلا يدخلها المقررة ولو خففت
المكسورة يجب دخول اللام في الخبر للفرق بينها وبين ان النافية وجاز
ح الغاؤها اى ابطال عملها الفوات بعض المشابهة للفعل كفتح الآخر
وجاز اعمالها على ما هو الاصل فلا يجب اللام ح لحصول الفرق بالعمل الا عند
ابن الحاجب و دخولها مبتداء اى دخول المكسورة المخففة ح على فعل المبتدأ
والخبر كالافعال الناقصة وافعال القلوب حتى لا تخرج عن اصلها
بالكلية والكوفيون يعممونه بكل فعل دخولها على فاعل يجب ثم يجعل عطفا
على الفاعل على القرب والظهور لئلا يشوبها اختيار مذهب الكوفيين
فانه ضعيف والمفتوحة عطف على ضمير خففت اى لو خففت المفتوحة تعمل
في ضمير شان مقدر وجوبا لانها اقوى مشابهة من المكسورة العاملة جوازا
ولم يوجد عملها في الظاهر فقدر في مقدر وجوبا لئلا يلزم ترجيح الاضعف
و قيل عمل المفتوحة المخففة في غيره اى غير ضمير الشان و قيل المفتوحة.

المخففة تعمل مطلقا اسمية او فعلية من النواسخ او لا ويجب مع الفعل اذا
دخلت المفتوحة المخففة الفعل المتصرفة غير الدعائي ان يكون مع الفعل حرف
النفي لا ولن ولم ولا السين لكون كالعوض من المحذوفة ولا للفرق بينها وبين المصدرية
اية ولذا قدمها على الثلثة الاخيرة فانها للفرق ايضا فمثالها قوله تعالى او لا يرون
ان لا يرجع اليهم قولا ايحسب ان لن يقدر او ايحسب ان لم يره احد او السين كقوله تعالى علم ان
سيكون منكم او سوف كقولك علم علم الملك بنفقة ان سوف يا ته كلها او قد
وقد كقوله تعالى ليعلم ان قد ابلغوا او كان من حرف براسه كما اخواتها على الصحيح
وقد تعمل مخففا والالغا غالب ولكن وهي ايضا مفردة عند البصرية للاستدراك
اي دفع توهم يتولد من الكلام يقع بين كلامين متغايرين نفيا واثباتا معنى فقط
كزيد حاضر لكن عمرا غائب او لفظا كما زيد لكن عمرا لم يجيء وما جاءني بكر لكن لو
خفف لكن بينهما التغاير لفظا ومعنى فاجريت مجراه وبينهما اي لكن مشددة
ومخففة الواو للعطف لجملة على جملة او الاعتراض وليت للتمني كان نية فيه عمل
على المستحيل كليت الشباب يعود يوما والممكن بغير الرجو ويدخل ليت ان المفتوحة
كليت ان زيدا قائم شيئا ان يكون مع اسمها وخبرها اسم ليت وخبرها حاصل عند
البصرية سادا مسدهما كما بعد علمت ولعل للترجي تختص بالممكن للرجاء والمحذوف
كقوله تعالى لعل الساعة قريبا حروف العطف بمعنى اللغة الامالة مطلقا وفي العرف
امالة الموطف الى المعطوف عليه الواو للجمع المطلق والفاء للترتيب بلا مهلة

وثم

وثم وحتى عطفا على الفاء اي بها فترتيب ايضا ومعطوفها اي حتى جزء متبوعه
القوي كما او الضعيف لافادة القوة والضعف كمات الناس حتى الانبياء
وقدم الحاج حتى المشاة بمهلة حال منهما وهو ما بينهما اعتبارا ولا يقال من حتى او
واما وام لاحد مبهم وام المتصلة لازمة تم الهمزة الاستفهامية اي غير منفكة
عنها من لزوم المكان اذا لم يفارقه ولو كانت الهمزة تقديرا كقوله فما ادري
وان كنت داريا بسبع رمين الجمار ام بثمان يعني ابالسبع الهمزة احد المستوين
ويلي الاخر ام ويجاب بتعيين احدهما او كليهما او نفيهما ولا يجاب بنعم او
لا لان ام المتصلة انما تستعمل فيما علم ثبوت احدهما عند المتكلم بلا تعيينه
فيطلبه بخلاف او مع الهمزة كما اذا قلت اجاءك زيد او عمرو اي اجاءك احدهما
لا على التعيين او لا فيصح في الجواب نعم او لا وام المنقطعة المنفصلة للاضراب
عن الاول مع الشك في الثاني فتستعمل في الخبر نحو انها لابل ام شاة اضرب
عن الاخبار الاول وشككت في الثاني ومع الاستفهام كازيد عندك
ام عندك عمرو قصدت من الاستفهام الاول بالثاني وقد تدخل
المنقطعة المفرد ولو كان بعد خبر لعدم الالتباس بالمتصلة بخلاف ما لو كان بعد
الاستفهام فانه يلزم الجملة بلا مرجح لدفع اللبس والمثال لا ... واوجب اما
في اول المعطوف عليه معها اي مع اما العاطفة نحو جاءني اما زيد واما عمرو ليعلم
من اول الامر ان الكلام على الشك وجازت اما في اول المعطوف عليه مع او

مع او العاطفة نحو جاءني اما زيد او عمرو ورأيت اما زيدا او عمرا الا ان او عام مشترك
الانواع الثلاثة واما للاول خاصة وبل للاضراب عن الحكم الاول بجعله كالمسكوت
عنه وصرف الحكم الى المعطوف مع الاثبات اي في الكلام المثبت نحو جاءني زيد بل
عمرو فكأنه لم يحكم في المعطوف عليه بشيء لا بالمجيء ولا بعدمه والاخبار الذي وقع
منه لم يكن بطريق الصدق واما في النفي ففيه خلاف بين النحويين ولا لازمة
للايجاب بمغايرة عنه لانها لنفي ما وجب للاول نحو جاءني زيد لا عمرو ولكن
عكسها اي عكس لا اي لازمة للنفي في عطف المفرد نقيضة لا فتكون للايجاب لما انتفى عن
الاول نحو ما قام زيد لكن عمرو وفي عطف الجملة نظيرة بل يجيء بعد النفي والاثبات
نحو جاءني زيد لكن عمرو لم يجئ او ما جاءني زيد لكن عمرو قد جاء **حروف التنبيه الا**
واما يتقدمان اي جملة كانت اسمية او فعلية فهما مختصان بالجملة لتوكيد مضمون
الجملة وكون الكلام بعدهما مبتدأ به وها لا تختص بالجملة بل يدخل المفرد وغيره ويكثر
دخوله في اسماء الاشارة حتى لا تغفل المخاطب عن الاشارة التي لا تتعين معاني
اسمائها الا بها نحو هذا **حروف النداء** اي والهمزة للقريب وايا وهيا للبعيد
المتوسط فاي والهمزة للاقرب وحده تقديرا وايا وهيا للبعيد فهذا هو
مذهب الزمخشري وقال يا الداعي يا الله مع كونه تعالى اقرب من حبل الوريد هضم لنفس
الداعي نفسه واستبعاد له عن مرتبة المدعو وعند ابن الحاجب اعم وارتضاه
الرضي **حروف الايجاب** نعم مقررة اي تقرر مضمون ما سبق استفهاما او خبرا

او ايجابا

او ايجابا او نفيا هذا في اللغة وفي العرف يفهم منه معنى الايجاب بعد النفي
كبلى ولذا قال الفقهاء لو قال اليس لي عليك الف درهم فقال نعم يكون
اقرارا صريحا في العرف لا في اللغة وبلى للايجاب للنفي خبرا او استفهاما كبلى في
جواب من قال لم يقم زيد او لم يقم اي بلى قام زيد واي بكسر الهمزة و
سكون الياء للاثبات بعد الاستفهام ويدخل القسم بلا تقدير بفعله اي
لا يذكر فعل القسم معه لا يقال اقسمت اي وربي ولا يكون المقسم به الا الله
الرب واسمه لغيره كقوله تعالى ويستنبئونك احق هو قل اي وربي واجل
وجير بالكسر والفتح وان بكسر الهمزة وتشديد النون المفتوحة لتصديق المخبر جيا
او نافيا وجاء بعد الاستفهام والدعاء **حروف الزيادة** وتسمى حروف الصلة
لانه يتوصل بها الى زيادة الفصاحة او اقامة وزن او غير ذلك ومعنى
انها قد تقع زائدة لا انها لا تقع الا زائدة والمراد بزيادتها ان اصل المعنى
بدونها لا يختل لا انها لا فائدة لها اصلا والا لكانت عبثا فلا يجوز في كلام
الفصحاء لا سيما في كلام الباري تعالى وفائدتها اما تاكيد المعنى كمن في الاستغراق
والباء في خبر ما وليس او استقامة الوزن او السجع ونحو ذلك اللام كما ذكرت لعل
ولا ابا لك عند سيبويه وكقوله تعالى وما امروا الا ليعبدوا الله واذ بوأنا
لابراهيم والكاف كقوله تعالى ليس كمثله شيء فيهما لعدم تحقيقهما والتقارب
الافراد وان بكسر الهمزة وسكون النون تزاد مع ما النافية نحو ما

ان لمجاجين وقلت زيادة ان مع لما نحو لما ان قمت قمت وما المصدرية
نحو انتظر ما ان جلس القاضي فلو لم يفصل ابن الاخفشين لكان احسن وان بفتح
الهمزة وسكون النون مع لما كقوله تعالى فلما ان جاء البشير وبين القسم المقدم
ولو المؤخر نحو والله ان لو قام زيد قمت وقلت زيادة ان بعد الكاف نحو كان
ظبية تعطو الى ناظر السلم على رواية جر ظبية وما تزاد بعد اذا نحو اذا ما خرجت اوحج
ومتى واي واين وان كقوله تعالى اما ترين من البشر احدا حال بعض المذكورات الى
على الشرط و بعد بعض حروف الجر كقوله تعالى فبما رحمة وعما وقليل مما خطيئاتهم
وقلت زيادة ما بين المضاف والمضاف اليه نحو غضبت من غير ما جرم وايا ما الاجلين
ومثل ما انكم تنطقون وقيل ما فيما ذكرنا نكرة والمجرور بعدها بدل منها ولا تزاد بعد ان
المصدرية كقوله تعالى ما منعك ان لا تسجد وبعد الواو العاطفة الواقعة بعد النفي
نحو ما جاءني زيد ولا عمرو وغير المغضوب عليهم ولا الضالين ولو قدم هذا ان لا
لكان احسن وقلت زيادة لا قبل اقسم كقوله تعالى لا اقسم ومن تزاد في النفي
وما في حكمه كالنهي والاستفهام ولا تزاد في الموجب خلافا للكوفيين والاخفش وان اي
تزاد في النفي ينبغي ان يقيد بحيث على ان الاسم بعدها نادر ولا تزاد في غير مصدر بمعنى
لان في مطلق الاستفهام كهل من رجل قائم ولا يقال الا زيد قائم وتزاد في غيرها
اي في غير الافراد المذكورة سماعا مسموعا لا مقيسا كالبقى بسبع وكفى بالله و
بحسبك درهم وحروف التفسير نظرا الى المخارج تضعيفا على العدد بكلمة

نحو حروف التنبيه اي تفسير اي مبهم مفرد كجاءني رجل اي زيد او جملة كقطع رزقه اي مات
وان التي على صورة المصدرية لتفسير ما يفيد القول لا صريحه ولا ما يرادف معناه نحو
وناديناه ان يا ابراهيم وحروف المصدر ما وان المخففة مختصا بالجملة
الفعلية فتجعلها بمعنى المصدر وغير سيبويه عمم ما نحو بما نسوا في الدنيا
بانتهم وان المشددة للاسمية خاصة الا ان الكف بالفتح وحروف
التحضيض هلا والا وهلا ولولا ولو ما لتصدر بالفعل الحرف الفعل
اي تدخل على اول الفعل فاخذ واقتضا صدر الفعل بعبارة وحيث وان كان
الفعل تقديرا بعد ما نحو هلا زيد ضربت الا للضرورة الشعرية كقوله فهلا
نفس ليلى شفيعها ومعنى هذه الحروف في الماضي اللوم على ترك الفعل وفي المضارع
الحث عليه وحرف التوقع اي الدال على توقع المخاطب قد كقولك لمن يتوقع
ركوب الامير قد ركب وفي الماضي للتقريب اي تقريبه من الحال وفي المضارع
للتقليل كثيرا اي في اكثر المواضع والازمان وقد يكون للتحقيق كقوله تعالى قد
نرى تقلب وجهك وقد ينفصل بينها اي بين قد والفعل بالقسم نحو قد
والله احسنت وقد يحذف الفعل اي فعله كقوله تعالى قد صدقت وقد كقوله لما يزل
برحالنا وكان قد اي وكان قد زالت وحروف الاستفهام الهمزة وهل
بصدر الكلام وجواز الهمزة على الاسم مع وجود الفعل نحو ازيد
ضربت وقبح هل زيد ضربت وادخالهما بوجه الفعل ان

فيقال بلى فيخبر ازيد قائم وبل عمرو قاعد وتأتي الهمزة للانكار مطلقا اي
كانت لمجرد الانكار كاتضرب زيدا وهو اخوك او للاستبطاء كقوله تعالى
الم يان للذين آمنوا الاية او للتحضيض كحض الا تقاتلون او للتقرير كقوله تعالى الم
نشرح لك صدرك او للتسوية كقوله تعالى انذرتهم ام لم تنذرهم
او للتعجب كقوله تعالى الم تر الى ربك الاية او للتوبيخ كقوله تعالى اذهبتم بابان
وهل لا يستعمل في شيء منها وتدخل الهمزة الحروف العاطفة دون هل كقوله تعالى
اوكلما او من كان واثم اذا ما وقع وكون الهمزة معادلة لام المتصلة دون هل
عرف في حروف العطف فلذا لم يذكره ههنا وتحذف هي اي همزة الاستفهام
عند القرينة وتحذف فعلها اي مع عدمها كقوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه والكذب
هذا ولا فعلها حرفا الاستقبال السين وسوف وفيها اي في سوف زيادة
تنفيس اي تأخير وحروف الشرط ثلثة اي يجب ان تقع في صدر الكلام لو للماضي
ولو تدخل على المضارع فيما تقدم معناها وان عكسها اي للاستقبال
ولو يدخل الماضي يدخلان الفعل حقيقة او تقديرا كان الفعل تقديرا كقوله تعالى لو انتم
تملكون وان احد من المشركين فالمرفوع بعدهما فاعل محذوف لا مبتدأ بتقدير
الاول تملكون فلما حذف الفعل انفصل الضمير وفسره وتقدير الثاني وان استجارك
احد محذوف مفسر لهذا اي ولاجل وجوب دخولهما على الفعل فتحت همزة لو انك
لانه فاعل بتقدير ثبت وهو وخبره اي خبر ان هو اي بعد ان وقع بعد لو

فعل

فعل وجوبا ليكون كالعوض من المحذوف فيقال لو انك انطلقت لانطلقت
الا لو كان خبره جامدا فيجوز حينئذ كقوله تعالى ولو ان ما في الارض من شجرة
اقلام ولو صدر القسم على الشرط وغيره لزم المضي في الشرط وان كان
ذلك المضي معنى لا لفظا نحو والله ان لم تأتني لاكرمنك والجواب له اي
للقسم لفظا فلا يجزم ولا يدخله اللام التي تدخل جواب لو ولا الفاء تقول والله
ان جئتني او جئتني لاكرمك او ان لا اكرمك وفي لا اكرمك واما معنى فالجواب
لهما معا ولو توسط القسم بتقديم الشرط او غيره عليه جاز لو جهان ان يكون
الجواب للقسم لفظا فيكون غير مجزوم والشرط ماضيا نحو ان اتيتني او لم تأتني
والله لاكرمنك انا واعد ان اتيتني اولم تأتني لاكرمنك وان يلغى القسم ويعتبر
الشرط نحو ان تأتني والله آتك وانا والله ان تأتني آتك وتقديره القسم
في صدر الكلام كذكره فيه في لزوم المضي وكون الجواب للقسم لفظا كقوله تعالى لئن
اخرجوا لا يخرجون وان اطعتموهم انكم لمشركون واما للتفصيل اي تفصيل ما
اجمله المتكلم في ذكره او في الذهن فيندرج فيه ما وقع في اوائل الكتب ويجب حذف
فعلها اي الذي يلي الشرط والتزم في موضعه اي الفعل جزء ما جوابه اي مبتدأ كاما
زيد فمنطلق تقديره مهما يكن من شيء فزيد منطلق او معمولا لما بعد الفاء كاما يوم الجمعة
فزيد منطلق وهذا مذهب سيبويه فانه يجوز وضع جزء الجزاء في موضع الشرط
وان كان هناك مانع آخر نحو اما يوم الجمعة فان زيدا منطلق فجوابه تقديم ما

اي تقديره

يمتنع نحو به خاصة لا ما عنه حرف الردع اي الزجر والمنع كلا ويأتي بمعنى حقا
لكن الفهم به تخصيص معنى الجملة فكان كان علم بحرجه وذلك عن الحرفية
ترك نادا الثانية اي كونه لا ان وذلك فهم من بحث الثانية نحو من
التكرار التنوين نون ساكنة تتبع الآخر لفظا لا خطا لغير ها الحركة العارضة مثل عادا
الاولى تتبع حركة الآخر اي تقع بعدها فخرج نون نحو لدن ولم يكن لا لفظا به
فخرج نون التاكيد خفيفة ويكسر التنوين ويضم ساكن لقيها والكسر هو الاصل
المطرد في تحريك الساكن والضم للاتباع كعذور تكا وعذاب اركض فمن
قرأ بضم التنوين للاتباع ضمة الكاف وهو اي التنوين تمكن اي بعد الدال على
امكنية الاسم في الاسمية بعدم مشابهته الفعل فيكون علامة الانصراف
فيختص بالمنصرف والتنكير كان صه فان معناه اسكت سكوتا ما بخلاف صه
بالتنوين فان معناه اسكت الآن والعوض عن حرف نحو جوار او المضاف
اليه كيومئذ وحينئذ وساعتئذ وعامئذ ومررت بكل قائم والمقابلة
لنون جمع المذكر السالم كمسلمات وهذا عند ابن الحاجب واما عند المحققين تنوين
التمكن بوجوده في نحو عرفات مع منع الصرف للتانيث والعلمية وعند الزمخشري
نحو عرفات منصرف وتنوينه للتمكن ولا وجود عنده للمقابلة لان تاءه غير
مختص للتانيث للدلالة على الجمعية ايضا فلذا ابيت بالتاء فضعفت عن المنع و
ومنعت عن تقدير اخرى فصارت كالقامة والترنم وهو ما لحقت

آخر الا

آخر الابيات والمصاريع نحو الالي نشأ ويحذف التنوين مع همزة ابن في
اللفظ والخط في نحو زيد بن عمرو بين العلم الموصوف بابن مضاف الى العلم آخر لكثرة
الاستعمال بخلاف رجل ابن زيد وزيد ابن عالم فتنوينهما لا يحذف ولا في اللفظ
ولا همزة ابن في الخط وقد حذف التنوين في الخبر اي في نحو غير زيد بن عمرو كقوله تعالى
قل هو الله احد الله الصمد فيمن قرأ بلا تنوين نون التاكيد خفيفة ساكنة او بمعنى
الواو ثقيلة مفتوحة تخص نون التاكيد بقسميها مستقبلا فيه معنى الطلب كالامر
والنهي والاستفهام والتمني والعرض مع القسم وقد دخل نون التاكيد النفي
تشبيها بالنهي ويجب نون التاكيد في جواب القسم المثبت وكثرت نون التاكيد
في نحو اما تريني اي في الشرط المؤكد حرفه بما الزائدة ترك سائر الكلام نون التاكيد
لان موضعه التصرف هاء السكت هاء ساكنة تلحق بما اي بآخر حرف تحرك
حركة غير اعرابية ولا شبيهة بها احتراز عن نحو يا زيد ولا رجل فلا يجيء هاء
السكت وقفا لا وصلا كثمه وره وقه وماهيه وسلطانيه الكشكشة والكسكسة
شين معجمة ساكنتان تلحق كاف المؤنث وقفا حفظا لحركتها حتى لا يلتبس
بكاف المذكر نحو اكرمتكش ومررت بكش الحمد لله على الاتمام والصلاة على رسوله
افضل الصلوات والسلام